وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم: علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية وبنوك

المرجع: ...../2017

مذكـــرة بعنـــوان:

تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2000-2014

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية وبنوك "

إعداد الطلبة:
- بن فريح محمد الأمين
- بن جدو إبراهيم

إشراف الأستاذ:
- مشري فريد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بولعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بن جدو سامي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم: علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية وبنوك

المرجع: ...../2017

مذكـــرة بعنـــوان:

تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2000-2014

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية وبنوك "

إعداد الطلبة:
- بن فريح محمد الأمين
- بن جدو إبراهيم

إشراف الأستاذ:
- مشري فريد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بولعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بن جدو سامي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ مشري فريد الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل بجهد أو نصيحة وكان مثالا للشخص المتواضع، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر الى الدكتورة عيساوي سهام التي ساعدتنا في الدراسة التطبيقية وكانت رمز للشخص العالم الذي بعلمه تواضع واستفاد وأفاد؛

والشكر موصول الى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، والى كل أساتذة المركز الجامعي لميلة وكل الإداريين والموظفين بالمركز الجامعي؛

وفي الأخير نشكر كل من ساعد في انهاء هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

نستهل هذا الإهداء بالحمد والشكر لله جل جلاله، وبالصلاة على خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة هذا الجهد الى الوالدة العزيزة حفظها الله ورعاها، أدعو الله لها بطول العمر والصحة؛

والى الوالد حفظه الله والى العائلة الصغيرة والكبيرة، والى كل الأصدقاء والزملاء؛

وإهداء خاص الى كل من أضاء بعلمه عقل غيره، وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين.

محمد الأمين

الإهداء

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى روح الوالد الكريم رحمه الله

إلى كل العائلة والأقارب

إلى كل الأصدقاء والزملاء

أهدي هذا العمل

إبراهيم

ملخص:

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الماضية باهتمام كبير على مستوى العالم، لما له من مزايا عديدة، حيث أكدت العديد من الدراسات والنظريات الاقتصادية على تأثيره الإيجابي في العديد من الجوانب الاقتصادية للدول المضيفة، وبالتالي تأثيره على معدلات النمو فيها، لذا سعت العديد من الدول لاستقطاب هذا النوع من الاستثمار بغية الاستفادة من مزاياه في تحسين معدلات نموها، ولكن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون سلبيا على معدلات النمو في الدول المضيفة كما قد لا يكون له أي تأثير، إذا كان حجم تدفقاته ضئيلا ومتركزا في قطاعات محدودة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2014، وبالاستعانة بالتحليل القياسي عن طريق استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، تم استخدام نموذج يتكون من ثلاث متغيرات مستقلة وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والصادرات، ومتغير تابع وهو النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وباستخدام بيانات الفترة 2000-2014 تم قياس هذا الأثر، وقد توصلت الدراسة الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر فعلا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المذكورة، ولكن تأثيره كان سلبيا، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى تخفيض معدلات النمو ويرجع ذلك لضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتركزه في قطاع الطاقة فقط مع إهمال باقي القطاعات خلال الفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، الصادرات.

Abstract

Foreign direct investment has been the center of interest on the worldwide in the former years, because of its many advantages, where many studies and theories have confirmed its positive impact on different economic aspects for those hosting countries, therefore, its impact on their growth rate. Because of that, many countries have sought to attract this kind of investment to make profit of its advantages to improve their growth rates, but the impact of foreign direct investment may be negative and may not have an impact at all, if its flows are small and concentrated in limited sectors.

This study aimed at analyzing the importance of foreign direct investment and measuring its impact on the economic growth in Algeria from 2000 to 2014. And with the help of standard analysis by using the multiple linear regression consisting of three independent variables: foreign direct investment, local investment, and exports, and economic growth as a dependent variable represented by the gross domestic product for measure the impact of foreign direct investment on economic growth, and by using period's data 2000-2014 this impact has been measured. Consequently, the study found that the foreign direct investment truly has an impact on Algerian's economic growth during the mentioned period, but its impact was negative, where the increase in foreign direct investment leads to reduction in growth rates, due to the weak of foreign direct investment flows, and their concentration only in the energy sector during the period under study.

Key words: foreign direct investment, economic growth, local investment exports.

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
البسملة	I
الشكر	II
الإهداء	III
الملخص	V
الفهرس	VIII
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIII
قائمة الاختصارات	XIV
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه	3
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	5
المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله	11
المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات كوجه للاستثمار الأجنبي المباشر	16
المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له	20
المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	24
المبحث الثالث: الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته	36
المطلب الأول: الآثار الإيجابية	36
المطلب الثاني: الآثار السلبية	38
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر	41
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر	

تمهيد	**46**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	**47**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	**47**
المطلب الثاني: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	**49**
المطلب الثالث: أنواع ومراحل النمو الاقتصادي	**51**
المطلب الرابع: عوامل النمو الاقتصادي وأهميته	**55**
المبحث الثاني: محددات والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	**59**
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه	**59**
المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي	**63**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	**65**
المطلب الرابع: نماذج النمو الاقتصادي	**74**
المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	**86**
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة	**86**
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا	**88**
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي	**90**
المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي	**92**
خلاصة الفصل الثاني	**95**
الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	
تمهيد	**97**
المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الجزائري وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	**98**
المطلب الأول: مدخل للاقتصاد الجزائري	**98**
المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية وعناصر النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000-2014)	**103**
المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2014)	**107**
المطلب الرابع: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2014)	**111**

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للاقتصاد القياسي	**118**
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه وعلاقته بالعلوم الأخرى	**118**
المطلب الثاني: منهج الاقتصاد القياسي	**121**
المطلب الثالث: نماذج الانحدار	**123**
المطلب الرابع: مشاكل الانحدار	**126**
المبحث الثالث: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	**130**
المطلب الأول: بناء النموذج القياسي	**130**
المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي	**132**
خلاصة الفصل الثالث	**138**
الخاتمة	**139**
قائمة المراجع	**144**

قائمة الجداول والاشكال والمختصرات

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية خلال الفترة 1800-1913	6
(02-01)	توزيع الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913	7
(03-01)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا خلال الفترة 2010-2015	10
(04-01)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة	28
(05-01)	المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	40
(01-02)	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	51
(01-03)	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	103
(02-03)	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014	104
(03-03)	القوى العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	106
(04-03)	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014	110
(05-03)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر خلال الفترة 2000-2014	112
(06-03)	التوزيع الاحتمالي ل ديربن واتسن (اختبار D.W)	127
(07-03)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والصادرات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	131
(08-03)	تقدير اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	132

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	13
(02-01)	دورة حياة المنتج الدولي	32
(01-02)	مراحل النمو حسب روستو	54
(02-02)	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	68
(03-02)	الآثار القصيرة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الأجور	87
(01-03)	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	104
(02-03)	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2000-2014	105
(03-03)	تطور حجم القوى العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2014	107
(04-03)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014	108
(05-03)	توزيع تكلفة الاستثمار الوارد الى الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2011-2015	114
(06-03)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر بين 2009-2011	116
(07-03)	علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى	120
(08-03)	اختبار DW (ديربن واتسن) لنموذج الدراسة	135
(09-03)	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera)	136
(10-03)	مقارنة القيم الفعلية والقيم التقديرية للنموذج	136

قائمة الاختصارات:

الاختصار	الشرح باللغة الأجنبية	الشرح باللغة العربية
UNCTAD	United Nations Conference On Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ANIMA	Réseau euro-méditerranéen pour le développement des agences d'investissement	الشبكة الأورو متوسطية لوكالات تطوير الاستثمار
ANDI	Agence nationale pour le développement des investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
GDP	Gross domestic product	الناتج المحلي الاجمالي
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصاء

المقدمة

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية في السنوات الماضية تطورات وتحولات كبيرة على المستوى الدولي، والتي تمثلت في تكريس بوادر العولمة وذلك عبر فتح الأسواق وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، وقد كان هذا هو الهدف من العولمة وذلك بإقامة سوق عالمية حرة بلا قيود ولا حدود، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية والمالية وتحويل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة، والواقع الاقتصادي يؤكد ذلك، فبفعل التقدم التكنولوجي الكبير الذي وصلت إليه أغلبية الدول حول العالم أصبح هذا الأخير سوقا واحدا يتم فيه تبادل شتى أنواع السلع والخدمات، فقد ازداد تدفق رؤوس الأموال بشكل كبير وازدادت عمليات التجارة الخارجية وعمليات الاندماج والاستحواذ وكذا ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته.

وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي أعطيت قدرا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير على اقتصاديات الدول وظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ليست بالجديدة وإنما الجديد في هذه الظاهرة هو الأحجام الهائلة التي أصبحت تتدفق على المستوى الدولي وخصوصا في الدول النامية، وذلك منذ عدة سنوات، فقد أصبحت جميع دول العالم تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة وأصبحت العديد من الدول النامية تعتمد عليها نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحسن شكل من أشكال رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بالأشكال الأخرى مثل القروض الأجنبية، والذي أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه حيث أصبحت العديد من الدول النامية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، ونظرا للنتائج الايجابية التي تحققها الاستثمارات الأجنبية فقد سعت معظم الدول لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات وسطرت لذلك برامج عديدة وذلك من خلال إزالة الحواجز ومنح الحوافز والضمانات للشركات الأجنبية من أجل تسهيل قدومها ودخولها السوق الوطنية، من أجل الاستفادة من مزايا نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للإنتاج، وزيادة فرص العمل ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، وكذا تحسين الميزان التجاري، وبالتالي التأثير على معدلات النمو لهذه الدول والذي يعتبر الشغل الشاغل للدول النامية.

وتسعى مختلف الحكومات إلى إحداث تنمية اقتصادية دائمة وبمعدلات مقبولة تحسن من رفاهية أفراد مجتمعاتها، وهذا بوضع سياسة تنموية كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة، وقد نتج ذلك

من الشعور المتزايد في كثير من بلدان العالم بالتخلف الاقتصادي والذي أخذ يباعد بين مستويات المعيشة فيها وتلك السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة، والآن أصبحت العديد من الدول تتسابق من أجل التقليل من فجوة النمو بينها وبين الدول المتقدمة.

ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ازداد الاهتمام بمحاولة قياس مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، فقد أكدت بعض الدراسات الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، في حين شككت أخرى في ذلك، ويتضح لنا من هذا بأن اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في العديد من البلدان النامية ناتج عن اختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدى، وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى تحقيق وتحسين مستويات النمو فيها، خاصة منذ قيامها بالإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحرير اقتصادها أمام القطاع الخارجي، خاصة من جانب تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يدفعنا للبحث والتساؤل عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، من خلال دراسة والبحث عن العوامل المميزة للاقتصاد الجزائري والتي من شأنها تحديد تلك العلاقة بالسلب أو بالإيجاب وهذا ما يمثل محور دراستنا.

إشكالية الدراسة:

من أجل انجاز هذه الدراسة قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟

ولمعالجة هذا التساؤل قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي وضعية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟
- ماهي القطاعات التي تستقطب الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟
- هل يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2014؟
- هل توجد متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر بشكل ضعيف خلال الفترة 2000-2014؛
- يستحوذ قطاع الطاقة على الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014؛
- يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؛
- توجد متغيرات أخرى كالاستثمار المحلي والصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة إبراز مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، ومحاولة البحث عن طرق لقياس علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي عن طريق استخدام نموذج من نماذج القياس واستعمال الاقتصاد القياسي لدراسة الظاهرة الاقتصادية والتعبير عنها كميا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من حيث الدور الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو الاقتصادي كمصدر من مصادر التمويل، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وتدريب العمالة وإكسابها مهارات الإنتاج مما يساهم في رفع إنتاجية الافراد والمؤسسات وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إبراز الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الرغبة في البحث في الاقتصاد الجزائري ومحاولة اكتشاف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر فيه وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر؛

- ازدياد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل بالنسبة للعديد من الدول، واهتمام الجزائر باستقطاب هذا النوع من الاستثمارات؛
- يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في الحدود المكانية وتتجلى في دراسة حالة الجزائر، والحدود الزمانية وهي محددة من سنة 2000 الى سنة 2014، والحدود الموضوعية والتي تتمثل في التركيز على دراسة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة دون الصادرة وتأثيرها على النمو الاقتصادي والممثل بالناتج المحلي الإجمالي.

المنهج المستخدم:

قمنا في هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، حيث نعتمد على الأول والثاني في عرض مختلف المفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة وتطوراتها الزمنية (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي)، معتمدين في ذلك على المسح المكتبي ومواقع الانترنت ومختلف المجلات والدوريات والتقارير، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام النماذج والأساليب الإحصائية لإجراء الدراسة القياسية، باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews 9.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا عند اجراء هذه الدراسة ما يلي:

- في الجانب النظري وجدنا نقصا واضحا في المراجع وخاصة الكتب، وخاصة المتعلقة بالنمو الاقتصادي؛
- في الجانب التطبيق وجدنا صعوبة في الحصول على البيانات الإحصائية وترجمتها من مختلف المواقع الرسمية للهيئات والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية، إضافة الى اختلاف هذه البيانات من سنة الى أخرى ومن تقرير الى آخر.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والتي حاولت دراسة علاقة التأثير والتأثر بينهما، وقد تباينت تلك الدراسات في طريقة تحليلها والنتائج التي وصلت اليها، وفيما يلي سنعرض أهم هذه الدراسات:

1. دراسة بيوض محمد العيد، بعنوان "**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة بين تونس الجزائر والمغرب**"، وهي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2011، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى نجاح التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة الى الدول المغاربية في دفع عجلة النمو والتنمية بهذه الدول، خلال الفترة من 2000 الى 2009، ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة أن القطاعات التي يتركز فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول كان في قطاع الطاقة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الى الدول المغاربية من الروافد الجديدة أو الناشئة التي أفرزتها العولمة المالية، حيث يمكن اعتباره في مراحله الأولى والتي لا تسمح بظهور آثار إيجابية أو سلبية، وقد استفدنا من هذه الدراسة في الجانب النظري وتختلف عن دراستنا في أنها درست ثلاث دول مغاربية وهي الجزائر، تونس والمغرب، وأن هذه الدراسة تمت باستخدام المنهج الاحصائي المقارن ونحن اعتمدنا على الدراسة القياسية.

2. دراسة كريمة قويدري بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، والتي حاولت قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1991-2008، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم صغر حجمه مقارنة بالاستثمار المحلي خلال فترة الدراسة إلا أن تأثيره كان إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، كما توصلت الى الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وقد استفدنا من هذه الدراسة في عرضنا للجانب النظري، وتختلف عن دراستنا في كونها اعتمدت على البرنامج الاحصائي "Minitab v.15" لإجراء الدراسة القياسية ونحن اعتمدنا على البرنامج الاحصائي "Eviews 9".

3. دراسة خيالي خيرة بعنوان "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة الجزائر، 2016، هدفت هذه الدراسة الى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، ومن النتائج التي توصلت اليها هذه

الدراسة أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ضئيل وأن العلاقة في أغلب سنوات الدراسة كانت سلبية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر، وقد اعتمدنا على هذه الدراسة في عرضنا للجانب النظري، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها اعتمدت على المنهج التحليلي الاحصائي، ونحن قمنا بإجراء دراسة قياسية.

4. دراسة رفيق نزاري بعنوان "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب خلال الفترة 1991-2005**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة الجزائر، 2008، هدفت هذه الدراسة الى محاولة دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من تونس، الجزائر والمغرب، ومن النتائج المتوصل إليها والخاصة بالجزائر فقد كانت نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية باعتبار أن عوامل النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي على زيادة معدلاته خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استفدنا من هذه الدراسة في عرضنا للجانب النظري، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها درست ثلاث دول مغاربية وهي الجزائر وتونس والمغرب، ونحن قمنا بدراسة حالة الجزائر فقط.

5. دراسة جمال بلخباط بعنوان: "**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة الجزائر، 2015، هدفت هذه الدراسة الى محاولة معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر والمغرب خلال الفترة 1990-2012، و قد كانت نتائج القياس الخاصة بالجزائر متعارضة مع النظرية الاقتصادية، حيث وجد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر معنويا وسلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالأساس بعوامل داخلية كالاستثمار المحلي والصادرات، وقد استفدنا من هذه الدراسة في الجانب النظري، كما استفدنا منها في الجانب التطبيقي عند اختيار نموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص بالدراسة القياسية، وتختلف عن دراستنا في كونها درست دولتين وهما الجزائر والمغرب، ونجن قمنا براسة حالة الجزائر.

هيكل الدراسة:

قصد محاولة الإحاطة بجميع الجوانب الخاصة بدراستنا قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول، وكل فصل إلى ثلاثة مباحث، وكل مبحث إلى ثلاثة أو أربعة مطالب وذلك كما يلي:

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تضمن دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، والمبحث الثالث تضمن الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والمعوقات التي تواجهه.
- **الفصل الثاني:** بعنوان النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه والنظريات المفسرة له بالإضافة إلى مختلف النماذج التي اهتمت بالنمو الاقتصادي، وفي المبحث الثالث تم عرض العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- **الفصل الثالث:** وهو الجانب التطبيقي للدراسة وأهم جزء فيه، جاء بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2014 المبحث الأول تضمن تعريفا بالاقتصاد الجزائري، بالإضافة الى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا مدخلا نظريا تعريفيا بالاقتصاد القياسي، وفي المبحث الثالث قمنا بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة محل الدراسة.

وفي الأخير خاتمة تضمنت، خلاصة عامة، اختبار الفرضيات وأهم النتائج المتوصل اليها بالإضافة الى آفاق الدراسة.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، حيث أصبح من أهم مصادر تمويل الاستثمارات خاصة في الدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق، وذلك اعتبارا من بداية التسعينات من القرن العشرين بعد انهيار القطب الاشتراكي، وبالتالي فقد تزايدت أهمية إجراء تقييم لأثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاديات الانتقالية، حيث أن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول شأنه شأن كل نشاط اقتصادي يترتب عليه نتائج ايجابية وأخرى سلبية على الدول المضيفة، لذا فانه من الضروري لكل دولة أن تجري حساباتها الخاصة فيما تتعلق بالمزايا والأعباء المترتبة عن تلك الاستثمارات؛

هذا وقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة محل اهتمام متزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين، حيث لا يختلف اثنان على أسباب هذا الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة التي أصبحت تسيطر بشكل كبير على المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية؛

وبالنظر لاختلاف الاقتصاديين لإعطاء مفهوم محدد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أو إعطاء تفسير واضح لأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، سنتناول في هذا الفصل مختلف المفاهيم والأشكال بالإضافة الى النظريات والمحددات الخاصة بهذا النوع من الاستثمار، وكذلك الآثار المترتبة عنه من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له؛
- المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

يشكل الاستثمار ظاهرة اقتصادية تعددت مفاهيمها وأشكالها، ومن بين أهم هذه الأشكال نجد الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى أهم المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أشكاله وتطوره التاريخي، لكن قبل ذلك يجب أولا التعرف على المفهوم العام للاستثمار وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه.

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال، لذلك هناك دراسات كثيرة سعت الى تعريفه وتصنيف أنواعه؛

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.

ونميز بين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي:

1. **الاستثمار لغة:** هو مصدر استثمر أي وظف ماله لزيادة دخله، أو للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به؛[1]

وهو لفظ مأخوذ من الثمر، يقصد به طلب الثمر من أصل المال مثل طلب الثمر من الشجر ويستخدم الفقه مصطلحات التثمير والزيادة دلالة على الاستثمار، والغاية من الاستثمار هو تحقيق الربح.[2]

2. **الاستثمار اصطلاحا:** تعددت المفاهيم الخاصة بالاستثمار باختلاف آراء المفكرين والاقتصاديين ونذكر منها:[3]

هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.

ويعرف أيضا على أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة لفترة من الزمن بقصد الحصول على نفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية.

كما يعرف بأنه الإضافة الى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة الى رأس المال فهو يهدف الى الزيادة في الثروة والمحافظة عليها.

---

[1] عدنان داوود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2016، ص 55.

[2] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 22.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة الاستثمار**، دار المسار للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2012، ص 18.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها تتشابه في المضمون والمحتوى وتعبر عن الفكرة نفسها وان اختلفت من ناحية ألفاظها وتركيبتها اللغوية، إلا أنها تعني تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار.

تتعدد أنواع الاستثمارات حسب مجموعة من التصنيفات تتمثل في الهدف، الغرض، العائد والمخاطر الأجل.... وغيرها، من أهم هذه الأنواع ما يلي: [1]

- الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي؛
- الاستثمار المباشر والاستثمار الغير مباشر؛
- الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي؛
- الاستثمار قصير الأجل والاستثمار طويل الأجل؛
- الاستثمار العالي المخاطر والاستثمار قليل المخاطر، والاستثمار عديم المخاطر؛
- الاستثمار ذو العائد السريع والاستثمار ذو العائد البطيء.

ويمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب جنسية الجهة المستثمرة الى:

1. **الاستثمار الوطني أو المحلي:** وهو جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل وخارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصلي، أي استثماراتهم داخل وطنهم (محلي) واستثماراتهم في بلدان أخرى.[2]
2. **الاستثمار الأجنبي:** هو استثمار يتم خارج موطن المستثمر بحثا عن دولة متلقية، سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجال طويلة، وينقسم الى: [3]

1.2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويعرف أيضا بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية والذي يقصد به شراء الأسهم والسندات من الأوراق المالية، حيث يقوم أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية.

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 39.

[3] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص 4.

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر: ويتمثل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي في تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل المشروع، بحيث يقوم بالمشاركة في إدارة المشروع ورقابته في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته على إدارته وتنظيمه في حالة ملكيته المطلقة للمشروع.

وباعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو موضوع دراستنا فسوف نتطرق إليه والى أهم مفاهيمه الأساسية في المطالب الموالية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

من الصعب تحديد تاريخ بدء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومع ذلك فإن تاريخ الازدهار الحقيقي يعود الى قيام الثورات الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، إذ لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في التطور الصناعي في أوربا الغربية في القرن الثامن عشر، والولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر [1]

وقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بالمراحل التالية:

1. المرحلة الأولى: (1800-1914).

وقد ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، وأدت الظروف السائدة خلالها إلى تدفقه بشكل كبير، وهذا راجع لعدة أسباب منها: [2]

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات؛
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب؛
- حرية حركة رأس المال والتجارة؛
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية.

وبذلك اتجهت الدول الاستعمارية الكبيرة لتوسيع استثماراتها، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية يَنصبّ اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها بلدانها، ولذلك توجه ثلثي رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنى التحتية، وكان الاستثمار استثمارا خاصا في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.[3]

---

[1] عدنان داوود، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص 32.

[3] المرجع نفسه، ص 32.

وقد كان الاستثمار أوروبي المنشأ، وعلى رأسه بريطانيا في مقدمة البلدان المصدرة للاستثمارات حيث تفردت بمهمة الاستثمار في الخارج في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا أي لغاية 1860، هذه الوضعية كانت تعكس الحالة الممتازة التي تعيشها بريطانيا وتفوقها على الدول الأخرى، ومن مبدأ تخصصها في إنتاج منتجات معينة دون أخرى فقد توجهت إلى استثمار مبالغ طائلة عبر البحار مدعومة في ذلك بوجود شبكة عالية من المواصلات (الأسطول البحري، المصارف، التلغراف...).[1]

والجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية البريطانية خلال هذه الفترة:

جدول رقم(01-01): مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية خلال الفترة 1800-1913.

الوحدة: %.

السنة	تجارة	استثمارات
1800	2.6	7.7
1850	31.6	15
1880	100	100
1913	275	289

المصدر: خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص32.

هذا وقد حافظت بريطانيا على تجارتها الدولية بالموازاة مع الاستثمارات الموظفة خارج حدودها وبعد النصف الثاني من القرن 19 انظمت باقي الدول الأوربية ببريطانيا، حيث كانت فرنسا أول الملتحقين ببريطانيا وهذا بتطور موجوداتها في الخارج من 2,5 مليار فرنك ذهب سنة 1850، لتصل الى 14 مليار فرنك ذهب عام 1870، ثم تضاعفت ثلاث مرات في الفترة ما بين 1870 و 1913، لتلتحق فيما بعد باقي الدول الاوربية المتمثلة في كل من المانيا، بلجيكا، هولندا وسويسرا بركب الدول المستثمرة في الخارج، بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية، والجدول التالي يوضح ذلك:[2]

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 8.

الجدول رقم (01-02): الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913.

البلدان المستثمرة	المبلغ (مليار دولار)	النسب المئوية (%)	البلدان الرئيسة المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الامبراطورية البريطانية (47%)، الولايات المتحدة (20%)، أمريكا اللاتينية (20%)، أوروبا (6%).
فرنسا	5,8	19,3	أوروبا (61%)، روسيا (25%)، الامبراطورية الفرنسية (9%).
المانيا	6	13,7	أوروبا الوسطى (53%)، أمريكا اللاتينية (16%)، أمريكا الشمالية (15%).
الولايات المتحدة	3,5	7,7	كندا، امريكا اللاتينية.
دول مختلفة	7,5	17,3	/
منها:			
بلجيكا	2	-	الكونغو، أوروبا الغربية، روسيا
هولندا	2	-	أوروبا
سويسرا	1,5	-	أوروبا

المصدر: خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص33.

من الجدول نلاحظ أن الدول الاوربية (بريطانيا، فرنسا، المانيا) تسيطر على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما نلاحظ غياب شبه تام للدول الافريقية والدول الاسيوية كطرف في عمليات تبادل الاستثمار الأجنبي، وذلك راجع الى ظروف هذه الدول في ذلك الوقت حيث كانت معظمها عبارة عن مستعمرات للدول الأوربية.

2. المرحلة الثانية: مرحلة ما بين الحربين (1914-1944).

وتسمى فترة ما بين الحربين، وقد تميزت هذه المرحلة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير والدوافع وراء ذلك ترجع الى: [1]

- ظروف الحرب والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص؛
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

وكان الاستثمار الأجنبي مرتكزا أساسا على الاستثمارات النفطية وتزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، حيث شهدت الفترة تنامي وتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

3. المرحلة الثالثة: (1945-1989).

وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أين شهد الاستثمار الأجنبي توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينيات، حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الحصول على المواد الخام، أما عن التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة والتي خلفتها اتفاقية "بريتن وودز" فكان هدفها الأساسي هو تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري وليس لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بقيت القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الدولية في بعض البلدان الصناعية حتى الثمانينات، الى جانب ذلك قامت الدول النامية حديثة الاستقلال بفرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتقادها أنه ينقص من سيادتها السياسية والاقتصادية، وفضلت القروض المصرفية لأنها أقل تكلفة وبزوالها يزول العبء الخارجي على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

4. المرحلة الرابعة: (1990 الى الوقت الحالي).

في هذه الفترة ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وازدادت أهميتها في الاقتصاد العالمي ففي عام 2000 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1409 مليار دولار)، حيث كانت حصة البلدان المتقدمة (1137 مليار دولار) بنسبة 80% بينما كانت حصة الدول النامية (256 مليار دولار)

---

[1] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص ص 26، 27.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

[3] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

بنسبة 18% وهذا العام يعد عاما متميزا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة متسارعة حيث وصلت في عام 2007 الى ما قيمته (2099 مليار دولار)، وهو أعلى مقدار وصلت اليه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا كانت نسبة البلدان المتقدمة حوالي 69% أما البلدان النامية فبلغت نسبتها 28%، ولكن بسبب الأزمة المالية لعام 2008 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى نحو(1114 مليار دولار) في عام 2009 في العالم ككل، حيث كانت نسبة حصة البلدان المتقدمة نحو 50.8%، وما نسبته 42.9% بالنسبة للدول النامية، والملاحظ هنا هو الزيادة المستمرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء بعض التقلبات التي تحصل في الاقتصاد العالمي نتيجة بعض الظروف الاقتصادية والسياسية، اذن في هذه الفترة فالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت هي الناقل الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخبرات الإدارية والتسويقية وخبرات الإنتاج والتصدير، إضافة الى مساهمتها في سد العجز في الموارد المالية في الكثير من البلدان ولا سيما البلدان النامية.[1]

وبالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين سنتي 2010 و2015 فقد كانت كالتالي:

[1] عدنان داوود، مرجع سبق ذكره، ص ص 59، 60.

جدول رقم (01-03): تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا (2010-2015).

الوحدة: مليار دولار

المناطق	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدول المتقدمة	619	880	517	566	522	962
الاتحاد الأوربي	385	490	216	246	306	504
أمريكا الشمالية	234	236	204	250	165	429
الدول النامية	614	725	729	778	698	765
افريقيا	43	48	55	57	58	54
آسيا	384	431	415	426	468	541
أمريكا اللاتينية	187	244	256	292	170	168
الدول المتحولة	74	95	84	108	56	35
العالم	1307	1700	1330	1452	1277	1762

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت (2011،2014،2016).

يوضح لنا الجدول السابق انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا ما بين سنتي 2011 و2012 الى (1,3 تريليون دولار) مقابل (1,7 تريليون دولار) عام 2011، وذلك بسبب عوامل راجعة أساسا الى الضعف الهيكلي في النظام المالي والمصرفي العالمي، واحتمال تدهور البيئة الاقتصادية الدولية مما ساهم في تباطؤ النمو وازدياد حالة عدم اليقين مما أثر على ثقة المستثمر، ومن الملاحظ أيضا أن الدول النامية ولأول مرة نجحت في تجاوز الدول المتقدمة في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

في حين شهدت سنة 2013 عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الى وتيرة الارتفاع من جديد لتصل الى (1,45 تريليون دولار)، وبلوغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ال الدول

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2013/2012، ص 72.

النامية (778 مليار دولار) وهو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية، ويرجع ذلك الى نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية الاسيوية، ثم بدرجة أقل نمو تلك التدفقات الى كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية؛[1]

وشهدت سنة 2014 انخفاض التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل الى حدود (1,27 تريليون دولار)، وهو ما يرجع الى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم اليقين بخصوص السياسات لدى المستثمرين ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة؛[2]

لتعود هذه التدفقات سنة 2015 للارتفاع وتحقق 1,76 تريليون دولار وذلك لأسباب كثيرة منها الارتفاع الكبير في صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار (289 مليار دولار) الى (721 مليار دولار) سنة 2015، هذا وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الاقتصاديات النامية بمعدل 9,6% لتقدر بـ (765 مليار دولار).[3]

المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أنواع الاستثمار تفضيلا من طرف الدول المضيفة حيث نال هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، لهذا قمنا بتخصيص هذا المطلب لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذكر أهم أشكاله.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت واختلفت المفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف أراء المفكرين والباحثين الاقتصاديين، وكذلك باختلاف وجهات نظر المنضمات والهيئات الاقتصادية الدولية، لذا سنتطرق الى مجموعة من المفاهيم كالتالي:

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنضمات والهيئات الدولية:

هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، وتعكس مصالح دائمة ومَقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل أو المستضيف)، وتعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2014، ص 70.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة، **تقرير الاستثمار العالمي**، نيويورك وجنيف، 2015، ص 12.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2016، ص 71.

وحدة إنتاجية) تابعة لبلد آخر غير البلد الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى.[1]

ويعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة هذه المؤسسة.[2]

وقامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس مال أو قوة التصويت.[3]

2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الباحثين والمفكرين الاقتصاديين:

هناك العديد من الكتاب والباحثين ممن تطرقوا الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منهم:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " تصدير رأس المال من بلد ويسمى البلد المصدر أو البلد الأم، الى بلد آخر يسمى البلد المستورد أو البلد المضيف، إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة".[4]

هذا ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة الى دولة أخرى، وذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع في رأس مالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد أخر.[5]

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " هو استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى، بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأس مال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله.[6]

---

[1] UNCTAD, world Investment report 2012 , **Towards A New Generation of Investment Policies**, New York and Geneva, 2012, p 3.

[2] IMF, **balance of payments manual**, 1993, p 86.

[3] بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العددان 70/69، 2015، ص 126.

[4] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 69.

[5] نعيمة اوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ضل التغيرات الاقتصادية في الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2016 ص11.

[6] مصباح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص6.

من خلال التعريفات السابقة نستطيع أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في بلد غير بلده الأصلي، يسمى هذا البلد بالبلد المضيف، ويكون هذا الاستثمار على شكل:

- شراء استثمار كان قائم في البلد المضيف؛
- المشاركة في رأس مال شركة كانت قائمة؛
- إنشاء شركة جديدة؛
- إنشاء فرع للشركة الأم في البلد المضيف؛
- امتلاك المستثمر الأجنبي الحق في التسيير، الإدارة واتخاذ القرارات الخاصة بالمشروع الاستثماري.

ويمكن توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

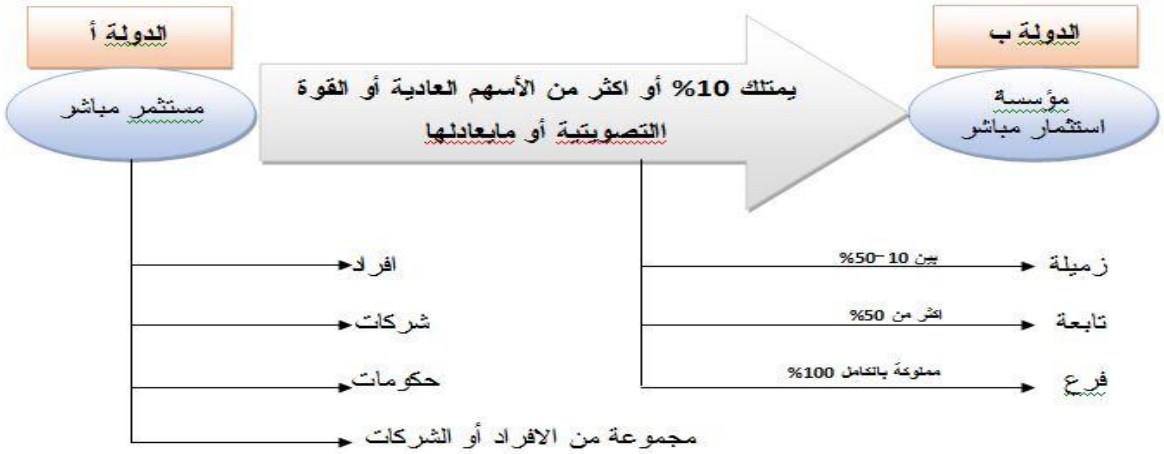

المصدر: كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012، ص18.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن أن نميز في الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال نذكر منها:

1. الاستثمار المشترك:

وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا الى

الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وينص هذا النوع من الاستثمارات على الجوانب التالية: [1]

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛
- شراء أحد المستثمرين لحصة في شركة وطنية قائمة قد يؤدي الى تحويل هذه الشركات الى شركات استثمار مشترك؛
- الشراكة في مشروع الاستثمار لا يعني بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، حيث قد تكون المشاركة من خلال تقديم خبرة أو معرفة أو عمل أو تكنولوجيا..الخ؛

لهذا الشكل من أشكال الاستثمار عيوب ومزايا نذكرها كالتالي: [2]

أ.المزايا:

- يساهم الاستثمار المشترك في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية التكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى؛
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة فرص التصدير أو التقليل من فاتورة الاستيراد؛
- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني؛
- زيادة درجة استقلال الدول النامية عن الدول المتقدمة؛
- تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

ب. العيوب:

- تحقق المنافع المذكورة يتوقف على مدى توافر الطرف الأجنبي ذو الاستعداد الجيد، وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك؛
- صغر حجم المشروع يمكن أن يمثل عاملا مساعدا على تقليل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية**، مجلة سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 13.

[2] خالد مصطفى قاسم، عبير محمد علي عبد الخالق، **إدارة الاعمال الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2015، ص ص 135، 136.

2. الاستثمار المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي:

هو عبارة عن القيام بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق...الخ، بحيث نجد أن الدول النامية تتردد كثير اتجاه هذا الشكل من الاستثمار، والسبب في هذا التردد يعود الى خوف هذه الدول من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي بالإضافة الى الخوف من سيطرة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.[1]

ينطوي هذا الشكل من أشكال الاستثمار على مزايا وعيوب تتمثل في: [2]

أ. المزايا:

- زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى الدول المضيفة؛
- كبر حجم المشاريع يؤدي الى المساهمة الجيدة في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة؛
- المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المضيفة مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- توفر فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة.

ب. العيوب:

- من ناحية العيوب فان الدول المضيفة تتخوف من مخاطر الاحتكار والتبعية الاقتصادية، وهذا خاصة إذا ما تعارضت مصالح المستثمر مع المصالح الوطنية.

3. الاستثمار في المناطق الحرة:

تعرف المناطق الحرة على أنها جزء من أرض الدولة المضيفة، قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية أو البحرية أو بالقرب منها، هي محددة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية (مثل الأسوار) أو حدود طبيعية (مثل الأشجار، البحار، الجبال..)، تتمتع المناطق الحرة بالشخصية الاعتبارية ولها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية، وخدماتية وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدول المضيفة.[3]

---

[1] مفتاح صالح، بن سمينة دلال، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العددان 44/43، خريف 2008، ص 108.

[2] خالد مصطفى قاسم، عبير محمد علي عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[3] نعيمة اوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

4. مشروعات أو عمليات التجميع:

هي عبارة عن اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) حيث يتم بموجب هذه الاتفاقية قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتج نهائي، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة... الخ، بالإضافة إلى التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه.[1]

بالإضافة الى التصنيف السابق الذي يصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاستثمار المشترك والمملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، والاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات أو عمليات التجميع هناك تصنيف آخر هو كالتالي: [2]

1. **الاستثمار الباحث عن المصادر:** حيث يهدف هذا النوع من الاستثمار الى استغلال الثروات التي تتميز بها بعض الدول من موارد أولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، وانخفاض تكلفة العمالة...الخ.
2. **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** يلبي هذا النوع من الاستثمارات المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات المحلية والمجاورة والإقليمية.
3. **الاستثمار الباحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول الغنية والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية مثلا.
4. **الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات بقيام شركات لخدمة أهداف استراتيجية.

المطلب الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات كوجه للاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وهي مرآة عاكسة لهذا النوع من الاستثمارات، وقوة أساسية في الاقتصاد العالمي، وتعكس هذه الشركات عالما ازدادت فيه تدفقات رؤوس الأموال وانسياب التكنولوجيا والمهارات والثقافات، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على ماهية هذه الشركات ومختلف خصائصها ومميزاتها.

[1] نعيمة، أوعيل مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] بلال ملاخسو وامال تحتوني، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، ملتقى حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، ورقلة، الجزائر، 18 و19 نوفمبر 2015، ص 5.

الفرع الأول: مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات.

تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، كما تعددت لها التسميات فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية، والبعض الآخر يسميها الشركات الدولية، وتسمى أيضا بالشركات العابرة للقارات ويمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات على انها:

هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة، أو هي الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشبعة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل.[1]

وهي "شركات تخضع ملكيتها لسيطرة ويتولى ادارتها أشخاص من جنسيات متعددة، كما تمارس نشاطها في دول أجنبية متعددة، على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتعدى حدود هذه الدولة ويتوسع الى دول أخرى تسمى الدول المضيفة".[2]

ويمكن تعريفها أيضا بأنها: "الشركات التي يكون 30% من حساباتها على الأقل خارج حدود بلدها".[3]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها شركات كبيرة الحجم تنطلق من قاعدة وطنية، أي أن الوطن الأصلي لهذه الشركات موجود بالضرورة، وتمارس نشاطها في عدة بلدان في العالم.

الفرع الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص أهمها: [4]

1. **كبر حجمها:** تمتاز هذه الشركات بكبر وضخامة حجمها، والذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها رقم مبيعاتها أي رقم أعمالها، والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات.
2. **تنوع الأنشطة:** تعتمد هذه الشركات على سياسة التوزيع في أنشطتها الإنتاجية، وذلك رغبة منها في تقليل احتمالات الخسارة.

---

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 85، 2010 ص117.

[2] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 277.

[3] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص 354.

[4] دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص 10-12.

3. **الانتشار الجغرافي:** حيث أنها تتميز بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، كما لها إمكانيات هائلة في التسويق، وقد ساعد هذا على ابداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الانتاج عن بعد أين تتواجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر الإنتاج في بلاد أخرى.
4. **الاعتماد على المدخرات العالمية:** تنظر هذه الشركات الى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى كل شركة من الشركات الى الحصول على التمويل اللازم من هذا السوق عن طريق الاقتراض المباشر أو طرح الأسهم والسندات في الأسواق المالية العالمية، ويمكن لهذه الشركات الاقتراض بأفضل الشروط من هذه الأسواق نظرا لوجود عنصر الثقة في قوة وسلامة مركزها المالي.
5. **التفوق التكنولوجي:** إن الحجم الضخم والأرباح الكبرى للشركة يوفران الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية، ولا شك أن امتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو أحد الأسلحة الأساسية في يد الشركات المتعددة الجنسيات في فرض سيطرتها، حيث تلجأ هذه الأخيرة الى الاتفاقات الخاصة بمنح واستخدام براءات الاختراع والتي في الغالب ما تتضمن ضغوطا اقتصادية وتجارية بشكل يعيق من حرية التصرف فيها ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة.
6. **إقامة التحالفات الاستراتيجية:** والتي تسعى من خلالها الشركات المتعددة الجنسيات الى تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية.
7. **الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات:** تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمزايا احتكارية مهمة وتتحدد في أربعة مجالات هي التمويل (موارد مالية عالية)، مزايا الإدارة (هيكل تنظيمي ذو كفاءة عالية)، مزايا تكنولوجية (عمليات البحث والتطوير المستمرة)، ومزايا تسويقية (الشبكات التوزيعية والتسويقية الواسعة الانتشار والعالية الكفاءة).
8. **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية:** وهو المنهج الملائم بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات حيث يضمن لها تحقيق ما تهدف اليه، وإدراك ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.
9. **تعبئة الكفاءات:** تتميز هذه الشركات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة ما عن أخرى لدى اختيارها للعاملين بها في أعلى المستويات التنفيذية، فتأخذ في الغالب بمعيار الكفاءة.

الفرع الثالث: أنواع الشركات المتعددة الجنسيات

والتي يمكن تقسيمها الى الأنواع التالية:[1]

1. **شركات تبحث عن الموارد:** هذه الشركات انتشرت في الدول النامية من أجل استخراج النفط وغيرها من الموارد الخام، وتسمح الدول النامية بانتشارها على أراضيها من أجل ضمان الاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.
2. **شركات تبحث عن الكفاءة:** تبحث هذه الشركات عن اليد العاملة الماهرة والكفؤة ذات التكلفة المنخفضة نسبيا، فالشركات الصناعية الكبيرة تنقل أجزاء من عملية انتاجها الى البلدان التي تتوفر فيها هذه الظروف.
3. **شركات تبحث عن الأسواق:** ويستهدف هذا النوع البلدان النامية ذات الأسواق الكبيرة والواسعة لمواجهة حاجات أسواقها المحلية، وتقوم هذه الشركات بهذا النوع من الاستثمار نظرا لارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير اليه.
4. **شركات تبحث عن الخدمات:** فبعد انتهاج العديد من الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي ظهرت أهمية قطاع الخدمات فأصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي، ولا سيما الخدمات المالية كالتأمين والتمويل، فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.
5. **شركات تبحث عن المعلومات:** وتهدف هذه الشركات الى الحصول على فرصة التقنية أو الخبرة الإدارية والمعرفة.

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2006، ص63.

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

هناك عدة أسباب تؤدي الى قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء تعلقت بالدولة المصدرة لرأس المال أو بالدولة المضيفة، كما تعتبر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل التي تدخل في تركيبة المناخ الاستثماري، وقد اهتمت العديد من النظريات بهذه الدوافع والمحددات من أجل تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على أهم الدوافع والمحددات المؤثرة في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم التطرق الى أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف وتتعدد دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة الى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود إليها ملكية هذا الاستثمار، والبلد الذي يتم فيه وتتمثل في: [1]

1. تسعى مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامتها الى تحقيق أعلى ربح ممكن، من خلال توجهها نحو الدول وفي المجالات التي تحقق لها مثل هذه الأرباح، وهذا ما أدى الى توجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباطها بمستويات تطورها الأعلى؛
2. إيجاد منافذ ومجالات تتيح استخدام الأموال الفائضة، خاصة في الدول المتقدمة التي تتميز بتطورها وارتفاع الدخول فيها وارتفاع مدخراتها؛
3. اندفاع مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول التي تتميز باستقرار في سياستها الاقتصادية، وبالذات ما يتصل منها بأسعار الصرف وأسعار الفائدة؛
4. اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامة مشاريع الى الدول التي تتيح له التمتع بإعفاءات ومزايا وحوافز ضريبية وإدارية وتسهيلات مالية؛
5. اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول التي تتوفر فيها عناصر الإنتاج، بالخصوص عنصر الانتاج بأسعار تقل عن باقي الدول لتخفيض التكاليف؛
6. الاجراءات التي تفرض على المشروعات في العديد من الدول التي تصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء تلك التي يراعى فيها جوانب تتصل بالمحافظة على البيئة، أو التي ينجم عنها

[1] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن، 2010، ص ص 94، 95.

استنزاف للموارد الطبيعية وغيرها، بالشكل الذي يدفعها نحو التوجه الى الاستثمار في الدول التي لا تفرض مثل هذه الإجراءات.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: [1]

1. الدوافع الاقتصادية:

حيث يساهم المستثمر الأجنبي في الوصول الى الأسواق والموارد الطبيعية وتحقيق أكبر الفوائد والأرباح، وهذا ما يشجع الدول الأجنبية على التواجد في الدول التي تمتلك ثروة هائلة في الموارد الطبيعية بغية التوسع وزيادة في أسواقها التصديرية.

2. الدوافع السياسية:

يكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو لممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بالمحددات عملية أخذ موقف عادة جازم وقاطع في قرار ما، أي العوامل والجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، حيث توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وفيما يلي عرض لأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: [2]

1. الاستقرار السياسي:

وجود نظام سياسي مستقر وقائم على الحرية وكفالة حقوق الانسان وينال رضا مواطني تلك الدولة يعتبر من أهم العوامل التي تجذب المستثمرين وتدفعهم للتوطن في هذه الدولة للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل الاستثمار في دولة معينة قبل أن يطمئن على استقرار النظام السياسي فيها ومن غير المعقول أن يتوجه المستثمر الأجنبي الى دولة فيها اضطرابات داخلية.

2. حجم السوق واحتمالات نموه:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده حجم السوق واحتمالات نموه، فمثلا وجود المشروع في منطقة ذات استهلاك كبير يوفر العديد من

[1] مفتاح صالح وبن سمينة بلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 110.

[2] أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، المكتب العربي للمعارف القاهرة، مصر،2015، ص ص 13، 14.

التكاليف التي يتحملها المستثمر، وهذا راجع للطلب الكبير على المنتج ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ومنه تخفيض تكلفة انتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة، ومن جهة أخرى فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل وعليه فإن المستثمر الأجنبي عند توطنه في دولة ما خلال هذه المدة فإنه يأمل زيادة الأرباح على مدار العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري والتي يحددها احتمال نمو هذه الأسواق؛

ولا يتحدد حجم السوق بمساحته فحسب بل بعوامل أخرى أكثر أهمية مثل عدد السكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، فقد يكون عدد السكان كبيرا ولكن القدرة الشرائية أو مستوى الدخل متدني، كما أن العادات والتقاليد للدول المضيفة مهمة فالدول الإسلامية مثلا لا تستهلك لحم الخنزير والمشروبات الكحولية وبالتالي لا يمكن تسويق هذه المنتجات بها.[1]

3. سياسة اقتصادية كلية مستقرة:

وجود بيئة اقتصادية كلية تتسم بالتحرر والمرونة والوضوح والاستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية، كلما كانت هذه العوامل مجتمعة تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

4. الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:

إن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي والذي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة التي تساهم في جذبه، ولكي يكون الإطار التشريعي والتنظيمي جاذبا يجب توفر ما يلي:[3]

- أن يقدم قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر؛
- وجود قانون موحد للاستثمار خالي من الغموض ويتميز بالشفافية والوضوح؛
- ضمان الحماية للمستثمر من المخاطر المختلفة كالتأميم والمصادرة، وأن تكون له حرية تحويل الأرباح للخارج؛
- وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

[1] سليمان عمر الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 220.

[3] المرجع نفسه، ص 221.

5. بنية أساسية مناسبة:

إن وضعية البنية الأساسية تلعب دورا مهما وتؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وهذا راجع الى مساهمتها في تخفيض التكاليف، مثل توفر الامدادات بالكهرباء المتميزة بالكفاءة والتي تعمل على تشغيل آلات الإنتاج دون انقطاع، وبالتالي تجنب الخسائر الناجمة عن انقطاعات الكهرباء، وأيضا توفر شبكات النقل مثل الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمطارات والتي تساهم في توزيع الإنتاج والوصول الى كافة أسواق الدولة المضيفة، وأيضا شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية العالية التطور التكنولوجي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين الفروع والمركز الرئيسي للمشروع الاستثماري.[1]

6. مدى اهتمام الدولة المضيفة بتنمية الموارد البشرية والتطوير التكنولوجي:

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم وحرص الدولة على تشجيع الأفراد على الالتحاق بالتعليم الفني وخاصة التدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية؛

لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة علميا يعد من العناصر المهمة التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة.[2]

7. مدى توفر المواد الأولية:

إن توفر المواد الأولية وسهولة الحصول عليها تعد من أهم وأكثر العوامل المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن أهمية القرب من المواد الأولية لم تعد مؤثرا قويا، وذلك لتطور التكنولوجيا التي تسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة، كما تسمح باستغلال مصادر أو مناطق اعتبرت غير قابلة للاستغلال او ليست ذات مردودية.[3]

8. الحوافز المقدمة من طرف الدول المضيفة:

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في:[4]

[1] أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[3] احمد سمير ابو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] المرجع نفسه، ص ص 17، 18.

1.8. الحوافز المالية:

وهي في شكل خفض للضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي، مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية، وإعفاء أو خفض معدلات الضرائب على الصادرات، او الاعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة وغيرها...

2.8. حوافز تمويلية:

وتتضمن تزويد المستثمر الأجنبي بالأموال من قبل الدول المضيفة بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة.[1]

3.8. حوافز أخرى:

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

- تخصيص اعانات للبنية التحتية، كتقديم تخفيضات بأقل الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والغاز والماء.
- تخفيضات للخدمات مثل الخدمات المالية، إدارة المشاريع، دراسات اقتصادية وتقديم معلومات عن السوق.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

بعد أن ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي، زادت أهمية دراسة هذا النوع من الاستثمار، هذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين الى تطوير نظريات تشرح هذه الظاهرة، ومن بينهم ستيفن هايمر وريموند فيرنون في الولايات المتحدة، وجون دينغ في بريطانيا وكوجيما في اليابان وكانت هذه الدراسات تشرح حقيقة استثمار الشركات المتعددة الجنسيات في بلد معين دون آخر، وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى أهم النظريات التي فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. النظرية الكلاسيكية:

يقوم التحليل الكلاسيكي على مجموعة من الأسس وهي الدعوة الى الحرية وعدم تدخل الدولة والمنافسة التامة في السوق، وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج ومن بين رواد هذه المدرسة ديفيد ريكاردو الذي أسس نظرية الميزة النسبية، والذي يرى أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية الى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأسمال منخفضة، وأن

[1] أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

السبب الرئيسي لانتقال رأس المال هو لغرض تحقيق الربح من خلال الاستفادة من التباينات الموجودة في نسب سعر الفائدة التي تنتج عن تباين عرض رأس المال في كل دولة.

اذن حسب هذه النظرية فإن رأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال وبذلك يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال الى أخرى تتسم بندرته النسبية؛

الا أن هذه النظرية تتناقض مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل أسواق المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي، ومع ذلك فإنها ليست بدون فائدة في تفسيرها لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ أن التباين في ظروف العمل والإنتاج والفوارق في تكلفة العمل بين البلدان والمجتمعات تمثل أحد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلدان ذات التكلفة المنخفضة.[1]

2. نظرية عدم كمال السوق:

تعتبر المنافسة من أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات فاذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق فهذا يؤدي بها الى الزوال، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية، حيث تفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة الى النقص الكبير في السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة غير قادرة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الإنتاجية المختلفة، أو حتى في أي نشاط وظيفي آخر، أي أن توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات مثل الموارد المالية والتكنولوجية، بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر من أهم العوامل التي تدفع هذه الشركات للاستثمار الأجنبي.

أي أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافستها يعتبر محفزا أساسيا للاستثمار بهذه الدول.

ولهذا يمكن القول أن هروب الشركات المتعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدولة الأم واتجاهها للاستثمار في دول أخرى (نامية) يمكن أن يحدث في الحالات التالية:[2]

- حالة توفر مهارات إدارية وتسويقية وانتاجية متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات على نظيرتها في الدول المضيفة؛
- كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بأحجام كبيرة حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفرات الحجم الكبير؛

[1] عدنان داوود، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص ص 201-204.

- حالة وجود فروق واختلافات جوهرية في منتجات الشركات المتعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى بالدول المضيفة مثل الشكل والمذاق بالنسبة للسلع الاستهلاكية؛
- التفوق التكنولوجي للشركات المتعددة الجنسيات؛
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات المتعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات والتي ترتبط بحالات عدم كمال السوق مثل الخصائص التكنولوجية والتمويلية والتنظيمية والإدارية؛

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هي أنها تفترض وعي وإدراك الشركات المتعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

كما أن واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركة المتعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة.[1]

3. نظرية الحماية:

يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما الى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج وغيرها، أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة وهذا بهدف تعظيم عوائد الشركة من ابتكاراتها ونتائج بحوثها لمدة زمنية طويلة؛

تقوم هذه النظرية على أن خلق منتوج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع الذي يضمن مردودية كافية للاستثمارات، غير أن تطوير المنتوج وتحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بفعل المنافسة بين المنتجين واحتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم وهذا ما يدفع بالشركة المالكة لحق الاختراع الانتقال الى الخارج أي الاستثمار خارج وطنها بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لحقوق الاختراع، وبذلك تساهم في التقليل أو الحد من حالات التقليد غير المرخصة وعدم تسرب أسرارها الصناعية، أي حصر الشركة لمعارفها بذاتها بدلا من بيع معارفها الى الأسواق الدولية، فاحتفاظ الشركة بالخبرة الفنية والاختراعات يحقق لها التميز عن غيرها ويضمن لها عدم دخول منافسين جدد في الأمد القصير، كما تتمكن من خلال الاستخدام الداخلي فقط لخبراتها

[1] متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 204.

ومعارفها كسر وتخطي القيود التي تفرضها بعض الدول على الأسواق كنظام حصص الواردات والمبالغة في التعريفة الجمركية، خاصة إذا كان هناك طلب خارجي متزايد على المنتجات التي لا يمكن إنتاجها من طرف غير المبتكرين، فيؤدي هذا الوضع الى فتح السوق المحلي للمنتجين المبتكرين الأجانب ويسمح لهم بإقامة فروع وبالتالي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

وقد واجهت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات منها: [2]

- ممارسة الحماية يمكن أن يتحقق بأساليب وطرق أخرى بديلة، قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات، فهناك ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم تضمنها مواثيق متفق عليها تقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة وبعضها الآخر تابع لمنظمات دولية مستقلة، ومن هنا يمكن القول إنه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات المتعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته.
- تتركز نظرية الحماية على دوافع الحماية للشركات المتعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم، ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل الى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية، هذه السياسات والإجراءات الحكومية قد تؤدي الى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.

4. نظرية الموقع:

ترتبط قرارات الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم) ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تقوم بوظيفة اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقصد لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية والتسويقية... الخ، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات بعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمار لشركات المتعددة الجنسيات؛

ويرى باري أن هذه النظرية تهتم بمتغيرات البيئة في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية، والتسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها؛

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص92، 93.

[2] متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 205.

ويضيف دينينج أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة ... الخ، بالإضافة الى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق؛

وعليه فإن العوامل الأساسية لنظرية الموقع تؤثر على قرارات الشركات المتعددة الجنسيات فيما يخص الاستثمار المباشر في الدول المضيفة، هذا من جهة ومن جهة أخرى المفاضلة بين الاستثمار المباشر والتصدير لهذه الدول المضيفة تتمثل في: [1]

- العوامل التسويقية: وتتمثل في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق معدلات نمو السوق...الخ؛
- عوامل مرتبطة بالتكاليف؛
- الاجراءات الجبائية؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار؛
- بالإضافة الى عوامل أخرى مثل الموقع الجغرافي، مدى غنى أراضي المضيف بالثروات الطبيعية، الاجراءات والقيود في عملية تحويل الأرباح الى الدولة الأم.

5. نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع في الكثير من الجوانب غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى والتي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الجدول التالي:

الجدول رقم(01-04): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

	العوامل	السلعة
العوامل	1. خصائص المنتج او السلعة؛ 2. الخصائص المميزة للدولة، 3. علاقة الدولة المضيفة مع	✓ نوع السلعة، استخداماتها، جودتها، متطلبات الانتاج للسلعة وخصائص العملية الإنتاجية. ✓ طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توفر الموارد البشرية، مدى التقدم الحضاري.

[1] سحنون فارق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 29.

الشرطية	الدول الأخرى.	✓ نظام النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية على حركة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الخارجية.
العوامل الدافعة	1. الخصائص المميزة للشركة، 2. المركز التنافسي.	✓ مدى توفر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة. ✓ القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	1. الخصائص المميزة للدولة المضيفة؛ 2. الخصائص المميزة للدولة الأم؛ 3. العوامل الدولية.	✓ القوانين واللوائح الإدارية ونظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية. ✓ القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج. ✓ الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص 208.

ومن هذه النظرية يمكن استخلاص الاتي: [1]

- إن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت اليها وتناولتها النظريات الأخرى؛
- إن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوض أو تدفع الشركات الى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة؛

[1] متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 208، 209.

- تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بإشارتها الى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع الى الدولة الأم والحوافز التي تقدمها الدولة الأم لتشجيع الشركات المحلية على الاستثمار بالخارج.

6. نظرية دورة حياة المنتج:

تنسب هذه النظرية الى –ري مون فيرنونو– RAYMIND VERNONO– حيث حاول عن طريق هذه النظرية تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر؛

تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها المؤسسات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها الى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضج، الانحدار ثم الزوال) وتحتفظ المؤسسات المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ عملية تصدير السلعة الى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري حتى تنتهي الى الزوال ولفهم دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي على النحو التالي:[1]

1.6. المرحلة الأولى: الابداع والإنتاج والبيع في السوق المحلي.

في هذه المرحلة تأتي السلعة الجديدة كاستجابة لحاجة في السوق، تتميز هذه المرحلة بتكاليف مرتفعة نتيجة للحجم الكبير في نفقات البحث والتطوير وتكاليف الانتاج المرتفعة، حيث لم يتم التغلب بعد على المشاكل الفنية المرتبطة بإنتاج السلعة، كما أن السوق يكون صغيرا في البداية مما يمنع من الاستفادة من وفرات الحجم الكبير؛

اذن فالسلع الجديدة تظهر أولا في الدول الغنية حيث الدخول مرتفعة، ويمكن للشركات والمؤسسات ذات الحجم والإمكانيات الكبيرة أن تبحث في هذه الأسواق لإنتاج سلع جديدة، وطرحها في السوق ولتحقيق الأرباح يجب أن يكون الطلب على السلعة الجديدة غير مرن، وقد يتم تصدير حجم صغير من الانتاج الى دول غنية أخرى.[2]

2.6. المرحلة الثانية: النمو والتصدير.

تتميز هذه المرحلة بزيادة الطلب على السلعة في الداخل والخارج، وتقوم الشركة بالتصدير الى الأسواق المماثلة للسوق المحلي، وتعمل الشركة على تحسين وتطوير منتجها، وتساعد الايرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على اطالة هذه المرحلة من حياة المنتج، وتدعم الشركة خط انتاجها بآلات جديدة وحديثة للتحسين من النوعية والكمية في الانتاج استجابة لمتطلبات السوق المحلي

[1] نعيمة اوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص 78.

والخارجي، في نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية مركزة على جودة وفوائد السلعة.[1]

3.6. المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة.

في هذه المرحلة تخطط الشركة أو المؤسسة في اطار سعيها للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي خاصة، والحفاظ على ثقة المستهلك بالمنتج، تقوم المؤسسة بتطوير استراتيجيتها التسويقية، بنقل مراكز الانتاج والتوزيع الى الأسواق الخارجية، وبذلك تنشأ الشركة لها فروع بالخارج تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة، فتزيد احتمالية تقليدها من جانب المنتجين في الدول المضيفة، مما يؤدي الى بيعها بأسعار تنافسية، فتفقد مع مرور الوقت الشركة ميزتها التنافسية، وتصل الى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، وبالتالي تغير المؤسسة من استراتيجيتها الترويجية فتركز على السعر، ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة الى تخفيض الاسعار للتخلص من الفائض في المخزون.[2]

4.6. المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور.

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بتغيير ولائهم للسلعة، بحثا عن سلعة جديدة في السوق، حيث تحاول المؤسسة البقاء أطول مدة في السوق فتقوم بتخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتحاول أيضا تجديد دورة حياة المنتج في الأسواق التي لم يصل إليها المنتوج، وتقوم أيضا بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها أو أسعارها... الخ.[3]

والشكل التالي يوضح أهم المراحل التي يمر بها المنتوج:

[1] بن عباس حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] نعيمة اوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] نعيمة اوعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40.

الشكل رقم (01-02): دورة حياة المنتج الدولي.

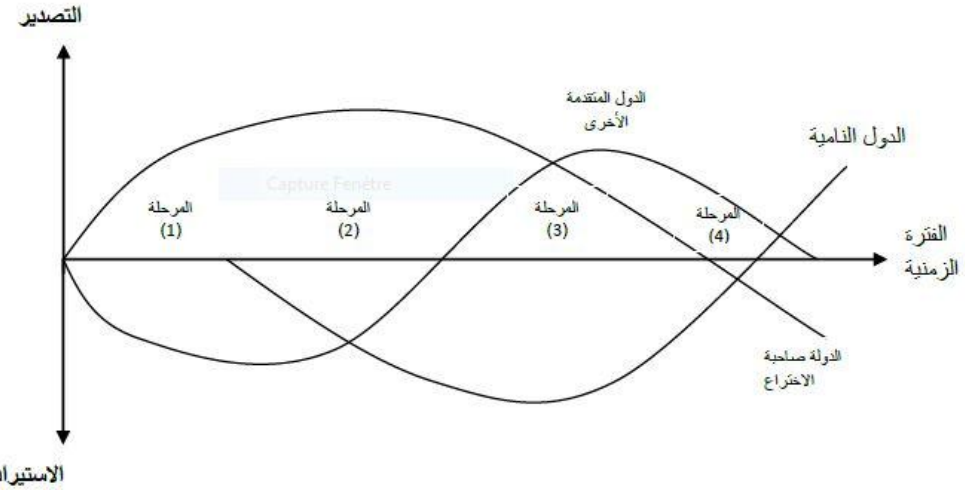

المصدر: بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 79.

من أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: [1]

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات فهنالك سلع يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة؛
- اكتفت هذه النظرية بتقديم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها للإنتاج في الدول الأجنبية للاستفادة من التسهيلات والتمتع بفروق تكاليف الانتاج أو الأسعار، في حين لم تقدم تفسيرا واضحا للأسباب التي تدفع الشركة نحو الاستثمار المباشر في الدول النامية بدلا من التراخيص مثلا؛
- اهتمت بالاستثمارات الجديدة وعدم اهتمامها بالاستثمار في مشروع لإنتاج منتوج متواجد من قبل.

7. النظرية الاحتكارية للسوق الدولي:

اهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الاستثمار في سوق تحتكر فيه شركة أو قلة من المنتجين السوق، والذين يحتفظون بالميزة التنافسية التي تمكنهم من السيطرة على إنتاج أو بيع وتوزيع السلعة، ويطلق على هذه الظاهرة في السوق الدولية احتكار القلة وتميز هذه النظرية بين ثلاث أنواع من الاحتكار وهي:

1.7 احتكار الشركة الاولى: هنا يعود السبب وراء دخول الكثير من الشركات الى قطاع سلعة معينة الى اقتناع هذه الشركات بأنها الاقدم في هذا المجال، فبافتراض أن احدى الشركات دخلت لسوق معين بسلعة غير مسبوقة في هذا السوق، بالتالي فان هذه الشركة هي التي اخترعتها

[1] نعيمة اوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 40.

وقدمتها أول مرة الى تلك السوق، والشركة هنا تحرص على تطوير تلك السلعة باستمرار وتقوم بالحملات الاعلانية وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج بهدف إنتاج كميات أكبر وبالمقابل تخفيض التكاليف، وهنا تتكون لدى هذه الشركة امكانيات كبيرة للمحافظة على تفوقها بالميزة التنافسية التي تمتلكها في مواجهة أي منافس محتمل، فإذا افترضنا دخول احدى الشركات المنافسة الى السوق فلن يكون لها تأثير كبير على الشركة الأولى لأسباب عديدة نذكر منها:[1]

- المعرفة الكبيرة والشاملة للشركة الأولى بالسوق؛
- تعود أغلبية المستهلكين على منتجات الشركة ومستوى اسعارها؛
- التكاليف الكبيرة التي يمكن للشركة الجديدة الداخلة للسوق تحملها لمواجهة الشركة الأقدم في السوق.

ومن أهم خصائص السوق المحتكرة ما يلي:[2]

- وجود مشروع واحد في السوق؛
- سيادة المحتكر الكاملة على السوق؛
- أن إنتاج المحتكر يملك العرض الكامل في السوق؛
- يمكن للمحتكر تجزئة السوق الى عدة أسواق.

2.7. رد الفعل لنشاط المنافس: ترجع هذه النظرية الى الدراسة التي قدمها STEPHEN HYMER في الستينيات من القرن الماضي (1960-1969) والتي أوضح فيها أن الاستثمار الأجنبي المباشر حدث على نطاق واسع في صناعات تخضع لاحتكار القلة وليس لصناعات تعمل في ضل المنافسة التامة؛

ويعني ذلك أن المنشآت التي تعمل في تلك الصناعات تحصل بالضرورة على مزايا لا تكون متاحة للمنشآت المحلية، وهو ما أرجعه HYMER الى وفرات الحجم والى المعرفة المتطورة في مجال التسويق والادارة والتمويل؛

كما ترى هذه النظرية الى أن الشركات التي تستثمر في الخارج عادة ما تكون كبيرة الحجم تنشط في سوق عالمي تسوده في أغلب الحالات ظروف منافسة القلة، وهو ما يشير الى أن

[1] علي عباس، **إدارة الاعمال الدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص ص 156، 157.

[2] المرجع نفسه، ص 157.

الاستثمار الذي تقوم به تلك الشركات عادة ما يأتي كرد فعل للتصرفات التي تسلكها شركة محلية منافسة.[1]

3.7. القوة الاحتكارية: هنا يكون الدافع الأساسي للشركة من الاستثمار في الخارج هو القوة الاحتكارية وتفترض هذه النظرية أن ممارسة الأعمال الدولية في أسواق بعيدة عن الوطن الأم نشاط تكاليفه المالية عالية، ولا تجرأ عليه إلا الشركة التي تملك ميزة تنافسية قوية مثل التقنية المبتكرة أو امتلاكها لأساليب عمل غير معروفة من قبل، كل هذه المميزات تجعل من الشركة قادرة على مواجهة كل العوائق والتكاليف التي تواجهها، وقادرة على تهديد المنافسين الآخرين حتى ولو كانوا الأقدم في مجال الإنتاج.[2]

8. النظرية الانتقائية لجون دينينج:

يعتبر جون دينينج J , DINING الاقتصادي الانجليزي الأول من وضع الخطوة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع اطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في قرار الإنتاج بالخارج؛

ووفقا للنظرية الانتقائية فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاث ميزات، أولها توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، وثانيها توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة، التي تجعل من المفيد للشركة الاستثمار في الدول الأخرى، وثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي، وذلك لتخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص والوكلاء التجاريين والموزعين .. الخ، وعليه فإن هذا النموذج يفترض توفر ثلاث ميزات رئيسة لتدفق الاستثمار.[3]

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:[4]

- لماذا تدويل الانتاج؟
- بماذا يتم تدويل الانتاج؟
- كيف يتم الدخول للسوق الخارجية؟

---

[1] خالد مصطفى قاسم وعبير عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص126.

[2] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[3] نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة سانت كليمنتس جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص ص 72، 73.

[4] المرجع نفسه، ص 73.

إلا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها أهمها: [1]

- افتراض النموذج أن التعاقدات تتم في حالة توفر مزايا الملكية للشركة فقط بينما يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة توفر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا؛
- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية؛
- لا تملك بعض الشركات في الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في رأس المال، مع ذلك هي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الانتاج الكثيف، العمالة وانخفاض التكاليف، وأيضا الاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول والاستثمار في الأسواق الدولية.

[1] نورية عبد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

المبحث الثالث: الأثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد، ونظرا لتطوره ونموه الكبير في العالم، فإن له تأثيرا كبيرا على المتغيرات الاقتصادية في الدول المضيفة، وبالتالي على اقتصاديات هذه الدول، هذه الاثار قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وسنحاول توضيحها في هذا المبحث مع ذكر أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الآثار الايجابية.

يمكن أن يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الآثار الإيجابية على اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، وهذا يتوقف على طبيعة هذا الاستثمار والمجالات التي يستخدم فيها والأهداف والسياسات التي تحكم عمله ويمارس نشاطه من خلالها، ومن بين هذه الآثار الايجابية نذكر ما يلي:[1]

1. الاستثمارات الأجنبية تسهم في وضع الأسس لمزيد من النمو الاقتصادي، وخلق وتوليد المدخرات المحلية، والعملات الأجنبية؛
2. يمّكن حكومات الدول المضيفة من تضييق الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمار الوطني بطرق غير مباشرة بواسطة الضرائب التي تحصلها من الشركات المستثمرة؛
3. الاستفادة من المهارات العالية والتقنية المتقدمة التي تنقلها الشركات الأجنبية الى الدول المضيفة؛
4. تدريب الأيادي العاملة الوطنية، وتنمية مهاراتها في مختلف مجالات الانتاج، والإدارة وطرق التسويق الحديثة؛
5. تغير هيكل السوق المحلي الأمر الذي يؤدي الى زيادة المنافسة لتلبية احتياجات المستهلك الوطني؛
6. المساهمة في خفض حدة البطالة بما توفره الشركات الأجنبية من فرص عمل لمواطني الدول المضيفة بطرق مباشرة وغير مباشرة؛
7. فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية، والمساهمة في ايجاد روابط بين البنوك الأجنبية وأسواق المال العالمية والدول المضيفة.
8. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، وذلك عن طريق خفض العجز في المدخرات الوطنية من ناحية، وزيادة عرض العملات الأجنبية من ناحية

[1] قمري زينة، بوالشعور شريفة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، ملتقى حول سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط، باتنة، الجزائر، يومي 11-12 نوفمبر 2013، ص7.

أخرى، مما يؤدي الى زيادة في كل من الإنتاجية والدخل الحقيقي والأجور المحلية وانخفاض في مستوى الاسعار.

وبالإضافة الى الايجابيات التي تحققها الدول المضيفة، فإن الشركات المستثمرة أيضا تحقق بعض المزايا من جراء دخولها الى الأسواق الخارجية، فالوصول الى هذه الاخيرة يعكس الوصول الى الموارد على مستوى الدول المضيفة، حيث أن بعض الأسواق في الدول المتقدمة بدأت تتراجع مستويات النمو فيها في السنوات الأخيرة، والبعض الآخر بدأ يقترب من الاشباع، مما يلزم عليها البحث عن أسواق جديدة، فأصبحت الأسواق الأجنبية وخصوصا الدول ذات التقدم السريع (الاقتصاديات النامية) تمثل فرصة أخرى للتوسع، نظرا لحجم أسواقها ومعدلات النمو فيها التي تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن موقعها يمكن أن يكون قاعدة جديدة تقوم من خلالها الشركات بالتصدير الى بلدان أخرى أجنبية مجاورة، مما يؤدي الى الطلب على اليد العاملة المحلية والتي تسهل على الشركات فهم ثقافة المكان مما قد يزيد من رغبة البقاء بقرب السوق بعد إقامة علاقات وتطويرها على المدى الطويل مع زبائنها، وكذا ما يسمح لها بتطوير نشاطها وبتنويع إنتاجها وتطوير فوائدها التجارية واكتساب قوة وشهرة عالمية.[1]

كما يستفيد المستثمر الأجنبي من ايجابيات أخرى مثل: [2]

1. الاستفادة من ميزة انخفاض تكاليف عوامل الانتاج مثل اليد العاملة؛
2. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والاعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المضيفة؛
3. سهولة الحصول على نسبة من السوق المحلية وذلك بسبب تفوق الشركات الأجنبية من ناحية امتلاك التكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال؛
4. تخفيض الآثار السلبية على البيئة في الدول الأصلية مثل التلوث؛
5. ايجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات والبضائع الخاصة بالشركات الأجنبية والتي لا تستطيع الشركات تسويقها في موطنها.

وبالنظر الى مختلف الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي، فإنه ليس بالشيء الغريب أن تتسابق معظم دول العالم في السعي للحصول على المزيد من

---

[1] كرامة مروة، **انعكاسات الازمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص 31.

[2] بسعد حكيمة، **أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 39.

الاستثمارات الأجنبية، حيث قامت العديد من الدول بتغيير قوانينها ودساتيرها بغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: الآثار السلبية.

إن سعي معظم الدول الى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعني خلو هذا النوع من الاستثمار من آثار سلبية، فبالرغم من المزايا الكثيرة والفوائد المشجعة للاستثمار الأجنبي إلا أنه يعاني من مجموعة من السلبيات أبرزها: [1]

1. إن الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي يتمثل في الواقع في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وبالتالي الحصول على أكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة أساسية، وقد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية؛

2. تعتبر التقنية المستخدمة في مثل هذه المشاركات أو المساهمات وأساليب الانتاج الفنية عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقا لظروف اقتصاد متقدم، وبالتالي قد لا تلائم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ومن ثم فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية؛

3. إن الاستثمارات أو الشركات الدولية الكبيرة عادة ما تمتلك إدارات متطورة ومتخصصة (محترفة) لها القدرة على أن تفلت من الرقابة، وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأولويات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين أو تشكيل احتكارات معينة تسيطر بها على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي؛

4. إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعرض البلد المضيف الى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لكون هذا الاستثمار يتميز بسرعة التأثر والتقلب وعدم الاستقرار، مما يفقد البلد المضيف القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي المناسب، مما يزيد من تبعية البلدان النامية للبلدان الرأسمالية المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات وأزمة جنوب شرق آسيا هي أبرز مثال على ذلك؛

5. يقوم المستثمر الأجنبي في العادة بتحويل الأرباح الى الخارج مما لا يساعد على التراكم المادي في البلد المضيف؛

[1] موفق أحمد، حلا سامي خضير، **الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية**، مجلة الادارة والاقتصاد، العراق، العدد 80، 2010، ص ص 143، 144.

6. يؤثر الاستثمار الأجنبي بشكل مباشر وسلبي في المشروعات الوطنية التي لم تصبح بعد قادرة على منافسة المشروعات المماثلة التي سيقيمها المستثمر الأجنبي، كما تنافس المشروعات الأجنبية المشروعات الوطنية في الحصول على المواد الأولية واليد العاملة المدربة.

بالإضافة الى الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر المذكورة سابقا والتي مست الجانب الاقتصادي، هناك أيضا آثار سلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على جوانب أخرى مثل الجانب الاجتماعي والجانب البيئي والجانب الثقافي، من هذه الآثار:[1]

1. لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار وبمختلف أشكالها في المجالات المختلفة، نظرا لاعتماد هذه المشروعات على أساليب إنتاج مكثفة وطرق وتقنيات تكنولوجيا حديثة مستوردة من الخارج يغنيها على الاستعمال الكبير لليد العاملة؛
2. يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة منها (الصناعات الاستخراجية النفطية، الصناعات البتروكيماوية...) بدلا من توطنها في دولتها الأم بسبب خضوع مثل هذه النشاطات في الدولة الأم الى مجموعة من المعايير البيئية المشددة؛
3. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية بطريقة سلبية حيث لا يساهم بمشاريع ذات فائدة على الدول المضيفة وإنما بمشاريع ذات الربح السريع، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر فقط على الجانب الاقتصادي بل يمتد أيضا الى الجانب الاجتماعي والجدول الموالي يوضح كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي على الجانب الاجتماعي.

ويمكن توضيح أهم المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجدول التالي:

[1] خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص 105، 106.

جدول رقم (01-05): المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة على الاستثمار الأجنبي.

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
البيئة	• اقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب؛ • اقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث؛ • تنشيط البيئة الأساسية في المناطق النائية.	• التلوث الناتج عن اقامة المشاريع الاستثمارية، سواء تلوث الماء أو الهواء... • اقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بالصحة.
العمالة	• تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج؛ • تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي؛ • رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية	• عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب؛ • الاستغناء على عدد كبير من العمالة المحلية؛ • الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط؛ • ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة لكل ما سبق.
الرفاهية	• رفع المستوى المعيشي بصفة عامة؛ • إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة؛	• الفروق الكبيرة في دخول العمل بين المحليين والأجانب.
البحث والتطوير	• قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية؛ • قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي؛ • قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو	• قد ينقل المستثمر الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية؛ • قد تقتصر التكنولوجيا على المشروع فقط دون نقلها للعمالة

	الاقتصادي.	المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، 2004، العدد الاول، ص 132.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة في سعيها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق منح مختلف التحفيزات والتسهيلات، إلا أنه هناك معوقات تقف سدا أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية مباشرة بالشكل المطلوب، ومن أهمها:

1. **المعوقات الاقتصادية:** وتتمثل في.[1]

- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح موقف الحكومات من قضية الاستثمارات الأجنبية (باعتبار أن القرارات الاقتصادية تتأثر بشكل مباشر بالمواقف السياسية)؛
- غياب وضعف أسواق رأس المال لتمويل المشروعات الاستثمارية؛
- أن أغلب البلدان النامية حساسة لتطورات الأسعار الدولية (مثل تقلبات أسعار النفط) التي من شأنها التأثير على حصيلة الصادرات والايرادات الحكومية بشكل عام، وبالإضافة الى تأثر هذه البلدان بتقلبات الاسعار في الأسواق العالمية لاعتمادها الشديد على الواردات من المواد الغذائية؛
- ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين اقامتهم الى جانب استثماراتهم، وتميز هذه البلدان بصعوبة المنافسة بسبب الدعم المقدم من الحكومات لبعض المنتجات؛
- تقييد حركة رؤوس الاموال حيث تلجأ بعض الدول الى تقييد انتقال رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج وهذا ما يؤدي الى إحجام عن الاستثمار بتلك الدول؛[2]

[1] فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رِوس الاموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص121.

[2] صائب حسن مهدي، **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، الكويت، العدد 3 2009 ص120.

- صغر حجم السوق في الدول المضيفة والذي لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريب من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، حيث يساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم؛[1]
- عدم الانفتاح الاقتصادي مما يؤدي الى تضاؤل فرص الوصول الى مصادر متعددة للمدخولات الانتاجية والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية وإنما نتيجة عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.[2]

2. <u>المعوقات القانونية:</u>

وتتمثل أبرز المعوقات القانونية التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: [3]

- نقص قوانين تشجيع الاستثمار، وغياب النصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والاعفاءات والرسوم الجمركية؛
- القيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات وعلى حركة رؤوس الأموال وتحويل الأرباح وإلزامه بالمشاركة المحلية، وهي قيود تحد من الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين وتمنعهم من التحكم في توجيه المشروع الاستثماري؛
- تعدد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر لتعدد التشريعات التي تنظم الاستثمار، وغالبا ما يكون التنسيق بين هذه الاجهزة منعدما مما يؤدي الى تنازع الاختصاص بينها؛
- فرض بعض القيود القانونية مثل ضرورة وجود شريك وطني الى جانب المستثمر الأجنبي اضافة الى ضعف نظم المحاكم المحلية الأمر الذي يؤدي الى اضعاف ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار للبلد المضيف.
- تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار بما يؤدي الى عدم تحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين بالإضافة الى غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار،[4]

[1] صائب حسن مهدي، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] المرجع نفسه، ص 120.

[3] فاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[4] صائب حسن مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

- خطر نزع الملكية بما أن التشريعات في بعض الدول تجيز وتعترف للدول بنزع ملكية أي مستثمر بغرض المنفعة العامة مقابل منح المستثمر تعويضات مالية، وهذا ما يقف ضد رغبة المستثمرين في الاستثمار بهذه البلدان؛[1]
- عدم الاستقرار القانوني يعتبر حاجز يقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر ويثير مخاوف وتردد المستثمر الأجنبي خصوصا إذا كان التغيير جذريا؛[2]

3. **المعوقات السياسية والادارية:** وتتمثل في.[3]

- عدم الاستقرار السياسي؛
- ضعف الاستقرار الأمني؛
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص؛
- عدم توفر مناخ استثماري ملائم وتفشي الفساد كالرشاوي والعمولات؛
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول؛

[1] لعماري وليد، **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون الاعمال، جامعة الجزائر الجزائر، 2011/2010، ص، ص 88، 90.

[2] المرجع نفسه، ص 90.

[3] كرامة مروة، مرجع سبق ذكره، ص35، 36.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم أنواع الاستثمارات حيث أصبح يحظى باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير دوافع تدفقه الى دول العالم منذ ظهوره في القرن التاسع عشر، وتقييم آثاره ونتائجه على الدول المضيفة، حيث ظهرت العديد من النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار، وقد اختلفت في تفسيرها للعوامل التي ساهمت في تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع الشركات من الاستثمار في الخارج، وأصبح أيضا يحظى باهتمام مختلف الدول حول العالم النامية منها والمتقدمة، والتي أصبحت تسعى لجذب هذا النوع من الاستثمار أملا في الاستفادة من الإيجابيات التي يخلفها، وذلك بتوفير مناخ استثماري ملائم، وتقديم مختلف الحوافز للشركات المتعددة الجنسيات لأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية يتم من خلالها نقل رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم بعدة طرق أهمها الشركات المتعددة الجنسيات، وهذا ما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي في هذه الدول، فبغض النظر عن السلبيات التي يمكن أن تخلفها هذه الشركات إلا أنها توفر إيجابيات عديدة مثل نقل التكنولوجيا المتطورة وتوفير فرص العمل وكذا نقل المعارف والخبرات، ولكن رغم الاهتمام الكبير بالاستثمار الأجنبي المباشر الا أن هناك معوقات تقف أمام تدفقه بالشكل الملائم.

فالجدوى من اهتمام الدول باستقطاب هذا النوع من الاستثمارات خاصة النامية منها، هو لأنه يساهم في إنعاش اقتصاداتها والنهوض بالتنمية فيها، من خلال تأثيره على العديد من عناصر النشاط الاقتصادي، وبالتالي يساهم كذلك في الرفع من معدلات النمو.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على جزء كبير من الدراسات والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف مختلف الدول إلى زيادة حجم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية، فعلى أساس مصطلح النمو جرى تصنيف دول العالم إلى دول العالم الأول والثالث، كما جرى تصنيفها إلى دول متقدمة ودول نامية؛

وقد شهد تطور مفهوم النمو الاقتصادي عدة تفسيرات عبر الزمن ارتبطت بحركية الاقتصاد العالمي وما زاد من الغموض حوله هو التداخل والتعقيد بين مفاهيم مقاربة للنمو، كالتنمية والتقدم الاقتصاديين ويعود ظهور النمو الاقتصادي إلى عوامل وظواهر تاريخية ناتجة عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ثم تليها النظرية الكينزية التي عبر عنها هارود دومار في نموذجه للنمو، غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو النيوكلاسيكي والنماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير، كما أن العديد من الدراسات اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وعليه من خلال هذا الفصل سنتطرق الى:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: المحددات والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي.

تحظى العديد من الدراسات الاقتصادية الكلية بالاهتمام بمسألة الأداء الاقتصادي، والذي يعد النمو الاقتصادي أحد مؤشراته، ورغم أن الاقتصاديين لا يختلفون حول طرق قياس هذا النمو إلا أنهم عادة ما يختلفون حول محدداته واستراتيجيات بلوغه، لذا ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالنمو الاقتصادي ومعرفة أهم نقاط الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية، وذكر أهم أنواعه والعوامل المساعدة لتحقيقه.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يشكل النمو الاقتصادي أهم الانشغالات التي تحظى باهتمام كبير من طريف الباحثين عبر مختلف أبحاثهم، فرغم اتفاق معظم الباحثين على كيفية قياس النمو الاقتصادي إلا أنهم يختلفون في تفسيرهم للنمو لذا سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف النمو والاشارة الى أهم خصائصه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي وتنوعت باختلاف أراء المفكرين والمحللين، بحيث اختلفت هذه التعاريف في نقاط معينة واتفقت في نقاط أخرى، لكنها كانت تتفق كلها عموما على المعنى الاجمالي نفسه، من أهم هذه التعاريف ما يلي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج، وهو بالتالي يخفف من عبئ قلة الموارد.[1]

ويعرف أيضا على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[2]

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، من خلال هذا التعريف يتبين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يرافق ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني كالتالي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الداخلي القومي – معدل النمو السكاني

[1] بن عزة محمد، **أثر برنامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، مؤتمر دولي بعنوان: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص 337.

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 63.

هذا ويجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية وحسب، بل يتعين أن تكون الزيادة حقيقية فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 دولار مثلا في سنة ما الى (120 دولار) فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20%، هنا يجب أولا التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة)، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسط دخل الفرد الحقيقي لم يزد بل انخفض، وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أو استبعاد معدل التضخم بـ:[1]

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

وجب أيضا أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية، أي أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، وعلى ذلك لابد أن تستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية؛

ومن خلال ما سبق فان النمو الاقتصادي يعني: [2]

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

وفي نهاية هذا التعريف يتعين الاشارة الى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.

لقد أوضح كزنتس "kuznets" ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول خاصة المتقدمة هي: [3]

1. **المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** حيث مرت كل الدول المتقدمة حاليا في خبرتها التاريخية مع النمو الاقتصادي في الفترة (1970–الوقت الحاضر) بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص 73–74.

[2] المرجع نفسه، ص 74.

[3] قمومية سفيان، **أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص ص 66–67.

2. **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج:** وهي الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي، حيث أكدت دراسات قام بها البنك الدولي على ما توصل إليه كزنتس أن اجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية؛
3. **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد:** ويتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية الى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي الى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية، وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الريفية والزراعية الى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية؛
4. **المعدلات المرتفعة للتحول الايديولوجي والاجتماعي:** عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عمليات التحول الحضري هذه بالتحديث، وقد وضع "Myrdal" قائمة من التحديث في مقال له عن التخلف الاقتصادي غطت النقاط التالية: الرشادة، التخطيط الاقتصادي، التعادل أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة تحسين الاتجاهات والمؤسسات؛
5. **الامتداد الاقتصادي الدولي:** وهذا يعني أن من خصائص النمو الاقتصادي عند تحقيقه خاصة في الدول المتقدمة، تميل هذه الأخيرة الى السيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة على المستوى الدولي، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة للمنتجات الصناعية؛
6. **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:** على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنيين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم؛

وتجدر الاشارة الى أن أولى الخاصيتين من الخصائص السابقة تجمع المتغيرات الاقتصادية في حين الخاصية الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، أما الخاصية الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو.

المطلب الثاني: التمييز بين النمو والتنمية.

في إطار تحديد مفهوم لكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، واللذان يعتبران مفهومين يقتربان من بعضهما وتتداخل بعض مفاهيمهما، حيث أن النمو الاقتصادي يتضمن نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي أساسا، ودون الضرورة الى حصول تغيرات مهمة وملحوظة في الجوانب الأخرى ذات الصلة به، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها من الجوانب حتى الاقتصادية منها في

حين أن التنمية ينبغي أن تتضمن إضافة الى النمو في الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي حصول تغيرات جذرية ومهمة وواسعة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي التشريعات والتنظيمات التي تحكم هذه المجالات وفي البنى التحتية،[1] حيث تعرف التنمية على أنها:

هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل ومصحوب بزيادات في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الانتاج؛[2]

من هنا فإن النمو يشار من خلاله الى ما تحقق في مجتمعات ودول أخرى نتيجة ما حصل في هذه المجتمعات من تغيرات واسعة وجذرية ومهمة في فترات سابقة، وفي المجالات كافة، كما تحقق ذلك في الدول المتقدمة من خلال القرون الماضية من تقدمها، والتي بدأت مع التطور الثقافي والاجتماعي في القرن العاشر واستمر ذلك في القرون التالية وصولا الى تطور الزراعة، واتساع التجارة والثورة الصناعية، وما رافقها من تغيرات شملت كافة نواحي حياتها وهياكلها؛[3]

هذا ويرى بعض الاقتصاديين أن الدول النامية قد تسجل معدل نمو اقتصادي إيجابي بينما لم تحقق نتائج ملموسة في جانب التنمية، ويرى البعض الآخر أن النمو الاقتصادي يعتبر خطوة نحو التنمية لأن النمو قد يؤدي الى ارتفاع المدخرات والمداخيل التي يمكن أن تحسن مستوى المعيشة وارتفاع الطلب والذي بدوره يؤدي الى زيادة في الانتاج، وهذا يعرف بدائرة النمو الاقتصادي؛[4]

مما سبق يمكن أن نبين الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

[1] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتاب الحديث، عمان، الاردن، 2007، ص 409.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص17.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 460.

[4] عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 95.

جدول رقم (02-01): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
يركز على التغيرات في الحجم، والكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم لشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 95.

المطلب الثالث: أنواع ومراحل النمو الاقتصادي.

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي مصنفة حسب عدة معايير مختلفة، كما أن النمو يمر بعدة مراحل وسنحاول في هذا المطلب إبراز أهم هذه العناصر كما يلي:

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي.

يتميز النمو بعدة خصائص من حيث السرعة والبطء، كتزايده وتناقصه والعوامل الداخلة في تحديده...الخ وهذا ما يجعلنا نميز بين عدة أنواع للنمو وهذا استنادا إلى عدة معايير كما يلي: [1]

1. **النمو حسب سرعته:** ونميز فيه ثلاثة أنواع.
   1.1. النمو المتزايد: والذي يسير بمعدلات متزايدة.
   2.1. النمو الثابت: هو لما يكون المعدل المحسوب ثابت أي يسير بسرعة ثابتة.
   3.1. النمو المتناقص: وهو النمو الذي يزيد بمعدلات متناقصة.
2. **النمو حسب طبيعته:** وفيه نميز بين.
   1.2. النمو الأسي: حيث يتغير الناتج حسب متتالية هندسية.

[1] قمومية سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص67-69.

2.2. النمو المكثف: يعبر عن زيادة الإنتاج نتيجة الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج، كما يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

3.2. النمو الموسع: ويعبر عنه بزيادة الإنتاج نتيجة زيادة عوامل الإنتاج، كما ينظر إليه على أنه ينمو فيه الدخل بنفس معدل النمو السكاني أي أن الدخل الفردي ساكن.

4.2. النمو الحر (الليبرالي): ينتج عن قوى السوق والأسعار وكل التبادلات التي تخضع لقانون العرض والطلب.

5.2. النمو التدخلي: وهو عكس النمو الحر، حيث تتدخل الدولة في تحديده.

3. النمو المتوازن وغير المتوازن: وهنا نميز بين هذين النوعين باعتماد التوازن في نمو القطاعات المكونة للاقتصاد، فالنمو المتوازن يضمن تطور كل القطاعات بشكل متوازن، أما النمو الاقتصادي غير المتوازن فيتميز بنمو وتطور قطاعات دون أخرى.

كما أن النمو المتوازن يمكن معرفته بأربعة مؤشرات وهي: ارتفاع الناتج، زيادة التوظيف غياب أي ضغط تضخمي واحترام التوازنات الخارجية، وهو ما يسمى بالمربع السحري لكالدو.

4. النمو الداخلي والخارجي والنصف داخلي: ونميز بين هذه الأنواع الثلاثة بالنظر إلى صفة العوامل المتحكمة في النمو الاقتصادي، إذا كانت داخلية أو خارجية أو نصف داخلية:

1.4. النمو الداخلي: وينتج عن عوامل داخلية يمكن التحكم فيها، وهو موضوع نماذج النمو الحديثة والتي كان مبدأها هو تفسير كل اختلاف في معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، وبالتالي تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الاقتصادي.

2.4. النمو الخارجي: وهو الذي تتحكم فيه عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، وقد اعتبرت نماذج النمو النيوكلاسيكية وخاصة نموذج سولو، من النماذج الخارجية للنمو الاقتصادية، في كونها ترى محدد التطور التقني والنمو السكاني محددات خارجية للنمو الاقتصادي.

3.4. النمو الاقتصادي نصف الداخلي: وهو النمو الذي نستطيع التحكم في بعض العوامل الداخلة في تحديده، ولا نستطيع التحكم في العوامل الأخرى.

5. النمو الفعلي والنمو الكامن(الممكن): كل اقتصاد يسعى للوصول الى حالة التشغيل الكامل، وهي الحالة التي لا تبقى فيها الموارد معطلة، وإنما تكون مستغلة بشكل كامل، لكن الواقع الاقتصادي يثبت أن حالة التشغيل الكامل هي حلة عرضية مما يجعلنا نفرق بين نوعين من النمو:

1.5. النمو الفعلي: وهو عبارة عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة، وهو يعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد.

2.5. النمو الاقتصادي الممكن: يعرف الناتج الممكن في اقتصاد ما بأنه أقصر مستوى ممكن من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع شرط ثبات معدلات التضخم، أي أنه إذا تم استغلال كل القدرات ما هو النمو الممكن تحقيقه، وهو يعتبر نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع.

الفرع الثاني: مراحل النمو الاقتصادي

يسير النمو وفق عدة مراحل محددة ومتابعة، وقد صنفها **والت روستو** إلى خمسة مراحل وهي: [1]

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** ومن أهم سماته غلبة الطابع الزراعي البدائي على الحياة الاقتصادية وسيطرة التقاليد والأعراف الاجتماعية التي تعمر طويلا، وكذا غلبة النظرة البيئية الضيقة النطاق، سيادة الجماعات الأولية ذات النفوذ والسيطرة الاقطاعية، هذا المجتمع يتطور ببطء شديد إلا في حالات استثنائية كنتيجة للتجديدات الفنية المصادفة أو قيام الحروب والكوارث الطبيعية.
2. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** هذه المرحلة تعتبر مرحلة انتقالية يتهيأ فيها المجتمع للتخلص التدريجي من مرحلته التقليدية استعدادا لاستقبال مرحلة الانطلاق، مع توفر شروط اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة لتهيئة مرحلة التهيؤ، فيتحول المجتمع من نظام الاقتصاد المعيشي الزراعي المتخلف الى نظام معاملات اقتصاد السوق المتقدم، هذا ويشترط روستو ضرورة انخفاض معدل المواليد كي لا تستمر البطالة المقنعة والتي كانت سائدة في المرحلة التقليدية الزراعية، ولابد من ظهور طبقة واعية أو قيادة جديدة تحظى بدعم المواطنين إيمانا منهم بضرورة التغيير وبناء مجتمع حديث مستعد لمواجهة التطورات الكبيرة في مجالات التقدم والنمو.
3. **مرحلة الانطلاق:** وفي هذه المرحلة تتصف الدولة بأنها تسعى للقضاء على أسباب التخلف وتحاول الانطلاق نحو التقدم، من خلال تنمية مواردها الاقتصادية والنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والمباشرة بإنشاء الصناعات الأساسية، ومن أهم مظاهر مرحلة الانطلاق أن مدتها قصيرة نسبيا (بين 20 و30 سنة)، وأن معدلات الاستثمار فيها تفوق معدلات الزيادة في عدد السكان، وعموما فأنه يتم خلال هذه المرحلة تحول كبير في مجالي الإنتاج والتوزيع، ويقول روستو أن هذه المرحلة هي من أصعب المراحل لأنها تتطلب جهدا أو تنمية شاقة، ومن الدول التي اجتازت هذه المرحلة هي روسيا فيما بين سنة 1890 وسنة 1914، واليابان فيما بين سنة 1878 وسنة 1900، والأرجنتين وتركيا والهند والصين في الوقت الحاضر.[2]

[1] فالي نبيلة، **التنمية من النمو الى الاستدامة**، ملتقى دولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف الجزائر، 08/07 أفريل 2008، ص 224.

[2] محمد مروان السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص ص 390-391.

4. **مرحلة النضوج:** في هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا لأنها تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، وتكون قد حققت مستوى جيد في إنتاجها المادي، إلا أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو زيادة معدلات الاستثمار عن معدلات الاستهلاك، وعن مظاهر هذه الحركة هو قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكيميائية وغيرها، إضافة إلى أن الدولة في هذه المرحلة تتمتع بازدهار كبير في حركة التجارة الخارجية فيها وتمتع المجتمع بالنضوج الفكري والفني، وقد أورد روستو مثالا لدولة اجتازت هذه المرحلة وهي السويد عام 1920.[1]

5. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** وفي هذه المرحلة تبلغ الدولة درجة كبيرة من التقدم الاقتصادي حيث يزيد الإنتاج فيها عن حاجتها، ويصبح متوسط دخل الفرد فيها مرتفعا مما يمكنه من رفع متوسط استهلاكه من السلع الاستهلاكية وبخاصة السلع المعمرة كالسيارات مثلا، وقد أعطى روستو بعض الأمثلة عن الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا.[2]

والشكل الموالي يوضح لنا مختلف مراحل النمو:

الشكل رقم (02-01): مراحل النمو الاقتصادي حسب روستو.

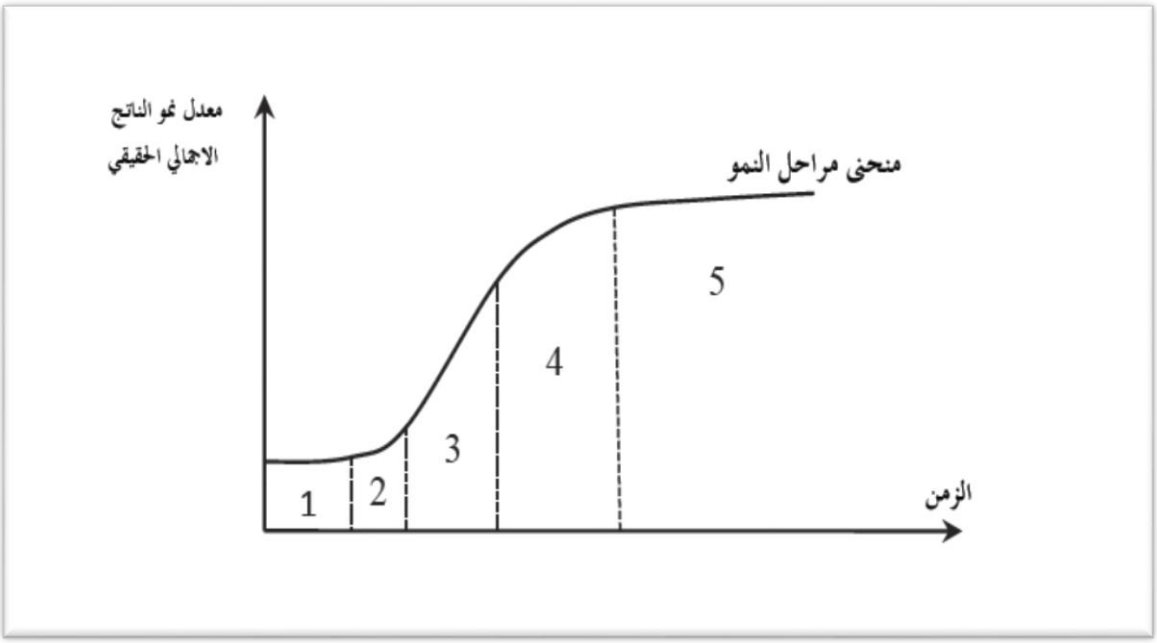

المصدر: قمومية سفيان، **أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص77.

[1] محمد مروان السمان، مرجع سبق ذكره، ص 391.
[2] المرجع السابق. ص 391.

المطلب الرابع: عوامل النمو الاقتصادي وأهميته.

سنحاول في هذا المطلب إبراز العوامل التي تؤثر على النمو بالإضافة إلى إبراز أهمية النمو الاقتصادي على مختلف المستويات:

الفرع الأول: عوامل النمو الاقتصادي

ومن أبرز تصنيفات عوامل النمو الاقتصادي التصنيف القائم على التمييز بين العوامل الوسائلية أي المتمثلة في أساسيات يتطلبها تحقيق النمو، والعوامل المساعدة أي الثانوية: [1]

1. **العوامل الطبيعية والتقنية "الأساسية"**: والتي تتمثل في كل ما يتعلق بعامل رأس المال، الأرض والتكنولوجيا وهي:

1.1 المعرفة: من التقليدي التمييز بين ثلاث مراحل في مسيرة التقدم التقني وهي: البحث العلمي التطبيقي وتقدم الاختراعات في مرحلة الإنتاج الصناعي، وهي الآن تشكل حلقات مترابطة وبكيفيات مختلفة.

2.1. الإبداع: وهو عمل إيجابي يتطلب جهدا على العموم، وكثيرا ما يكون مجلبة للمخاطر، كما وقد ترافقه بطالة أو بطء في عمليات التعميم.

3.1. توظيف رأس المال: ويتضمن التوظيف غير الصافي لرأس المال ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- تجديد المنشآت الهرمة أو التي تخطاها الزمن من الناحية الاقتصادية؛
- تحديث المنشآت الموجودة؛
- إقامة منشآت جديدة معدة لاستخدام اليد العاملة المتوفرة سواء بفعل ازدياد عدد السكان أو بفعل تحسين التقنيات في المنشآت الموجودة مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال.

وبصورة عامة يتيح الاستثمار في رأس المال المادي فرصة لإدخال تقنيات أكثر فاعلية تتطلب عمالة أقل لنفس مقدار الإنتاج، أما المنشآت الجديدة فتزيد من القدرة على الإنتاج.

4.1. الغنى بالموارد الطبيعية وخصب الأرض: تعد الأرض المورد الطبيعي الذي يشمل المساحات المخصصة لأنشطة الإنتاج على اختلاف أنواعها، بيد أن هناك أخطارا تهدد الاقتصاديات التي تعتمد على الموارد كمصدر للثروة بالدرجة الأولى، مثل خطر انقطاع الواردات أو تدني جودتها أو حدوث تغييرات على مستوى الأسواق العالمية للمنتجات المستوردة والمصدرة كارتفاع

[1] عبد الله الحترسي حميد، **النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص ص 19-20.

الأسعار وما تشكله من عقبات اختلال ميزان المدفوعات، وهذا ما يشكل حاجزا بالغ الخطورة أمام البلدان المتخلفة المضطرة في نطاق خطط التنمية المرسومة إلى الاعتماد على دخول النقد الأجنبي إليها بانتظام.

2. العوامل الاقتصادية والاجتماعية "المساعدة":

والتي ترتبط أساسا بقوة اليد العاملة متمثلة في اليد العاملة النشطة أو المنتجة، وتتمثل في:

1.2. السكان: وهذا العامل يؤثر من ناحية كمية ونوعية، من حيث العدد والذي يفرض تحدي التوزيع اللامتوازن بين أقطار البلد الواحد، ومن حيث القيمة والتي تتمثل في دور عملية التثقيف من خلال الإنماء التربوي، ومن حيث الإطار الاجتماعي وإطار المؤسسات حيث يتطلب النمو موقفا نفسيا معينا، كما أن البعض من البنى الاجتماعية قد تكبح سير عجلته، فلا نمو اقتصادي إلا إذا توفرت لدى الشعوب الإرادة الكافية.

2.2. الجوار الخارجي: يفرض هذا العامل تحديات على نشر المعارف العلمية نظرا لكونها ذات طابع حيوي أو استراتيجي، أما المعارف التطبيقية أو التقنيات فتصبح رهينة حق الملكية وعادة ما تحول إلى ملك عام لكن بصورة غير مجانية، ويتيح الانفتاح التجاري مزايا عديدة رغم الانتقادات المقدمة من بعض الباحثين.

3.2. تلاحم التقدم: يفيد التلاحم في تحقيق غاية الاستخدام التام لعوامل الانتاج وتلافي استخدامها بصورة رديئة، ويمكن حصر أهم مستويات التلاحم داخل اقتصاد ما في ثلاث نقاط أساسية:

- التلاحم ما بين مستويات النشاط في مختلف القطاعات؛
- التلاحم ما بين تقدم مختلف المناطق؛
- التلاحم ما بين درجة تحديث مختلف القطاعات.

الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي.

ويمكن حصر أهمية النمو الاقتصادي فيما يلي: [1]

1. الأهمية الاجتماعية: ويمكن إبراز الأهمية الاجتماعية للنمو الاقتصادي في كون أن فارقا ضئيلا في معدل النمو سيولد اختلالات نوعية قوية خاصة على المدى الطويل داخل المجتمع حيث يترتب على المدى الطويل نتائج جد مهمة لمعدل النمو المستقر على متوسط حصة الفرد من الناتج القومي، ويأتي الفارق بفعل خاصية التضاعف المركب لمستوى الدخل الفردي المحسوبة بالعلاقة التالية:

[1] عبد الله الحترسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-17.

$$Rn=R1(1+tc)^n \ldots.(01)$$

تحدد الرفاهية لمجتمع ما (Rn)، بدلالة معدل النمو (tc) ومستوى الدخل الابتدائي (R1) لمدة n سنة.

فبمقارنة الزيادة في الناتج الداخلي الخام لدولة ما كمتوسط لكل فرد بين سنتي 1870 و1990 اعتمادا على معدلين مختلفين من النمو الاقتصادي تفصلهما نقطة واحدة "0,75 % و1,75%"، مع افتراض أن متوسط الدخل الابتدائي للفرد في هذه الدولة هو (2244 دولار أمريكي)، وبالاعتماد على المعادلة (01) أعلاه نجد أن:

- أثر معدل النمو السنوي (0,75): تضاعف الدخل الفردي بحوالي "مرتين ونصف" ببلوغه مستوى (5500,8 دولار) خلال سنة 1990.
- أثر معدل النمو السنوي (1,75): تضاعف الدخل الفردي بحوالي "8 مرات" ببلوغه مستوى (17995 دولار) خلال سنة 1990.

وأما عن معدلات أعلى من المعدلات السابق ذكرها فيمكن التأكيد أن تضاعف الدخل سيكون أعلى من السابق، فمثلا يحقق المعدل 3,75 % تضاعف قدره 83 مرة خلال قرن وعشرين سنة، ومعدل 4,75% فيضاعفها بـ 28 مرة بعد مضي نفس الفترة.

ومن خلال هذه الأمثلة البسيطة تظهر لنا حركة معدل النمو بنقطة واحدة وانعكاسها على مستوى متوسط الدخل الفردي في دولة ما على المدى الطويل، وأهمية التراكمات للنمو المستمر على مستويات الدخل وبالتالي الرفاهية الكلية لدى المجتمع، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرفاهية نسبية وليست مطلقة أو بالأحرى كمية لا نوعية، ففي الوقت الذي يعد فيه النمو مهما من الناحية الكلية ينبغي كذلك أن يشير إلى تحسن في مداخيل الأفراد على مستوى جزئي.

2. **الأهمية السياسية:** يتضمن الخطاب الذي ألقاه الرئيس السابق للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في سبتمبر 1972 أمام محافظي البنك، تنبيها حول الأهمية السياسية للنمو الاقتصادي، من خلال الإشارة إلى مفهوم التكلفة السياسية للفقر والمتمثلة في النزاع المدني وضرورة الحد من الفقر كاحتياط باعتبار العدالة الاجتماعية ضرورة سياسية أيضا، مما يعكس مخاوف انتشار وتفاقم ظاهرة الفقر على الصعيد الدولي، ومن بين أهم الانعكاسات السياسية لظاهرة الفقر على مستوى دولي الهجرة غير الشرعية واللجوء.

3. الأهمية الاقتصادية للنمو الاقتصادي: ويمكن حصرها في النقاط التالية.

1.3. تقليص جهد التنمية: من بين أهم المميزات النسبية للنمو الاقتصادي تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية "المجمعات"، التي تعبر عن مستوى الرفاه الكلي للاقتصاد بصورة عامة وعادة ما يشار إليها بأثر تسارع معدلات النمو.

2.3. تحسين مستوى المعيشة المقارن: اعتمادا على تقنية الانحراف المعياري أو التباين بين متوسطات الدخل لدى مجموعة من دول العالم بين فترتين زمنيتين (عادة لا تقل بينهما عن 30 عاما) لتقدير أثر التضاعف المقارن بين دول العينة المختارة سنلاحظ ما يلي:

- تباين متوسط الدخل الفردي بين الدول في ارتفاع مع مرور الزمن؛
- الزيادة بمعدل نمو أقل من المتوسط العالمي في دولة ما يدعونا إلى تصنيفها ضمن الدول المتخلفة؛
- الزيادة بمعدل نمو أكبر من المتوسط العالمي في دولة ما غير متقدمة يجعل هذه الدولة سائرة في طريق النمو أو باختصار نامية؛
- كلما كانت معدلات النمو أبعد عن متوسط معدل النمو العالمي لدى الدول المتقدمة، كلما ساهم ذلك في تقليص عدد السنوات المطلوبة لبلوغ مستويات الدخل المتوسط في تلك الدول.

إن اختلاف مستوى المعيشة بين الدول يمكن تفسيره بسبب رئيسي واضح المعالم بعد كل الملاحظات السابقة، وهو تباين مستويات النمو على الأمد الطويل، حيث تؤدي اختلافات نسبية ولو طفيفة في معدل النمو السنوي إلى تباين متنامي على الأمد الطويل فيما يخص نصيب الفرد من الناتج.

المبحث الثاني: المحددات والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

هناك العديد من العوامل والمحددات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث تؤثر على العناصر والمقاييس الداخلة في حساب معدلات النمو، وقد قام العديد من الاقتصاديين بتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة في تحديده، وبنو في ذلك عدة نماذج لحساب معدلات النمو الاقتصادي وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مختلف هذه العناصر.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

يتحدد النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من العوامل، كما أن هناك عدة طرق لقياسه:

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي.

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد وأن تتوفر عدة مكونات أساسية وهي: [1]

1. **تراكم رأس المال:** ينتج التراكم الرأسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كالادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، فالمصانع و الآلات تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها، وتستكمل هذه الاستثمارات باستثمارات في البنية الاقتصادية والاجتماعية (رصف الطرق، توفير الكهرباء والمياه ...الخ)، والتي من شأنها أن تسهل وتكمل الأنشطة الاقتصادية، وهناك طرق أخرى غير مباشرة للاستثمار في الموارد الاقتصادية لدولة ما، فعلى سبيل المثال قيام الدول بتركيب نظام للري الزراعي يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الأرض الزراعية، وبالتالي ارتفاع إنتاجية الأرض، وبالمثال نجد أن استخدام الأسمدة والمخصبات الكيميائية واستخدام المبيدات لمقاومة الآفات الزراعية يسهم أيضا في رفع إنتاجية الأراضي الزراعية للدولة.
2. **كمية ونوعية الموارد البشرية:** يعتبر النمو السكاني والزيادة في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر من عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ومع ذلك فهناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية وتتوقف هذه الفترة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

[1] معاذ صغير، **تقدير دالة النمو في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر 2013/2012، ص ص 60-61.

3. **التقدم التقني:** والذي يعبر عن مجموع النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تتضمن السرعة في التطوير، تطبيق المعرفة الفنية وزيادة مستوى البحث والتطوير، ما يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، وهذا ما ينعكس إيجابيا على التطور الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

4. **العمل:** وهو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث يعتبر من العوامل المهمة التي تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي، ويرتبط حجم اليد العاملة بحجم التركيز على نوعية العمل حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية العمل من العناصر المهمة في زيادة إنتاجيته، ويتم ذلك عن طريق التدريب أثناء العمل.[2]

5. **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن والمياه والغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا تم استغلالها بطريقة مثلى، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف ويطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل. [3]

6. **عوامل بيئية:** النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه سياسية، اجتماعية ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد العمل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار وحكم يدعم النمو الاقتصادي.[4]

الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي.

طالما أن النمو الاقتصادي وفق ما تم تعريفه هو مفهوم كمي يرتبط أساسا بالناتج وتحديدا إجمالي الناتج المحلي، والنمو يمثل الزيادة المتتالية في إمكانية البلد في إنتاج السلع والخدمات، فإن النمو قابل للقياس الكمي، هذا ويتم قياسه أيضا بنمو الدخل الفردي:

---

[1] ماصمي أسماء، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2014/2013 ص ص97، 98.

[2] المرجع نفسه، ص 98.

[3] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس الجزائر، 2009/2008، ص ص 08-09.

[4] المرجع نفسه، ص 9.

1. **الناتج المحلي الإجمالي:** ويقيس هذا المؤشر التوسع الإنتاجي المحقق في البلد المعني بعملته مقارنة بالناتج المحقق في السنوات الماضية، هذا محليا، أما دوليا فيتم حساب الناتج الوطني لعدة بلدان بعملة واحدة لتسهيل عملية المقارنة، ومن عيوب هذا المؤشر أنها عملية نقدية ولا تستبعد أثر التضخم؛[1]

كما أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من والى الدولة.[2]

ويتم حسابه عن طريق مؤشر الأسعار والذي يسمح بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل نموه، أي حساب الناتج المحلي الإجمالي PIB في الفترة t، مطروح منه PIB في الفترة t_1، مقسوما على PIB في الفترة t_1، وذلك حسب العلاقة التالية: [3]

$$TCY = \frac{\text{PIBt_ PIBt_1}}{\text{PIBt_1}}.100\%$$

وتستخدم غالبا عملة دولية واحدة (الدولار غالبا) لتقييم الناتج الإجمالي لمختلف البلدان حتى تسهل المقارنة بين معدلات النمو في هذه البلدان، هذا ويتكون الناتج المحلي الإجمالي من العناصر التالية:[4]

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

حيث يشتمل على القطاعات التالية:

- قطاع الإنفاق الاستهلاكي C؛
- قطاع الإنفاق الاستثماري I؛
- قطاع الإنفاق الحكومي G؛
- القطاع الخارجي (X−M).

[1] العمري الحاج، **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012، ص 43.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999 ص58.

[3] قمومية سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص 69−70.

[4] المرجع نفسه، ص 70.

2. **متوسط الدخل (الدخل الفردي):** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل من أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ومن بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وأيضا هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أم نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.[1]

وهناك طريقتان لقياس النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب: [2]

1.2. معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وذلك وفق الصيغة التالية:

$$CMs = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} . 100\%$$

حيث: CMs معدل النمو البسيط؛

Y_t متوسط الدخل في السنة t؛

Y_{t-1} متوسط الدخل الحقيقي في السنة $t-1$.

2.2. معدل النمو المركب: وهو يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار:

فوفق طريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$Y_N = (1 + CM_C)^N$$

$$\mathrm{CMs} = \sqrt[N]{\frac{Y_n}{Y_O}} - 1$$

حيث: CMs معدل النمو المركب؛

N فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة؛

Y_O الدخل الحقيقي لسنة الاساس؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

Y_n الدخل الحقيقي لآخر الفترة.

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$LnY_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = LnY_t - A$$

حيث: LnY_t اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة(t)؛

A ثابت؛

CM_{ct} معدل النمو المركب في السنة t؛

t الزمن.

3. الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما تتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي.

تعرف استراتيجية النمو على أنها خطة أو نمط طويل المدى منتهج لإحداث طفرة في الإنتاج وتختلف أنواع الاستراتيجيات حسب معيار التصنيف المستخدم، والتصنيف الشائع هو ذلك التصنيف الذي يميز بين استراتيجية النمو المتوازن، واستراتيجية النمو غير المتوازن.[2]

الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن.

تقتضي استراتيجية النمو المتوازن في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو هذه القطاعات معا؛

ويعتبر دوتشتين رودان ونركس أول من عالج نظرية النمو المتوازن في سنة 1943 في مقال عن التصنيع في أوروبا لكن دون الإشارة إلى المصطلح، إذ أن خلق قطاع صناعي متكامل في هذه الدول لابد وأن يتم ككتلة واحدة، ويتم التخطيط لمجموعة من الصناعات في آن واحد؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] عبد الله الحترسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

وغالبا ما تقدم الهياكل لتنفيذ المخططات من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة كونها تتطلب استثمارات ضخمة ومدة طويلة للإنتاج، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق مما يساهم في توسيع السوق الوطني؛

وبالنسبة للاقتصاد الراشد، يتم التغلب على النقص المتواجد فيه ودفعه نحو مستويات أعلى من الإنتاج والدخل من خلال تطوير الصناعات المختلفة، مما يتطلب توفير حد أدنى من الموارد لتنفيذ برامج التنمية ويجب أن يكون التصنيع في عدة اتجاهات حتى يتسنى للصناعات الجديدة جني ثمار التطوير الآلي للصناعات الأخرى، حيث تمكن من توفير الطلب المكمل ويصبح بذلك المنتجون مستهلكين لسلع صناعات أخرى. [1]

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية:[2]

- أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد من إمكانيات الدول النامية، فيكمن التناقض في أنه إذا لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها القيام به مرة واحدة؛
- أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الرائدة؛
- أن الفكرة تعتبر تطبيقا لوضع البطالة عند كينز؛
- أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو وليس للتنمية؛
- النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

الفرع الثاني: استراتيجية النمو غير المتوازن.

يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن، نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة من شأنها أن تثقل كاهل الدول النامية، ويرى كذلك أن صلاح استراتيجية النمو المتوازن يعالج فقط مشاكل الدول المتقدمة.

وتنطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا، وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى.

حسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات استراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة ويرى هيرشمان التنمية على أنها سلسلة من الاختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها، هذه الاختلالات

[1] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص67-69.
[2] المرجع نفسه، ص 69.

تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة والتي بدورها تخلق توازنا جديدا، وهذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج وفرات خارجية، هذه الوفرات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها هيرشمان سلسلة الاستثمارات المتقاربة، وبالتالي فإن هذه السياسات الإنمائية تتمثل في:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفرات الخارجية؛
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية.

وأحسن وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لاستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الاستراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى، وتتميز الاستثمارات الاستراتيجية بتحقيقها لوفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم هيرشمان قوله بأن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى.

ومن الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية نجد: [1]

- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن؛
- التقليل من قيمة معيقات النمو غير المتوازن؛
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية؛
- الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

احتل النمو الاقتصادي كظاهرة اقتصادية مكانة مرموقة في علم الاقتصاد منذ القدم، واهتم الاقتصاديون بالكتابة والبحث في طرق تقدم الشعوب ونمو اقتصادياتها، مما أدى الى تطور النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي بتطور الفكر الاقتصادي واختلاف وجهات النظر الى العوامل التي يمكن أن يقوم على أساسها هذا النمو بين مختلف المدارس الفكرية، وفيما يلي بيان هذه النظريات.

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال أدم سميث Adam Smith وريكاردو Ricardo ومالتوس Malthas، وقد اتجه الفكر الكلاسيكي

[1] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص67-69.

في البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي وقبل استعراض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أولا التعرف على أبرز مفكري هذه المدرسة.[1]

1. تحليل أدم سميث 1776:

شارك أدم سميث في وضع الخطوات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية التخصص وتقسيم العمل، إلا أن دراسته في النمو لم تكن متخصصة وقائمة بذاتها وإنما كانت ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه ثروة الأمم، وتتمثل أهم الأفكار التي جاء بها أدم سميث في النمو الاقتصادي فيما يلي: [2]

- الانتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الانتاج وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية (الأرض)، التقدم الفني وتوافر البيئة الدافعة للنمو في المجتمع؛
- يمثل تراكم رأس المال أساس نظرية أدم سميث في النمو الاقتصادي؛
- التخصص وتقييم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق؛
- يأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع في معدل النمو الاقتصادي نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق أرباح التي هي مصدر الاستثمارات؛
- يرى أدم سميث أن النمو الاقتصادي في المجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلا نتيجة بطء معدل التقدم التقني، والذي يعتمد على تراكم رأس المال، وسبب ذلك هو انخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور ومحدودية الموارد.

2. تحليل دافيد ريكاردو:

يعتبر من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وما الى ذلك، أما بخصوص أبرز آراء ريكاردو ذات الصلة بالنمو الاقتصادي فان ريكاردو يرى أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنه يرى بأن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك؛[3]

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص 55-56.

[2] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

[3] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص ص 110-115.

يحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث مجتمعات رئيسية هي:[1]

أ.الرأسماليون: وهم يساهمون في تحقيق عملية النمو حسب ريكاردو من خلال:

- توفير رأس المال الثابت للعملية الانتاجية؛
- دفع الأجور للعمال؛
- تكوين رأس المال والتوسع فيه من خلال سعيهم واندفاعهم لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح؛
- تحقيق أعلى كفاءة ممكنة من خلال اندفاعهم باتجاه توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة؛

ب.العمال: وهي المجموعة الأكثر عددا في المجتمع ولكنها لا تملك وسائل الانتاج ومعداته، تعتمد في عيشها على الأجور التي يدفعها لها الرأسماليون مقابل العمل الذي يؤدونه في العمليات الإنتاجية.

ج. ملاك الأراضي: يحصل هؤلاء على دخولهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الاراضي المملوكة لهم.

على أساس تقسيم المجتمع الى المجموعات الثلاث أعلاه يبحث ريكاردو في توزيع الدخل الى ثلاث حصص رئيسية تمثل الدخول التي تحصل عليها هذه المجموعات، وهي الأجور التي تدفع للعاملين والريع الذي يدفع لمالكي الاراضي، والربح الذي يعتبر الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل اشرافهم على العملية الإنتاجية؛

فاذا كان الدخل النقدي هو عبارة عن الأجور بالإضافة الى الريع والأرباح، نلاحظ أن ارتفاع حصيلة الأجور والريع يؤدي الى انخفاض في نسبة الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في ضل المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرارهم لرفع الأجور) وبما أن الأرباح حسب ريكاردو هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي فإن انخفاضها يؤدي الى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي التي تؤدي في النهاية الى حالة ركود اقتصادي.[2]

3. تحليل مالتوس 1798:

لقد تطرق مالتوس في كتابه "مبادئ الاقتصادي السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي حيث يرى مالتوس أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الانسانية وبين قدرة

[1] المرجع نفسه، ص ص 110-115.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة؛[1]

نظرة مالتوس للنمو جاءت متشائمة حيث بين في نظريته السكانية أن هناك اتجاه ثابت نحو زيادة السكان بمتتالية هندسية، فيما ينمو الغذاء في أحسن الظروف بمتتالية حسابية، وهذا ما يؤدي الى انتشار المجاعات واحباط عملية النمو الاقتصادي التي تتحقق إذا زاد الناتج في الاقتصاد الوطني عن معدل السكان، أي لابد من تحقيق التوازن بين السكان وكمية المواد الغذائية اللازمة لمعيشتهم؛[2]

وبالرغم من أن مالتوس قد اختلف مع بعض الكتاب الكلاسيك حول عملية النمو، حيث أكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا لقانون ساي (العرض يخلق الطلب الخاص به) إلا أنه جاء بأفكار مهمة للنمو الاقتصادي مثل أن الزيادة في عدد السكان ترفع عرض العمل، مما يؤدي الى خفض الأجور الى مستوى الكفاف، هذا الأخير يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم أنه يعتبر تخفيض لتكلفة عنصر العمل.[3]

ويلخص نموذج مالتوس بالشكل التالي:

شكل رقم (02-02): تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي.

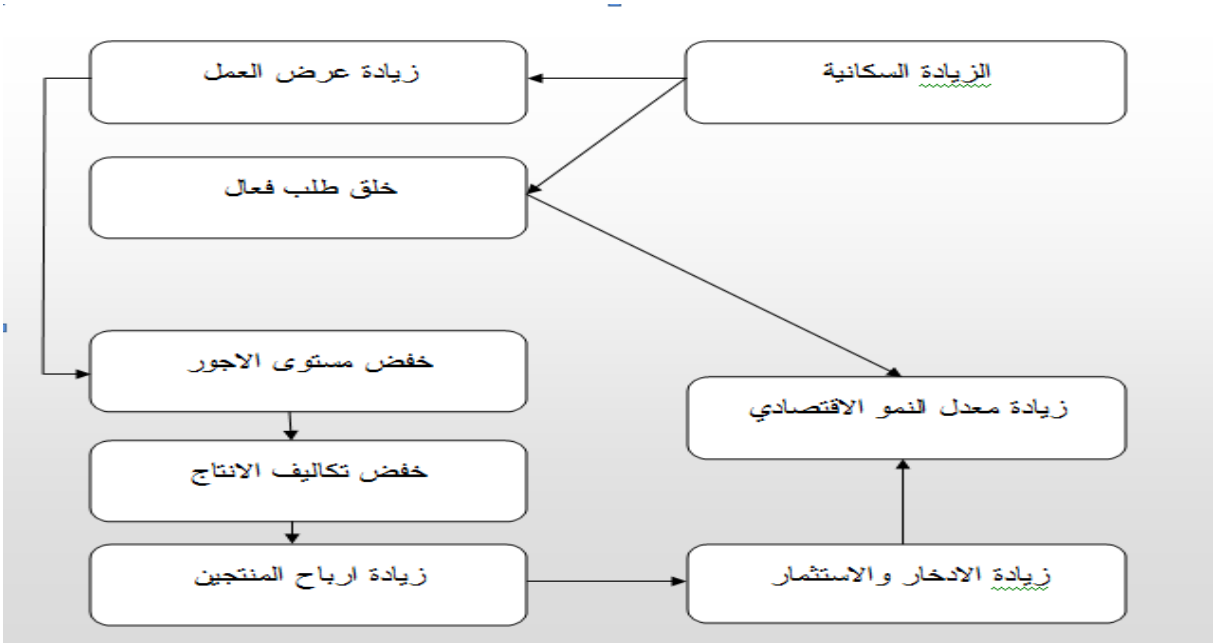

المصدر: ماصمي أسماء، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 102.

[1] بناي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] ماصمي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

[3] المرجع نفسه، ص 102.

4. نظرية النمو الكلاسيكية:

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك، لكن هناك آراء كثيرة متفق عليها بخصوص النمو الاقتصادي نذكر أهمها: [1]

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو كلها؛
- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأس مالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي الى زيادة السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي الى تخفيض تكوين رأس المال؛
- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: حيث يرى الكلاسيك أن الأرباح لا تزداد بشكل دائم بل تتجه الى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأس مالي، والسبب طبقا الى أدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين؛
- حالة الثبات: إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية؛
- يرى الكلاسيك بأن الاقتصاد بحاجة الى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية لتحقيق النمو.

5. نقد النظرية الكلاسيكية:

من أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية ما يلي: [2]

- الأرباح مصدر للادخار: يرى الكلاسيكيين أن الأرباح هي مصدر للادخار، في حين يرى البعض أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار، منها ادخار الطبقة المتوسطة، والادخار الحكومي والقطاع العام؛
- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض أنه ليس صحيح أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كما قال شومبتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي؛

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص 66.

- سياسة التجارة الحرة ضعيفة: يشير البعض الى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، وأن المؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول الى احتكارات؛
- أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية أن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن.

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية المحدثة.

في اواخر القرن 19 (1870) تغير الموضوع الجوهري للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل الى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث، وقد ركز مفكرو هذه المدرسة على دور الطلب المستند الى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند الى نفقة الانتاج كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك، ثم جاء بعد ذلك (ألفرد مارشال) والذي جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة كما اضاف الى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها الى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثة.

وتبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية المحدثة كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي حيث تم افتراض امكانية احلال بين رأس المال والعمل وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان؛

وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار الذي يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وبخصوص النمو الاقتصادي فان النظرية تتضمن ثلاث أفكار رئيسية: [1]

- في الأجل الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة (أي معدل نمو قوة العمل + معدل إنتاجية العمل) وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ويعود ذلك الى أن المعدل الأعلى من الادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج، (K /Y) أو معدل اوطأ لإنتاجية رأس المال (V/K) وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.
- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار وذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار سلبيا مع معدل النمو؛

[1] عبد الحفيظ خزان، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الانتاج) لدى بلدان العالم سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين (K/Y) حيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود الى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي (1911–1939).

يعتبر شومبتر من بين أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها؛

يكمن الاختلاف بين شومبتر ومن سبقوه في دراسة النمو ودالة الإنتاج في أنه أعطى دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو؛

يعتبر شومبتر أن الرائد هو الشخص المجدد والذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الانتاج والجمع بينها، وقد يتخذ تجديده الأشكال التالية: [1]

- إدخال واستنباط سلع جديدة؛
- استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الانتاج؛
- إيجاد سوق جديدة؛
- السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام؛
- إعادة تنظيم صناعة ما.

الفرع الثالث: نظرية النمو الكينزية.

بعد أن عصفت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة (1930–1939) بركائز وقواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية، دعت الحاجة الى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، حيث كانت بداية هذا الاهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الاقتصادي "كينز" الذي قدم مجموعة من الآراء والافكار كمحاولة منه لإيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية في إعطاء تفسير لهذه الازمة، تمثلت افكار كينز فيما يلي: [2]

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 131–133.

[2] العمري الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- ركز كينز إهتماماته على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا اهتمامهم على كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال اهتمامهم بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن الأرباح هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو؛
- إعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب ليست أزمة فائض في العرض ولحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض، وبالتالي استعادة عملية النمو لسيرورتها، وعليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي (القومي)، والذي يعرفه كينز على أنه ذلك الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم؛
- يرى كينز بأن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط كما جاء به الكلاسيك، ويرى كذلك بأن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتخلص منها لابد من حدوث زيادة في الانفاق، إما عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار؛
- يشير كينز على حتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من أجل الاقتراب من التشغيل التام، والذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا حسب كينز على عكس المدرسة الكلاسيكية، ويعتقد أيضا بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني؛
- يرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأن الطلب الفعال هو الذي يحدد حجم التشغيل، ويتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، ويرى كذلك بأن الدخل والتشغيل يعتمدان على معدل الاستثمار الذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة، الذي يتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينزي:

التغير في الدخل (ΔY) = المضاعف (M) × الزيادة في الاستثمار (ΔI)

<u>الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة (الداخلية).</u>

توفر نظرية النمو الجديدة إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الانتاج، تقوم نظرية النمو الجديدة بتفسير الاختلافات الخاصة في معدلات النمو الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، وكذلك بتفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، باختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره

بافتراضهم أن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية، وتعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.[1]

1. فرضيات النظرية:

وتتمثل فرضيات نظرية النمو الجديدة في: [2]

- تنويع مصادر النمو والتركيز على خصائصه الذاتية: بمعنى أن هناك تنوع في عوامل النمو وطبيعتها فهناك عوامل غير مادية تجعل التراكم يقوم على المبادئ التالية:
  - ✓ تميز اقتصاديات الحجم بالتزايد أو الثبات على الاقل، نتيجة الوفرات الخارجية؛
  - ✓ الخبرة والتخصص المكتسب من العمال تسهم في تراكم رأس المال (رأس المال البشري)؛
  - ✓ المعرفة العلمية أو الفنية سليلة نشاط البحث أو التطوير (رأس مال تكنولوجي)؛
  - ✓ الاستثمار في البنية الأساسية العامة (الرأس مال العام) له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.
- احتمال استمرارية التباعد بين مختلف البلدان: حيث تشهد الدول الغنية معدل نمو أكبر من نظيراتها من الدول الفقيرة.
- التركيز على المؤسسات العامة والخاصة في تحقيق النمو: حيث تنص نظرية النمو الداخلي على أن المحتوى المؤسسي يمكن أن يلعب دور مهم في تحقيق النمو.

2. الانتقادات الموجهة للنظرية الجديدة (الداخلية):

نذكر منها ما يلي: [3]

- عدم كفاية الاثباتات التجريبية لهذه النظرية؛
- عدم استقرار النمو في نماذج النمو الذاتي؛
- العيوب المتعلقة بصياغة عملية تراكم التكنولوجيا؛
- الغموض النسبي للدور المحدد للدولة؛
- لم يقم المنظّرون بتحديد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] عبد الله الحرتسي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[3] المرجع نفسه، ص ص 56-58.

المطلب الرابع: نماذج النمو.

لا يحتاج النمو الاقتصادي إلى نظريات تسترشد بها فقط مثل تلك التي أتينا عليها في المطلب السابق بل يحتاج أيضا إلى أداة تحليل للمتغيرات الأساسية في اقتصاد دولة ما، هذه الأداة تسمى النموذج وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى بعض النماذج النيوكلاسيكية وبعض النماذج الحديثة أو الداخلية.

الفرع الأول: نموذج هارود– دومار.

لقد حاول كل من"**هارود – دومار** "البحث عن صيغة متكاملة وموحدة للنمو الاقتصادي يعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، نتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وانطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط واستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة وانطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت تم صياغة أفكار"**هارود – دومار**"في شكل نموذج يظهر أن:[1]

معدل النمو= معدل الادخار÷ (رأس المال / الناتج)

يعتبر هذا النموذج معدل الادخار أحد العوامل الهامة المحددة لمعدل التنمية الاقتصادية لأنه يحدد معدل الاستثمار.

حيث أن هذا النموذج من أجل بنائه لا يحتاج عددا كبيرا من الفرضيات، وانما يفترض عاملا واحدا فقط محدودا وثابتا هو رأس المال، وكل زيادة فيه هي التي سوف تذهب إلى الادخار.

1. **فرضيات النموذج:** يستند نموذج هارود دومار على مجموعة من الافتراضات أهمها:[2]

- توازن الاستخدام الكامل؛
- الاقتصاد مغلق؛
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛
- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا؛
- معدل رأس المال الناتج(k / y) يبقى ثابتا؛
- المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا؛

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74–75.

- الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة؛
- والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال(k)، المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج (ΔY/Y) يعتمد على الميل الحدي للادخار (Marginal propensity to save MPS) ورمزها $\frac{\Delta S}{\Delta y}$ وكذلك معامل رأس المال /الناتج (Capital output Ratio) ورمزها (k /y).

2. عرض النموذج:

ويمكن ترجمة فرضيات نموذج هارود دومار فيمل يلي: [1]

أ. الادخار يمثل نسبة من الدخل القومي $S = s*y$ 1

ب. الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال $I = \Delta K$.....2

وبما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن:

$$\Delta K = k * \Delta y$$.....3

ج. الادخار لابد وأن يتعادل مع الاستثمار

$$S = I$$ 4

من **1** و **2** و **3** نجد:

$$I = \Delta K = k * \Delta y$$.....5

ومن ثم:

$$s * y = k * \Delta y$$ 6

وبقسمة طرفي المعادلة على y ثم على k نحصل على:

$$\frac{s}{k} = \frac{\Delta y}{y} = g$$ 7

حيث:[2]

g : تمثل معدل نمو الناتج القومي؛

s : معدل الادخار؛

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 63، 64.

[2] نسيمة سابق، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 83-84.

k : نسبة رأس المال/ الناتج.

كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي أي:

$If = Id + k$

حيث أن:

If الاستثمار الأجنبي،

Id الاستثمار المحل.

وبالتالي يصبح معدل النمو كما يلي:

$$g = (I_d + \frac{I_f}{Y})/k$$

$$G = \frac{s}{K} + (\frac{I_f}{Y})/k$$

$$S = I_d/Y$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي بالتنازل عن النمو المستهدف أو رفع سعر الفائدة على الودائع، أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الأجنبي، أما البديل الرابع والذي يعتبر أكثر أهمية ومنطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة؛

هذا هو الشكل المبسط لنموذج" **هارود–دومار** "للنمو الاقتصادي والذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي معرف بمعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي يشترك في تحديد النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية وما يلزم من استثمار لإنتاج وحدة من الناتج الوطني، من منطلق هذه العلاقة يرتبط معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي طرديا وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر ويستثمر وعكسيا بمعامل رأس المال على الناتج.[1]

كما يبين نموذج" **هارود – دومار** "بوضوح أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين:

إما بتخفيض معامل **رأس المال / الدخل**، وإما بزيادة الاستثمار **(**نسبة **الادخار إلى الدخل)**.

فيما يخص العامل الأول يميل معظم الخبراء إلى الاعتبار بأن معامل **رأس المال / الدخل** مرتفع في الدول النامية، وعلى الأخص في المراحل الأولى من التنمية لأسباب متعددة منها:[2]

[1] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] المرجع نفسه، ص 85.

- استنزاف عدد كبير نسبيا من موارد رأس المال نظرا لاستخدام الوسائل البدائية في الإنتاج؛
- قصور رأس المال الاجتماعي الذي يتمثل في النقل والطاقة والإسكان ... الخ، وعدم إمكانية استغلال بعض أوجه الإنفاق الاقتصادي استغلالا سريعا بسب الركود الاقتصادي.

أما عن العامل الثاني فإنه لا يمكن أن ترتفع **نسبة الادخار إلى الدخل** في الاقتصاديات النامية إلا بمعدلات بطيئة بسبب الفقر وضآلة القدرة الادخارية فيها.

ومن جملة الانتقادات التي الموجهة لنموذج هارود–دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل والمتمثلة في ثبات ميل الادخار وثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، وهذا قد يكون صحيحا على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق على عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار، حيث أن هذا النموذج بصفة عامة يفترض ثبات عدد كبير من المتغيرات وهذا غير واقعي.

الفرع الثاني: نموذج سولو.

بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود دومار، حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغييرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة، ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال أحدهما محل الآخر، ففي ضوء إمكانية تحقيق نسب متغيرة من عناصر الإنتاج وأسعار مرنة لتلك العناصر استطاع "سولو" أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة الذي يعد سعر رأس المال هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع.[1]

يعتبر نموذج سولو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود–دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.[2]

1. **فرضيات النموذج:** تمثلت فرضيات نموذج سولو فيما يلي: [3]

- الإنتاج دالة لعنصري العمل ورأس المال أي: $y=(k.L)$؛

[1] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 ص ص 113–116.

[2] رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- الإنتاجية الحدية موجبة f>0؛
- تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر f<0؛
- الاستثمار الصافي يساوي الادخار؛
- العمل ينمو بنسبة ثابتة (n)؛
- نمو القوى العاملة تكون خارجية، وسوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل؛
- التوازن في سوق السلع مؤكد، بشرط افتراض حالة اقتصاد مغلق، والنفقات العمومية تتفرع إلى عناصر استهلاك العائلات وعناصر الاستثمار في السلع العامة، وتكتب معادلتها كما يلي:

$$Y=C+I$$

- الأعوان الاقتصادية لها معدل ادخار ثابت:

$$S = \frac{Y-C}{Y} \qquad 0< s<1$$

حيث أن معدل الادخار هو معامل خارجي، ومعادلة الاستهلاك تعطى كما يلي: [1]

$$C = (1-s)Y$$

2. **عرض نموذج سولو:** تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من العمل (L)، رأس المال (K) الإنتاج (Y) ومردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$Y_t = F(K_t, A_t L_t)$$

حيث t تمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء AL فيسمى بالعمل الفعلي ويقال عن التقدم التقني A والذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن دالة الإنتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

ومن الفرضيات الأساسية أيضا في هذا النموذج هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفرات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل

[1] بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية كالآتي:

$$\lim_{K\to 0}(F_K) = \lim_{L\to 0}(F_L) = \infty;\ \lim_{k\to\infty}(F_K) = \lim_{L\to\infty}(F_L) = 0$$

ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـs لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب $\frac{dK(t)}{dt} = sY(t)$، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كلا من العرض والطلب ويمكن كتابتها $\frac{dL(t)}{dt} = nL(t)$، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة A(t) بزيادة أسية $e^{\gamma t}$ فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي:

$$\frac{dK(t)}{dt} = sf[K(t)] - (n+\gamma)k(t)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة K^* من K بحيث:

$$sf[K^*] = (n = \gamma)K^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن: [1]

$$\cdot\ \frac{dK(t)}{dt} = 0$$

وقد استطاع سولو بناء نموذج لقياس النمو أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو حيث تم توظيف عنصر الاستثمار الأجنبي المباشر في دالة الإنتاج وقد قام بصياغتها على الشكل التالي:

$$\boxed{y = A(K.L.F.Z)}$$

حيث أن:

y : تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي؛

K: تمثل رأس المال المحلي؛

[1] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران الجزائر، 2013/2012، ص ص 40-42.

L : تشير إلى عنصر العمل؛

F : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

A : تمثل كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا؛

Z : تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات.

وقد قام De Mello عام 1997 بصياغة المتغيرات السابقة في صورة متوسط نصيب الفرد، وقد ركز سولو على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية، معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، باعتبار أهمية هذين العنصرين في تشجيع زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العنصرين، وأكد نموذج سولو على أن التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، كما أوضح سولو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ويرفع من معدله ومن ثم يتباطأ هذا النمو وذلك لسببين مختلفين:[1]

- تصاعد حصة العامل الواحد من رأس المال (أي نسبة k/L) وهبوط الناتج الحدي لرأس المال تاركا معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون تغيير، وقد نوه سولو بالتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي ودورها في تعظيم عوائد الإنتاج؛
- لقد أثبتت الدراسات والتجارب عندا اختبار نموذج سولو أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طرديا برصيد الفرد من رأس المال، والعمالة ونصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي، ودرجة الانفتاح، كما تم التوصل في إحدى نتائج الدراسات إلى أن العمل غير المدرب فسر ب 13٪ ورأس المال البشري بنسبة 45 ٪ من هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات والذي أعطاه سولو قدرا من الاهتمام وفي هذا السياق تم تطبيق نموذج سولو على مجموعة من الدول من بينها تايوان مع الأخذ بالتقدم التكنولوجي والاستثماري في رأس المال البشري وكانت النتائج أن تترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي وأن مساهمة كل من رأس المال المادي والبشري في زيادة الدخل كانت 32 ٪ و29 ٪ على التوالي، وهذا بعد استعمال دالة الإنتاج كوب دوجلاس.

[1] رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

الفرع الثالث: نماذج النمو الحديثة (نماذج النمو الداخلي).

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد بأن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، والنظريات النيوكلاسيكية ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، ولم تفلح هذه النظريات في تفسير التباعد أو الاختلافات في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات جديدة هي نظرية النمو الجديدة أو الداخلية،[1] وأهم هذه النماذج هي:

1. **نموذج " AK"**: من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي هي عدم تناقص مردودية رأس المال(K)، ويعود هذا إلى رأس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام لAK كما يلي: [2]

$$Y = A.K \dots\dots\dots (1)$$

A: تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

ويمثل الإنتاجية الظاهرة لرأس المال، والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي وذلك بقسمة المعادلة (1) على L التي تمثل كمية العمل، وعليه نتحصل على:

$$Y = A.k = f(k) \dots\dots\dots (2)$$

حيث Y وk تمثلان على التوالي الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي.

كل من الإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال في المعادلة (2) ثابتة ومساوية لمستوى التكنولوجيا والتي تضع الخصائص لدالة الإنتاج في نموذج AK، مع أن تراكم رأس المال يكون وفق العلاقة التالية: [3]

$$K' = s.Y - \delta.K \dots\dots\dots (3)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$L = nL = 0 \dots\dots\dots (4)$$

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] قمومية سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 96.

وقد أكد" روبيلو "على أن الاستثمار في رأس المال الموسع بإمكانه أو يؤدي إلى إحداث وفرات وتحسينات خارجية، والتي من شأنها أن تزيد من المكاسب الخاصة وبكمية كافية لتعويض تناقص العوائد، وتتزايد المردودية بزيادة رأس المال الموسع، ومن المعادلة (1) و(3) يمكن كتابة ما يلي: [1]

$$\frac{K'}{K} = S\frac{Y}{k} - \delta \quad \text{أو} \quad \frac{K'}{K} = As - \delta \quad \text{أو} \quad \frac{Y'}{Y} = As - \delta \dots\dots\dots (5)$$

فتمثل Y حجم الناتج، أما K فهي رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني وهي المعدات والآلات، ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة.

في نموذج سولو كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي k أما في هذا النموذج فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـA ؛

حيث:

$$A = \frac{Y}{K} \text{و} \frac{K'}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots (6)$$

وبالتالي:

$$\frac{Y'}{Y} = As - \delta = g_r \dots\dots\dots (7)$$

ومنه من المعادلة(7) و(8) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج وg_r لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار "الادخار" ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

2. نموذج رومر:

تمكن رومر(1986) من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر Ai هذا

[1] العمري الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ki لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(k_i, KL_i) \dots \dots \dots (1)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كانت كل من K و Li ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لKi كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لLi، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في Ki و K وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال وبالتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوغلاس:

$$Y_i = A.(K_i)^a.(KL_i)^{1-a} \dots \dots \dots (2)$$

حيث: $0 < a < 1$

وبوضع k=K/L , ki=Ki/Li , yi=Yi/Li ثم وضع فيما بعد $y_i = y$ و k_i/k الناتج المتوسط هو:

$$\frac{y}{k} = f(L) = A.L^{1-a} \dots \dots \dots (3)$$

ويمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لK_i بتثبيت K وL وبتعويض

$$K_i = K$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وهو غير مرتبط بـ K، وعليه فإن:

$$\frac{\delta Y_i}{\delta K_i} = A.a.L^{1-a} \dots \dots \dots (4)$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < a < 1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي: $\frac{da}{dt} = w + ra - c - na \dots \dots \dots (5)$

حيث:

w تمثل الأجر؛

a تمثل الأصول للفرد؛

r تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = p - (u"(c).c/u'(c))\ (\dot{c}/c \dots \dots (6)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)} \dots \dots \dots (7)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب$1/\theta$ ، وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(\dot{c}/c) = \left(\frac{1}{\theta}\right)(r-\rho) \dots \dots \dots (8)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $AaL^{1-a} - \delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز:

$$g_c = \left(\frac{1}{\theta}\right)(AL^{1-a} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (9)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي):

$$g_{cp} = \left(\frac{1}{\theta}\right)(AL^{1-a} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (10)$$

مع العلم أن $a < 1$ فهذا يعني أن: $g_c < g_{cp}$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-a$ عن طريق ضريبة جزافية ، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمتهa من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.[1]

3. نموذج" لوكاس روبرت" Lucas:

لقد اعتمد" **لوكاس (1988)** "على فرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا من تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف انطلاقا من دالة كوب دوغلاس على النحو التالي:

$$Y = K^B(UH)^{1-B} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Y : يمثل الإنتاج؛

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-49.

K : رأس المال العيني؛

U: الوقت المخصص للعمل؛

H: يعبر عن عنصر العمل.

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية حيث تم تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي:

$$H = \delta H(1 - U) \dots \dots \dots (1)$$

حيث: $0 < \delta$

تمثل المعادلة رقم (2) دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة $(1 - U)$ ومن رأس المال الذي تم تراكمه، وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات إنتاجها.

ويتضح من المعادلة رقم (2) أن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي $\delta(1 - U)$

أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة.[1]

[1] رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، هنالك من يعتبر أن النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى ان الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة لا يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

وأيضا التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي الى إحداث نمو اقتصادي مرتفع والعكس صحيح، أي إذا كانت التدفقات قليلة يؤدي ذلك الى نمو اقتصادي ضعيف، سنقوم في هذا المبحث بشرح كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.

تسعى العديد من الدول في العالم الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في تحقيق آثار عديدة، منها القضاء على مشكلة البطالة أو للتقليل منها، حيث أن احدى الحلول المطروحة لحل هذه المشكلة هو توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مشاريع جديدة، والغرض هو زيادة اليد العاملة والذي يعد من الاهتمامات الأولية لحكومات الدول، خاصة التي تعاني من مشكلة البطالة.

ففي تونس تشير الاحصائيات أن الشركات الأجنبية التي بلغ عددها 1991 شركة خلال الفترة (1973–2000) قد ساهمت في توفير 175 ألف فرصة عمل، لترتفع الى غاية 303 ألف فرصة عمل وفرتها 2966 شركة أجنبية مستثمرة الى غاية 2008، وفي الصين فإن الشركات الأجنبية المستثمرة ساهمت بشكل فعال في قطاع التصنيع، حيث أن أكثر من ربع العمالة الصينية في قطاع التصنيع تعمل في الشركات الأجنبية، وما يمكن تأكيده حسب إحدى دراسات الأونكتاد عن الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أن هناك أثرا إيجابيا لهذه الاستثمارات على التشغيل، حيث بينت أن مساهمة فروع الشركات الأجنبية في سنة 2006 في خلق فرص العمل وصلت تقريبا الى 73 مليون عامل في المستوى العالمي منها الثلث في الصين وحدها أي بحوالي 24 مليون عامل.[1]

ويمكن أن نلخص أهم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في النقاط التالية: [2]

- ✓ تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي؛

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

[2] زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2004، ص 132.

- ✓ رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية؛
- ✓ تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج.

ومن ناحية مستوى الأجور والأثر الذي يحدثه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليه، حاولت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وضع صورة توضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوى العام للأجور في الشكل التالي والذي يوضح آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الأجور في دولتين ناميتين هما: البرازيل وإندونيسيا، وثلاث دول تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي: ألمانيا البرتغال، والمملكة المتحدة.

الشكل رقم (02-03): الآثار القصيرة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الأجور.

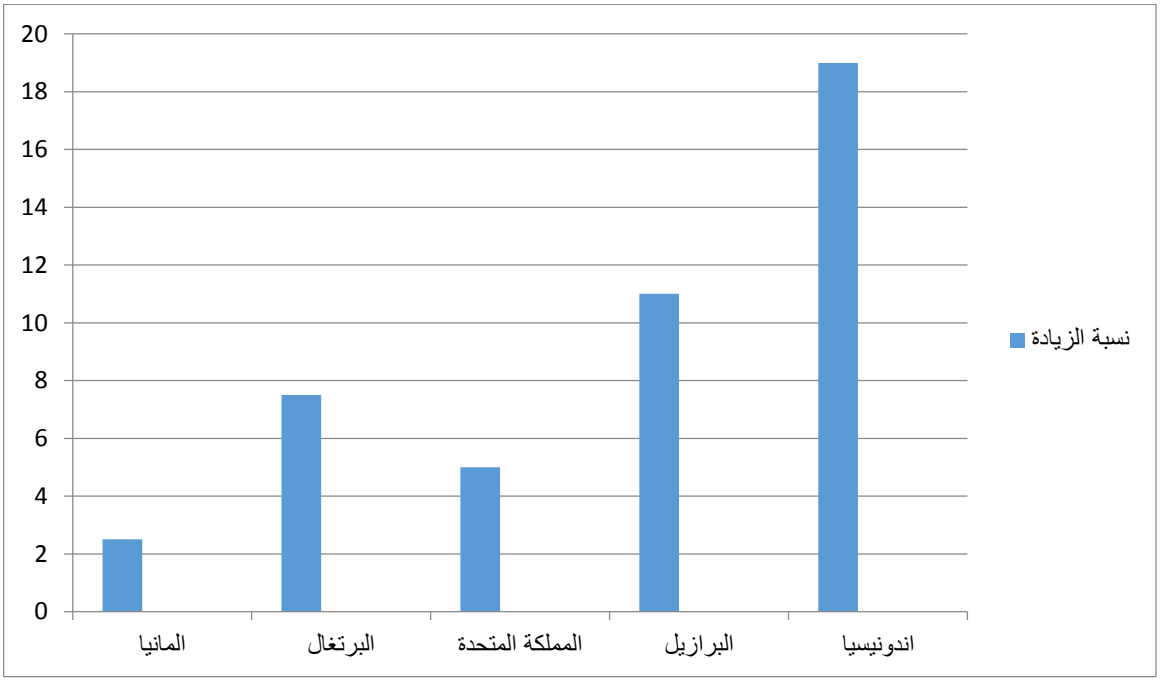

Source: OECD, **The Social Impact of Foreign Direct Investment**, Policy Brief, OECD Employment Outlook, Paris, July 2008, p 04

(النسب تمثل معدلات التغير في الأجور خلال الثلاث سنوات الأولى من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر)

يبين الشكل السابق نسب التغير في مستوى الأجور بعد ثلاث سنوات من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى خمسة اقتصاديات مختلفة من حيث درجة النمو الاقتصادي، ويظهر الشكل أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترفع من مستوى الأجور على المستوى القصير، خصوصا في الاقتصاديات النامية وتتراوح هذه الزيادة بين 10% و20% بعد دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البرازيل واندونيسيا، فيما تتراوح الزيادة في بقية الدول بين 2 % و10%.

رغم آثاره الإيجابي فإن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا سلبية على العمالة، حيث يظهر أثره السلبي على العمالة في حالة فقدان الشركات المحلية لفرص الاستثمار نتيجة عدم قدرتها على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بسبب دخول الشركات الأجنبية، أي عدم تحملها الوضع التنافسي وبالتالي انسحابها من السوق مما يؤدي الى فقدان مناصب العمل بالنسبة للعاملين فيها، كما يكون هناك أثر على التوظيف إذا ما صاحبت المشروعات المخصخصة عن طريق المستثمرين الأجانب الذين يشترطون تسريح جزء من العمال لقبول دخول المشروع.[1]

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا.

التكنولوجيا هي جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والتي يتم من خلال مراحل النمو المختلفة، والآن أصبحت عملية الاختراع وتطبيق الاختراعات شاقة وطويلة وباهظة التكاليف، فهي تتطلب توظيف أموال طائلة وتستلزم توفر عدد كبير من العلماء والباحثين والتقنيين واليد العاملة الماهرة، فضلا عن تواجد البيئة الملائمة لذلك، ولهذا تسعى الدول الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر طمعا منها في اكتساب التكنولوجيا الحديثة بدلا من العمل على توفير متطلبات انتاجها، وهناك عدة طرق يمكن بواسطتها نقل التكنولوجيا من بلد لآخر منها استيراد السلع الرأسمالية، التراخيص من قبل مالك التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد من أهم هذه الطرق وذلك لـ: [2]

- ✓ إن التكنولوجيا الجديدة ربما لا تكون متاحة تجاريا، فقد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات المتعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المباعة عن طريق اتفاقيات التراخيص؛
- ✓ يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية وهذه المنافسة تعتبر ضرورية لشيوع وانتشار التكنولوجيا، حيث أن الشركات المحلية تلجأ الى تقليد منتجات الشركات الأجنبية من حيث الجودة والنوعية، وهذا يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم، أو البحث عن تكنولوجيا أكثر تطورا.

وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من القنوات الهامة للحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال التفاعل بين الشركات الأجنبية والمحلية عن طريق أربع قنوات هي: [3]

[1] كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-117.

[3] جمال بلخياط، مرجع سبق ذكره، ص 109.

1. **قناة المنافسة:**

تركز هذه القناة على أن دخول الشركات الأجنبية الى الدول المضيفة يؤدي الى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، وهذا ما يدفع بالشركات المحلية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال انتاج الشركات المنافسة لها.

2. **قناة التدريب:**

تنشأ هذه القناة إذا تطلب ادخال التكنولوجيا الجديدة الى الدول المضيفة بحيث يصبح لزاما تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح وتكوين عمالة مدربة ومؤهلة في هذه الدول من أجل استيعاب التكنولوجيا وتطويرها محليا، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية بشكل مباشر في فروع الشركات الأجنبية والتي تنقل خبراتها فيما بعد الى الشركات المحلية.

3. **قناة التقليد:**

تقوم هذه القناة على فكرة أن الشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال قيامها بمحاكاة وتقليد التكنولوجيا والطرق الإدارية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية، هذه الدول ستصبح أكثر إنتاجية وستعزز من فرص استمرارها في السوق.

4. **قناة الروابط:**

تركز هده القناة على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية عوامل الانتاج للشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال الروابط التي تنشأ بين الشركات الأجنبية والمحلية، هذه الروابط تحدث من خلال المعاملات التي تنتج بين الشركات الأجنبية وبين عملاءها، حيث تؤدي هذه الروابط الى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية، فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي الى تحسين منتجاتهم وإنتاج منتجات جديدة مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي، وتشجع هذه المنافسة الشركات المحلية على زيادة انفاقها على البحوث والتطوير مما يؤدي الى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات؛

لهذا تسعى الدول وخاصة النامية منها الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتقادها بأن الاستثمار مصدرا هاما لتكملة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية، لأنه يحفز على استخدام واستحداث تكنولوجيا أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية.[1]

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

هذا وقد تكون عملية نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ذات أثر سلبي على الدولة المضيفة وذلك لأنه قد يتم نقل تكنولوجيا حديثة للدولة، ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية، وقد يقتصر نقل التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.[1]

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وعلى النقد الأجنبي ايجابيا وسلبيا كالتالي:

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة، ويوضح ميزان المدفوعات ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات تجاه الخارج، ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي، والاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر حركة للأموال الدولية طويلة المدى، فكلما تدفق سواء نحو الداخل أو الخارج فإنه سيؤثر على ميزان المدفوعات.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للدولة المضيفة وذلك حسب دافع توطين الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة، فإن كان مثلا لخدمة سوق الدولة المضيفة من خلال الإنتاج المحلي بدلا من التصدير، فإن إحلال الإنتاج المحلي بدلا من الواردات سوف يؤدي الى تحسين الميزان التجاري لهذه الدولة، أما إذا كانت هناك فرصة انخفاض تكاليف الإنتاج فإن الشركة الأجنبية تقوم بالتصدير الى الدول الأخرى أو إعادة التصدير الى الدولة الأم وهذا أيضا سيحسن من وضعية الميزان التجاري، وهذا ما حدث بالنسبة للعديد من الدول النامية التي استغلت الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها وتعزيز إيراداتها من العملة الصعبة مثل الأرجنتين والمكسيك، حيث ساهمت هذه الاستثمارات في الأرجنتين في الفترة الممتدة بين (1992–1999) في زيادة قيمة الصادرات بنسبة 8.2% كمتوسط سنوي وزاد حجم الصادرات بنسبة 9.4% في السنة، وفي المكسيك استمرت الصادرات غير النفطية في اتجاهها الإيجابي إذ زادت بنسبة 15% عام 1999، كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا مثل تايلاند، أين لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الالكترونية إذ أصبحت تايلاند تاسع دولة في العالم من حيث تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينيات.[2]

[1] زيدان محمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2] كريمة فرحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 117، 120.

إذن فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة والذي ينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال ويكون ذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية الى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وكذلك تساهم في التخفيف من الواردات، إذ تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية وكذلك تؤدي الى زيادة الصادرات وما لها من أثر في توفير العملة الأجنبية.[1]

ولكن البعض يشير الى أنه رغم الآثار الإيجابية الأولية التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين المدفوعات نظرا لزيادة حصيلة النقد الأجنبي التي تصب للدولة في حساب العمليات الرأسمالية إلا أنه سرعان ما تنقلب بعد فترة الى آثار سلبية، حيث نجد أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات سوف يؤدي الى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها الى الخارج، هذا بالإضافة الى دفع العوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.[2]

وتقوم الشركات الأجنبية بالحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة، حيث تلجأ الى حماية أسواقها العالمية من منافسة الفروع ولا تسمح بالتصدير لأسواق محددة دون غيرها.

ويتحدد أيضا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات اعتمادا على نظام سعر الصرف المعمول به في الدولة المضيفة، حيث أنه في ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تعديله عن طريق تعديل سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق نظام سعر الصرف الثابت فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يؤدي الى تقليل الفائض أو الزيادة في العجز في ميزان المدفوعات.[3]

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي.

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا؛

[1] عدنان داوود، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 210.

[3] عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2008/2007، ص ص 63-64.

كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص مريحة وجذابة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار وكذلك تواجد الشركات الأجنبية يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم للشركة الأجنبية) المقدمة للدول النامية المضيفة؛

وتتوقف زيادة حجم التدفقات من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل التالية: [1]

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركة من البنوك المحلية؛
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من والى مجالات الانتاج الفعلي؛
- حجم المشروع كبير أو صغير؛
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله للخارج.

المطلب الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.

يؤدي الاستثمار المحلي الى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف وفقا للنظرية الاقتصادية وبالتالي يؤدي زيادة رأس المال الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:[2]

$$I = I_d + I_f$$

I: الاستثمار الاجمالي للاقتصاد المضيف؛

I_F: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر؛

I_d: الاستثمار المحلي في الدول المضيفة؛

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض في السوق المحلية للدولة المضيفة، فهذا يؤدي الى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحويل جزء من المدخرات المحلية الى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثر الاحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

[1] نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

[2] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

[3] المرجع نفسه، ص 75.

1. **أثر الإحلال:**

حسب فكرة شومبتر يحدث في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الابتكارية منها، والذي يعني زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فباعتبار الفروع الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالمية، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا سيؤدي الى الزوال والخروج من السوق، نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي الى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل محلها المستثمر الأجنبي؛

وحسب تقرير الأونتكاد عام 2001 فإن الشركات الأجنبية تستطيع تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توافرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة الى الشركات المحلية، ويمكن للشركات المتعددة الجنسيات تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة الى الشركات المحلية مما سيرفع من كفاءتها، إضافة الى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية.[1]

2. **أثر التكامل:**

إن أثر التكامل يعني حسب شومبتر أن الشركات المتعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة وأن الشركات المحلية لديها الامكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة مكان القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية الى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة يكون من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية ويقوي من قدراتها التنافسية مما يؤدي الى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة؛[2]

وتناولت الكثير من الدراسات تحليل آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو ودورها في زيادة الاستثمار الكلي في الدول النامية، وخلصت الدراسة التي قام بها كل من برونز ستاينلي ودي جورجيو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي شهدتها عينة مكونة من 69 دولة نامية، في الفترة الممتدة من 1970 الى 1989 أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة تتراوح بين 0.5% و1.3%؛

[1] بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.

[2] المرجع نفسه، ص 124.

وفي العموم ينتج عن معدل الانتاجية المرتفع الذي تمارسه وتتميز به الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة استقرارها على مستوى الاقتصاديات النامية استفادة الشركات المحلية من عدة ايجابيات منها:[1]

- تحسين انتاجية الشركات المحلية من خلال نقل الممارسات الانتاجية والادارية التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات؛
- انتقال العمال من الشركات المتعددة الجنسيات الى الشركات المحلية يكفل انتقال المعارف العلمية والإدارية الحديثة الى عمال الشركات المحلية؛
- تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على مورديها المحليين عن طريق التعامل معهم على أساس احترام معايير الجودة المطبقة على السلع الوسيطة مما يحسن جودة السلع الموردة ونوعية الخدمات المقدمة؛
- ترفع الشركات متعددة الجنسيات من شدة المنافسة مما ينعكس بالإيجاب على انتاجية الشركات المحلية.

[1] بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 124.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن تلك الزيادة في اجمالي الناتج القومي وبالتالي زيادة في نصيب أو متوسط الفرد من الدخل القومي، على أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، وقد حاولت مختلف المدارس الاقتصادية تفسير العوامل التي تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق وضع مجموعة من النظريات التي تشرح كيفية استغلال عناصر الانتاج المختلفة (موارد طبيعية عمل، رأس مال، تقدم تقني) لتحقيق النمو المستهدف، وتميزت هذه النظريات بالتباين والاختلاف فيما بينها باختلاف افتراضاتها وتعدد وجهات نظرها لمحددات ومصادر النمو، إلا أنها اتفقت على أن العمل ورأس المال يعتبران عنصران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي، وأكدت على الدول الفعال للتطور التقني والعنصر البشري كمتغيرات أساسية لتحقيق النمو؛

وبالنسبة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي فهناك اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين، حيث يرى الفكر الكلاسيكي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لتوجيه المدخرات الى الاستثمار في الدول النامية، ويعتبر أن التقدم التكنولوجي الذي يجلبه الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في تحقيق النمو؛

ويرى النيوكلاسيك أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وأكدوا على أهمية تشجيع تلك الاستثمارات للحد من فجوة الادخار–الاستثمار، خاصة في الدول النامية التي تمتلك امكانيات ضعيفة، بينما قام الاتجاه الحديث بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة لتلك الاستثمارات؛

بالإضافة الى ما سبق فإن استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لتحسين أوضاعها الاقتصادية ولتحقيق أهدافها التنموية مرتبط بمدى قدرتها على صياغة سياسة ورؤية واضحة تقوم على تذليل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تمهيد:

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل صانعي القرار في مختلف أنحاء العالم حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل خاصة في الدول النامية ومن بينهم الجزائر، وفي إطار سعي الجزائر الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك بالتركيز على استقطاب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك اقتصادها، انتهجت الجزائر مجموعة من الإصلاحات لتوفير المناخ الاستثماري المناسب لهذه الاستثمارات، وتمت هذه الإصلاحات عبر مجموعة من الخطوات أو المراحل التاريخية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال المبحث الأول من هذا الفصل، حيث سنتعرف على أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ثم سيتم عرض وتحليل أهم التطورات الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)، بالإضافة الى التدفقات التي شهدتها الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس الفترة؛

وباعتبار أن هدف هذه الدراسة هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر سيتم وضع نموذج لقياس هذا الأثر خلال الفترة (2000-2014)، ولكن قبل ذلك سيتم أولا التعريف بالاقتصاد القياسي باعتباره العلم الذي يهتم بقياس ظاهرة اقتصادية ما أو قياس أثر ظاهرة اقتصادية على ظاهرة اقتصادية أخرى، وقد جاء تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الجزائري وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)؛

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للاقتصاد القياسي؛

المبحث الثالث: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الجزائري وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

تسجل الجزائر نفس المميزات الخاصة بالبلدان النامية، حيث أن اندماجها محدود في الاقتصاد العالمي واقتصادها قائم على الثروات التي تزخر بها المنطقة مثل المحروقات، المناجم والفلاحة، كما أنها تتميز بتبعية شديدة نحو الخارج، من خلال هذا المبحث سنقوم بالتعرف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصادي الجزائري بالإضافة الى عرض أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالجزائر وتحليلها وسنحاول التعريف بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وتوزيعه القطاعي والجغرافي.

المطلب الأول: مدخل للاقتصاد الجزائري.

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تطورات منذ الاستقلال، كما اختلفت السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية بغية تحسين الوضع الاقتصادي، حيث وضعت لذلك برامج اقتصادية وتنموية عديدة طوال هذه الفترة، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، وذلك بالاعتماد على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة (1989/1986) التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم لتحقيق تلك الأهداف الأساسية، ويمكن سرد أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري كالتالي:

1. مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري الى السوق (1962-1967):

ومن أهم الخصائص التي ميزت الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة ما يلي:[1]

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة الى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين؛

[1] فاطمة رحال، **أثر تحليل حركة رؤوس الأموال عل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص ص 128، 129.

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر ب 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة؛
- الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها مثل الطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، و4300 كم من السكك الحديدية و20 مطارا، أما بالنسبة لشبكة الكهرباء فقد تركت 600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة الى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية؛
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى؛
- وجود حوالي ما بين 11 الى 12 مليون جزائري تهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار و70% من السكان العاملين في حالة بطالة.

2. مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967-1989):

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة الانطلاق في التخطيط وقد اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة، واستخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام، وتحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.[1]

وفي هذه الفترة تبنت الجزائر نموذجا يعتمد على المخططات التنموية حيث كان الهدف هو إعادة استرجاع سلطة الدولة ووضع جهاز إداري فعال، واعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل، وكان النموذج المثالي متمثلا في الصناعات المصنعة المبنية أساسا على الاستثمارات المنتجة للموارد والتجهيزات التي تستعمل كمدخلات للصناعة والزراعة، ويعود اختيار هذه الاستراتيجية الى ثلاث عوامل وهي: مخالفة النهج الاستعماري، توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع خصوصا النفط والغاز الطبيعي، وانعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة رأس المال.[2]

[1] دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2] عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص 148-149.

وعموما تميزت هذه المرحلة بما يلي:[1]

- الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية من خطة ومن مرحلة الى أخرى بصورة تجاوزت قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات في التحكم؛
- ارتفاع حجم الاستثمارات ترافق مع مبالغة في تقدير الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة، الأمر الذي أدى الى اللجوء الى المصادر الخارجية للتمويل؛
- انعدام التوازنات القطاعية حيث استأثرت الصناعة بمعظم المخصصات الاستثمارية بينما كان نصيب القطاع الزراعي وباقي القطاعات ضعيفا؛
- تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد وخاصة القطاع الصناعي من المرحلة الأولى؛
- تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بضعف كفاءة تقويم المشاريع وإعادة تقويمها؛
- غياب المخططات السنوية والمجالية والطويلة الأجل رغم التأكيد عليها خلال المرحلة الثانية 1980-1989 ثم تم التوقف العمل بأسلوب التخطيط.

3. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال الى اقتصاد السوق (من 1988 الى 1998):

نتيجة حالة الانكماش والركود الاقتصادي التي ميزت عام 1986 التي بينت هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، تطلب الأمر القيام بإصلاحات ذاتية نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي ب 0.6% ولعبت العوامل الخارجية دورا مهما في هذه الاختلالات نظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، ونظرا لفشل تلك الإصلاحات تم اللجوء الى صندوق النقد الدولي بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة سنة، تلته اتفاقات أخرى حيث أخذت السياسة النقدية ابتداء من تطبيق هذ الاتفاقيات حيزا مهما في اطار السياسة الاقتصادية الكلية بعدما تم تهميشها لمدة ثلاثة عقود، حيث تم إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي والملجأ الأخير للإقراض، مع التأكيد بأن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار، كما أدى التوجه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة الجزائرية المتمثل في توسيع نطاق المبادرة الخاصة الى انشاء وزارة خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في جويلية 1993.[2]

من أهم ما ميز هذه المرحلة هو قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والتي جاءت في شكل اتفاقيات، وتمثلت هذه الاتفاقيات في:

---

[1] صالح صالحي، **الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989**، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص 06.

[2] عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

أ. اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990).

تحصلت بموجبه الجزائر على قرض بقيمة 401 مليون دولار في إطار التمويل التعويضي الطارئ للتخفيف من عبئ المديونية، تكون فترة استحقاقها بين ثلاث إلى خمس سنوات، وكان ذلك تحت مجموعة من الشروط، منها التحرير الجزئي للاقتصاد والذي تجسد بقانون ضبط الأسعار وتخلي الدولة عن دعمها لها، وبذلك انخفضت القروض الموجهة للمؤسسات، وكان ذلك تدعيما لمسعاها السابق المتمثل في منح الاستقلالية القانونية والمالية للمؤسسات، ووضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة بغية تشجيع القطاع الإنتاجي الوطني واعفاءها من بعض الضرائب على بعض المواد والمنتجات وكذا تنظيم ومنح رخص الاستيراد.[1]

ب. اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (من 30 جوان 1991 الى 30 مارس 1992).

وقد تم الاتفاق على حصول الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار، لكن الجزائر لم تستفد من قيمة القرض كله بسبب عدم إتمام تنفيذ الاتفاق نتيجة تبني الحكومة لإصلاحات ذاتية تعارضت ومحتوى الاتفاق، وأدى عدم التزام الحكومة بتنفيذ محتوى الاتفاق الى استمرار انهيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في معدل نمو مرتفع 31.7% سنة 1992، ومعدل نمو حقيقي سالب (-2,2%) ورصيد ميزان المدفوعات (0)، إضافة الى تزايد حجم البطالة حيث قاربت 24%، وعجز في مجال السكن وفي المرافق الاجتماعية الأخرى، عمقت هذه الوضعية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ج. برنامج الاستقرار الاقتصادي (من 01 أفريل 1994 الى 31 مارس 1995):

في بداية عام 1994، طرأ تدهور آخر في أسعار النفط صاحبه تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي ونضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات واضطرت السلطات جراء هذا التدهور إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حضي بمساندة صندوق النقد الدولي وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة، والذي كان يهدف الى استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بين 3% و6% خلال هذه السنة، وتقليص معدل التضخم

[1] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 226.

[2] عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%، تعديل قيمة الدينار، ومعالجة مختلف المشاكل التي كانت تواجه الاقتصاد الوطني.[1]

د. برنامج التعديل الهيكلي (من أوت 1995 الى أوت 1998).

حصلت الجزائر على قرض قيمته (1169 مليون دولار) في مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، والتي تتمثل في رفع الدعم عن الأسعار، تحرير التجارة الخارجية وتسهيل عمليات الخصخصة، وضغط الانفاق العام بهدف تخفيض عجز الموازنة وذلك بتخفيض عدد التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية، وتفعيل أدوات السياسة النقدية بهدف مكافحة التضخم، واستطاعت هذه الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية بانخفاض معدل التضخم الى 5.71% سنة 1997 وتسجيل معدل نمو اقتصادي 5.1% سنة 1998، مقابل تدهور الجوانب الاجتماعية.[2]

4. <u>مرحلة الإنعاش الاقتصادي (من 2000 الى 2014):</u>

في هذه المرحلة اتبعت الجزائر سياسة تنموية مختلفة عن تلك التي تبنتها سابقا، تجلت معالمها من خلال البرامج الحكومية الرامية الى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخروجها من العزلة بفضل الاستقرار السياسي والأمني، وقد أدى ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999 الى تعزيز ميزانية الدولة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال برنامج للإنعاش الاقتصادي، وقد تضمنت سياسة الإنعاش الاقتصادي ثلاث برامج تنموية هدفت الى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل برفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشاطات المؤدية الى تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خصوصا ما تعلق بالعنصر البشري، وذلك بتبنيها سياسة ميزانية مالية توسعية وسياسة نقدية رغم محدوديتها.[3]

وهذه البرامج هي:[4]

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي؛

---

[1] دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 260، 261.

[2] عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

[3] كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 249، 251.

[4] نبيل بوفليح، **<u>دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010</u>**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013، ص 43.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة 2005-2009 خصص له مبلغ يفوق 150مليار دولار أمريكي؛
- البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.

تجدر الإشارة الى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد كثيرا على إيرادات النفط التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، وهي تعتبر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، حيث أن قطاع الطاقة يساهم ب 62% في الناتج الداخلي الخام، لكنها لم تتمكن من تنويع وتطوير التصنيع لكي تصبح ذات قدرة تنافسية عالمية، كما أن قطاع الخدمات يساهم ب 29.1% في الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الفلاحة والذي يساهم ب 8.9%.[1]

المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية وعناصر النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000-2014).

شهدت الجزائر خلال الفترة (2000-2014) تطورات على مستوى مؤشراتها الاقتصادية سواء كانت هذه التطورات إيجابية أو سلبية، من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض التطورات التي حدثت على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وهي معدلات النمو، ميزان المدفوعات، العمالة ومعدلات البطالة.

1. **النمو الاقتصادي:** يمكن تحليل معدلات النمو من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (03-01): معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو (%)	2.4	2.1	4.1	6.9	5.2	5.1	2	3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل النمو (%)	2.4	2.4	3.3	2.8	3.3	2.8	3.8	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة 2000-2014.

ويمكن توضيح الجدول من خلال الشكل التالي:

[1] لرباع الهادي، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 06، 2015، ص 161.

الشكل رقم (03-01): تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2000-2014

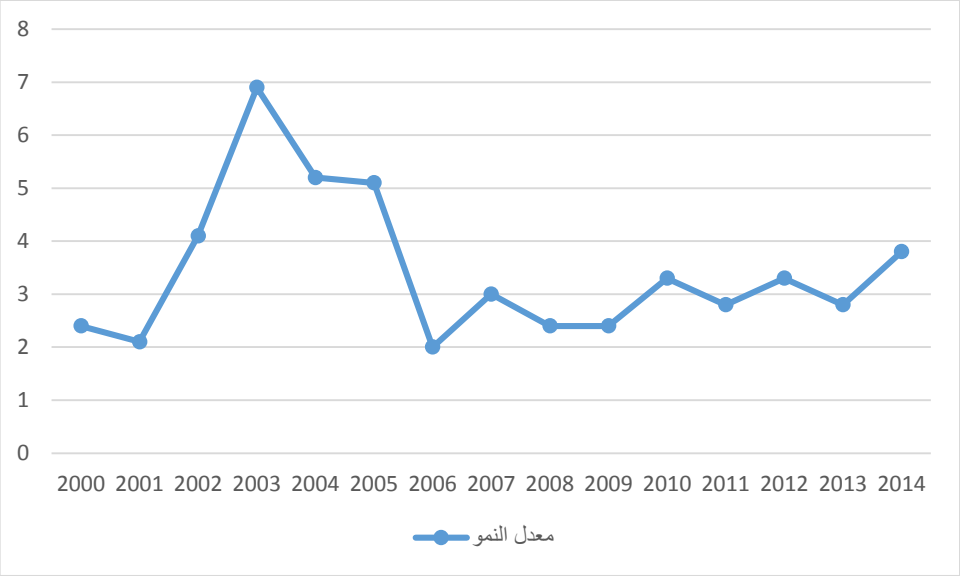

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-01).

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل السابقين واللذان يمثلان تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة 2000-2014، أن معدلات النمو خلال هذه الفترة كانت متذبذة، حيث تم تسجيل أكبر معدل للنمو في سنة 2003 بنسبة 6.9%، وهذا راجع الى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات وبالتالي زاد الانفاق على مختلف الميادين ما ساهم في زيادة معدلات النمو، وفي سنة 2006 انخفض معدل النمو الى أقل نسبة له خلال هذه الفترة أين وصل الى نسبة 2%، وفي السنوات الموالية بقيت معدلات النمو مستقرة نسبيا أين تراوحت ما بين 3 و3.8%.

2. **<u>ميزان المدفوعات:</u>** ويمكن تحليل تطورات ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المبلغ	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.95	17.73	29.6
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
المبلغ	37	3.9	15.3	20.1	12.1	0.1	-5.9	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

IMF Country Report, **<u>Statistical Appendix : Algeria</u>** , N° 05/51, February 2005, p 32.

IMF Country Report, **Statistical Appendix : Algeria** , N° 08/102, March 2008, p 33.

IMF Country Report, **Statistical Appendix : Algeria**, N° 13/49, February 2013, p 23.

IMF Country Report, **Statistical Appendix : Algeria**, N° 14/341, December 2014, p 28.

IMF Country Report, **Statistical Appendix : Algeria**, N° 16/127, may 2016, p 26.

ويمكن توضيح الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-02): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014

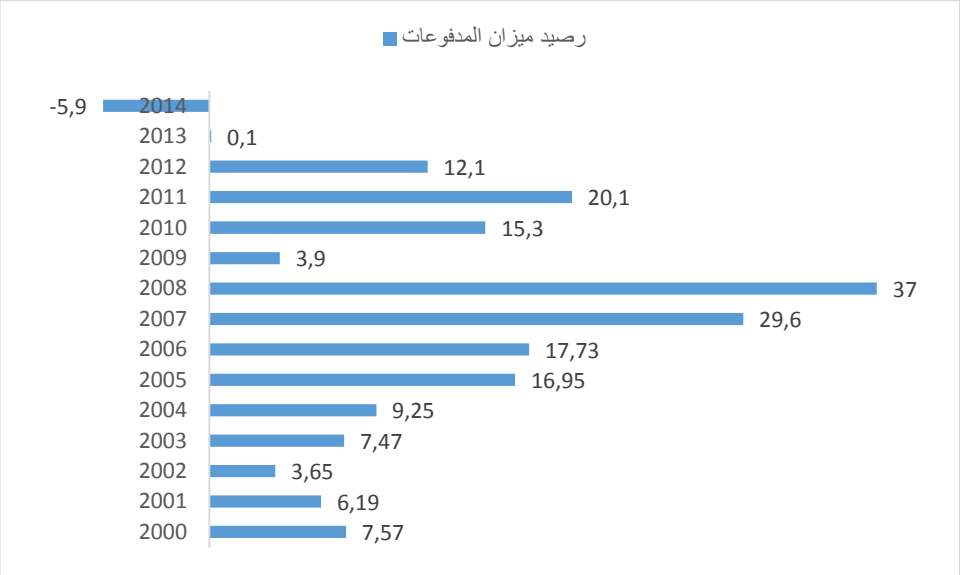

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-01).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الذين يمثلان تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر كان موجبا حتى سنة 2013، حيث سجل فوائض مهمة خلال هذه الفترة، وقد وصل إلى 37 مليار دولار سنة 2008 بسبب تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، أما خلال السنة الأخيرة سنة 2014 فقد سجل عجزا حيث وصل الى رصيد 5.9- مليار دولار وهذا راجع الى تدني قيمة صادرات الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول.

2. **العمالة النشطة والبطالة:** والتي نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03-03): القوى العاملة ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 2000-2014.

السنة	العمالة النشطة	الفئة النشطة المشغلة	معدل البطالة (%)
2000	8690855	6179992	29.5
2001	8568221	6228772	27.3
2002	9305000	6913615	25.7
2003	8762326	6684056	23.7
2004	9469946	7798412	17.7
2005	9492508	8044220	15.3
2006	10109645	8868804	12.3
2007	9969000	8594000	11.8
2008	10315000	9146000	11.3
2009	10544000	9472000	10.2
2010	10812000	9735000	10
2011	10661000	9599000	10
2012	11423000	10170000	11
2013	11964000	10788000	9.8
2014	11453000	10239000	10.6

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء، على الموقع www.ons.dz

ويمكن توضيح الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): تطور حجم القوى العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2014

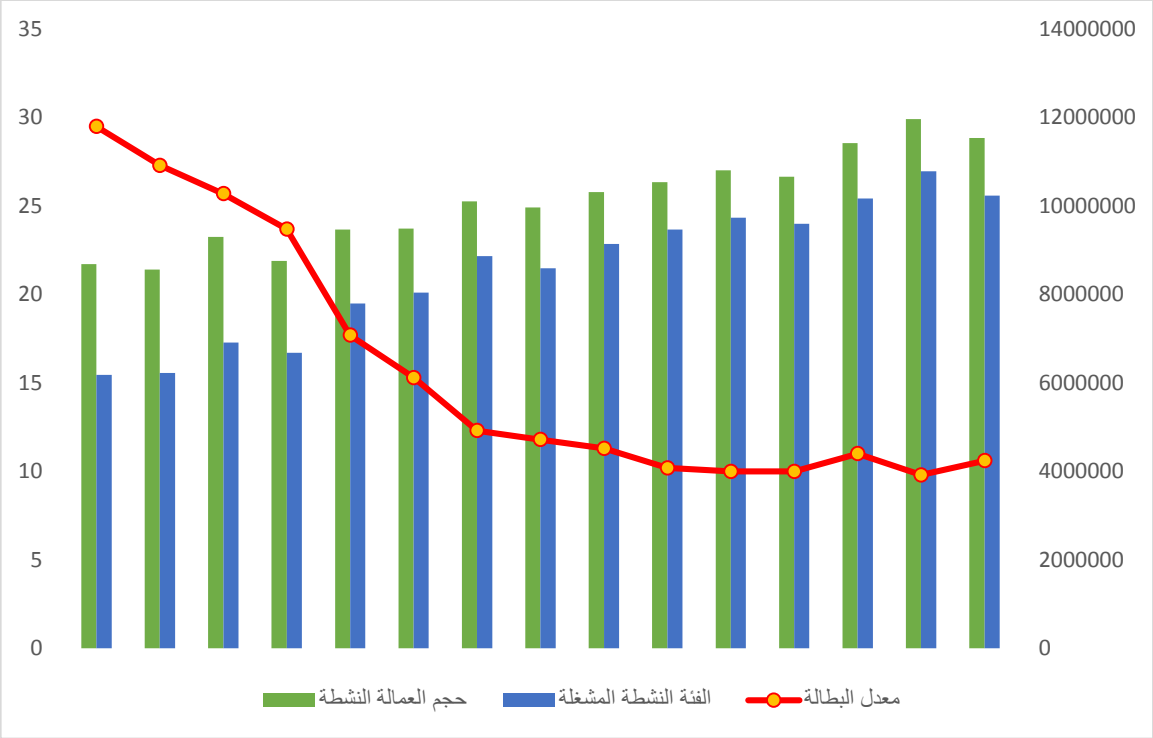

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-03).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل الذي يمثل تطور حجم العمالة النشطة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2014، أن حجم العمالة النشطة في الجزائر قد ارتفع منذ سنة 2000 الى سنة 2014 حيث انتقلت من(8690855) شخص سنة 2000 الى (11453000) شخص سنة 2014، كما أن الفئة المشغلة عرفت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة أين وصلت سنة 2013 الى (10788000) مشتغل وهذا بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي التي ساعدت على فتح مناصب الشغل أمام الكثير من العمال كما أن معدلات البطالة شهدت تحسنا ملحوظا في هذه الفترة حيث أنها كانت في انخفاض من سنة 2000 بنسبة 29.5% الى نسبة 10% سنة2011، وهذا دليل على خلق مناصب شغل جديدة بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي، من خلال ورشات العمل المختلفة بالإضافة الى برامج دعم وتشغيل الشباب، ومنذ سنة 2012 عرفت معدلات البطالة استقرارا نسبيا حيث تراوحت بين 11% و 10.6% سنة 2014.

المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2014).

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم استقرار من سنة الى أخرى، ومن خلال الشكل التالي سيتم عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انطلاقا من سنة 2000 والى غاية سنة 2014.

الشكل رقم (03-04): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال (2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

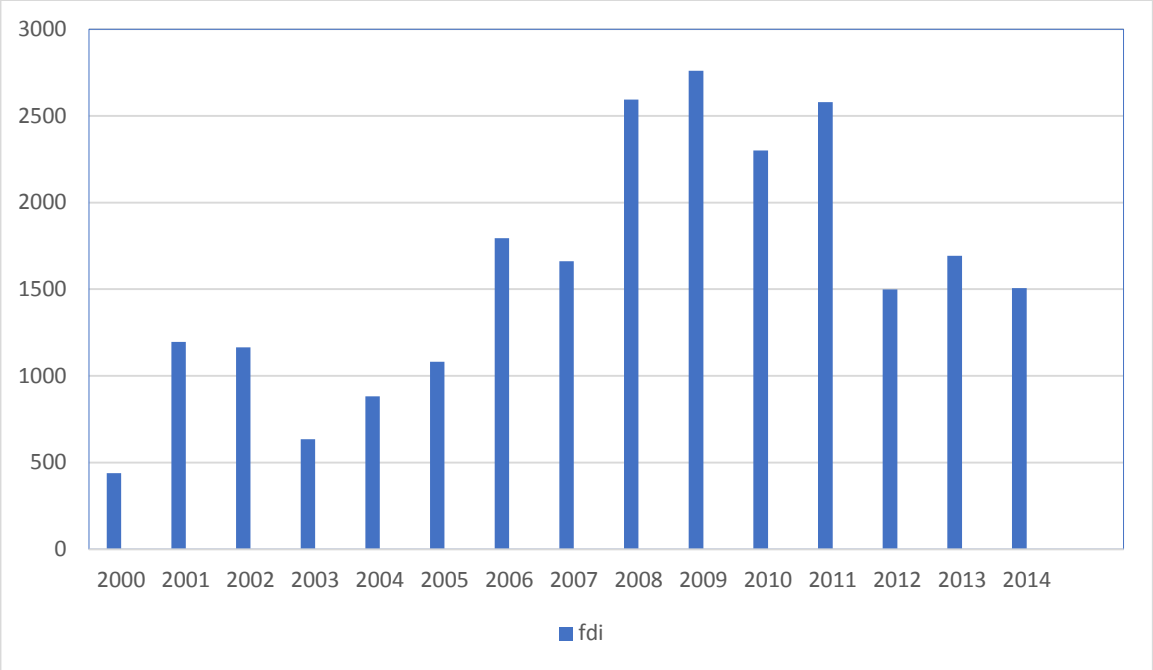

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على.

UNCTAD, World Investment Report 2003, **FDI Policies For Development National and International Perspective**, New York and Geneva, 2003, p 249.

UNCTAD, World Investment Report 2005**, Transnational Corporation and the Internationalization of R&D**, New York and Geneva, 2005, p 303.

UNCTAD, World Investment Report 2011**, Non-equity Modes of International and Development**, New York and Geneva, 2011, p 187.

UNCTAD, World Investment Report 2016**, Investor Nationality: Policy Challenges**, New York and Geneva, 2016, p 190.

يمثل الشكل رقم (03-04) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2014، ومن خلال قراءة بيانات الشكل نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر عموما لا يزال منخفضا، إذ بلغ اقصى قيمة له سنة 2009 بقيمة (2,761 مليار دولار امريكي) وصنف خلال هذه الفترة من بين الخمس دول افريقية الأولى الجالبة للاستثمار الأجنبي وبالرغم من أن قيمته تضاعفت من سنة 2005 الى غاية سنة 2009 مرتفعا بنسبة 60% مقارنة بسنة 2005، إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة ولا تعبر على الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر؛

قبل سنة 2005 تجاوزت الجزائر حاجز المليار الدولار وكان ذلك بين سنتي 2001 و2002 حيث استقطبت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة (1,196 مليار دولار) سنة 2001 و (1,165 مليار

دولار) سنة 2002، حيث يعود سبب هذا الارتفاع في الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة الى تحسن الوضع الأمني والسياسي للبلد بعد حالة عدم الاستقرار التي كانت تعيشها البلاد سنوات التسعينات بالإضافة الى صدور الأمر (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب وبيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصخصة شركة الصناعات الحديدة بالحجار لصالح شركة (اسبات) الهندية؛

وتعتبر سنة 2009 سنة الذروة بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد فسرت زيادة التدفقات في هذه الفترة بالزيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع المحروقات خاصة من مجمع Total-Partex الفرنسي الذي قدر حجم استثماراته (1,436 مليار أورو)،[1] يضاف الى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأس مالها (من 2,5 مليار دينار الى 10 مليار دينار)،[2] وهو ما أدى الى زيادة رأس مال البنوك الأجنبية ورفع الحجم الإجمالي للتدفقات الأجنبية، سجلت الجزائر بعد هذه الفترة وخلال سنة 2010 انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة 17% مقارنة بالسنة السابقة لها، لتعود وترتفع هذه التدفقات سنة 2011 إلا أن هذا الارتفاع يبقى منخفضا مقارنة بسنة 2009 وترجع أسباب هذا الانخفاض في التدفقات خلال هذه الفترة الى حدوث عدة هزات وأزمات اقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي مما أثر على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، أما على المستوى المحلي فقد كان وضع قاعدة 51/49 بالمائة وفرض الزامية وجود شريك محلي على المستثمرين الأجانب الأثر السلبي على تدفقات المشاريع الاستثمارية الأجنبية الى الجزائر، باعتبار أن هذه القاعدة أصبحت تشكل عائق حقيقي أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر؛

وخلال سنوات 2012، 2013 و2014 عرفت الجزائر انخفاضا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتسجل في سنة 2012 تدفقا بقيمة (1,499 مليار دولار) بنسبة انخفاض عن السنة السابقة بـ 41%، ثم قدرت هذه التدفقات في سنة 2013 بـ (1,693 مليار دولار) مسجلة تحسنا طفيفا بالمقارنة بالسنة السابقة حيث ارتفعت بنسبة 13%، ثم عادت للانخفاض مجددا سنة 2014 محققة تدفقات بقيمة (1,507 مليار دولار) وبانخفاض عن السنة السابقة بنسبة 11%، وتعود أسباب الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي في الفترة الممتدة من سنة 2013 الى سنة 2014 الى تبعات فرض قاعدة 51/49 على الاستثمارات الأجنبية، وفرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة الى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأسماله إلا بعد 25 سنة من النشاط، وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.

[1] ANIMA Investment Network, Investissements Directs Etrangers et Partenariats Vers les Pays MED en 2009 Etude N° 14, Avril 2010, P P 38, 66.
[2] Ibid, p 38.

وبالرغم من الإمكانيات القوية التي تمتلكها الجزائر (سوق محلية واعدة، موارد طبيعية، فرص استثمار متعددة لتعدد القطاعات..) إلا أن الجزائر لا تجذب إلا نسبة قليلة من الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر الأضعف في المنطقة، ويرجع ذلك الى وجود مناخ استثماري غير جذاب فالمناخ التجاري لا يزال ضعيفا حيث احتلت الجزائر المرتبة 163 عالميا من بين 189 بلد في ترتيب البنك الدولي لأنشطة الأعمال الصادر في سنة 2016، بالإضافة الى الالتزام الذي تفرضه الدولة على الارتباط بشريك محلي (قاعدة 49/51) والتي تعقد تنفيذ المشاريع، وكذا عدم وجود إرادة سياسية قوية لفتح السوق الجزائرية للاستثمارات الأجنبية ومن المتوقع أن يؤدي اصلاح اطار الاستثمار الى تحسن حالة الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم (03-04): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر بين (2000-2014).

الوحدة: مليار دولار

	2000	2007	2014
الجزائر	3,379	11,815	26,786
نسبة التغير %	-	%249,6+	%126,5+

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على.

UNCTAD, World Investment Report 2008, **Transnational Corporations and Infrastructure Challenge**, New York and Geneva, 2008, p 257.

UNCTAD, World Investment Report 2015, Reforming **International Investment Governance**, New York and Geneva, 2015, p 240.

UNCTAD, World Investment Report 2016, **Investor Nationality: Policy Challenges**, New York and Geneva, 2016, p 200.

يمثل الجدول رقم (04:03) مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى المتوسط بين سنة 2000 وسنة 2014 ومن خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن مخزون الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة شهد تطور ملحوظا خاصة بين سنة 2000 و2007 حيث تضاعف مخزون الاستثمار في الجزائر محققا ارتفاع بنسبة 249% سنة 2007 مقارنة بسنة 2000 ويعود هذا الارتفاع الى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية خلال سنة 2001 وسنة 2002 بالإضافة الى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي شهدتها الجزائر بين سنتي 2006 و2007 خاصة في قطاع المحروقات؛

لتشهد الجزائر بين سنة 2007 وسنة 2014 تناقص في نسبة الارتفاع في مخزون الاستثمار محققة زيادة بنسبة 126% سنة 2014 مقارنة بسنة 2007، وترجع أسباب هذا التناقص المسجل في نسبة الزيادة في مخزون الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة الى مجموعة العوامل المذكورة سابقا والمتمثلة في الأزمة

الاقتصادية العالمية وما صاحبها من عزوف للشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار خارج بلدانها أو التقليص من حجم استثماراتها في الخارج، بالإضافة الى مناخ الاستثمار في الجزائر خلال هذه المرحلة واشتراط الدولة أن لا تفوق نسبة امتلاك المستثمر الأجنبي من المشروع اكثر من 49% من رأس مال الاستثمار، كل هذه العوائق ساهمت في انخفاض نسبة الزيادة في محزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الرابع: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2014).

تعتمد الجزائر في اقتصادها على الثروات الطبيعية خاصة فيما يتعلق بالطاقة (بترول وغاز) لذا يتميز هذا القطاع بجاذبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال هذا المطلب سنتعرف على أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والى أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر (2000-2014).

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة، وسنحاول من خلال الجدول التالي الإشارة الى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

ونظرا لعدم وجود احصائيات موثوقة ومفصلة حسب كل سنة على حدى توضح أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، خاصة مع محدودية المصادر المتخصصة بالإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر، فبنك الجزائر لا يوفر إلا قيمة التدفقات من حيث الحجم دون القطاعات التي تمسها هذه التدفقات، وكذلك احصائيات الجمارك اعتمدنا على الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2015) والتي جاءت كتالي:

الجدول رقم (03-05): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر بين (2002-2015).[1]

	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة %
الزراعة	10	1 ,48	3 117	0,13	528	0,41
البناء	121	17,90	98 996	4,01	21 533	16,66
الصناعة	386	57,10	1 681 400	68,03	71 936	55,65
الصحة	6	0,89	13 573	0,55	2196	1,70
النقل	21	3,11	13 172	0,53	1723	1,33
السياحة	11	1,63	420 657	17,02	13 128	10,16
الخدمات	120	17,75	151 335	6,12	16 710	12,93
الاتصالات	1	0,15	89 441	3,62	16 710	1,16
المجموع	**676**	**100**	**2471691**	**100**	**129 254**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الرابط: www.andi.dz.

يمثل الجدول رقم (05:03) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من سنة 2002 والى غاية سنة 2015، ومن خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن القطاعات الرئيسة التي استقطبت أكبر نسبة من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في قطاع الصناعة، والذي استحوذ على أكثر من نصف مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 57%، ثم في المرتبة الثانية نجد قطاع البناء وقطاع الخدمات بـ 17% من النسبة الاجمالية للمشاريع لكل منهما، لتأتي بعدها القطاعات الأخرى والتي لم تتجاوز كلها مجتمعة نسبة 8% من عدد المشاريع، أما من حيث قيمة المشاريع حسب كل قطاع فقد كانت الصدارة لقطاع الصناعة بنسبة 68% من القيمة الاجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم قطاع السياحة بنسبة 17% من القيمة الاجمالية، وهي حصيلة إيجابية الى حد ما بالنظر الى عدد المشاريع المسجلة في القطاع والتي لم تتجاوز 2% من اجمالي عدد المشاريع، حيث تجاوزت قيمة مشاريع قطاع السياحة باقي القطاعات مجتمعة والمتمثلة في قطاع الزراعة والبناء والصحة والنقل بالإضافة الى قطاعي

[1] تم اعتماد هذه الفترة نظرا لعدم توفر احصائيات تخص كل سنة على حدى.

الخدمات والاتصال بحيث لم تتجاوز هذه القطاعات مجتمعة نسبة 15% من اجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية؛

بالنسبة لما توفره الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل قطاع من مناصب شغل نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت لصالح قطاع الصناعة بنسبة 55%، والنسبة الباقية توزعت تقريبا على ثلاثة قطاعات أساسية وبنسب متقاربة وهي قطاع البناء بنسبة 16% ثم قطاع الخدمات بـ 12% وقطاع السياحة بـ10% من اجمالي مناصب الشغل المتوفرة؛

في حين نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المتجهة الى الجزائر شبه غائبة على قطاعات رغم أهميتها مثل قطاع الزراعة والصحة والنقل بالإضافة الى قطاع الاتصالات، وهذا راجع الى عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها وهو ما يضيع فرص حقيقة لتطوير هذه القطاعات وزيادة كفاءتها.

وتشير احصائيات أخرى أن سنة 2006 شهدت استقطاب الجزائر لأكثر من 100 مشروع استثماري جديد، حيث جاء قطاع الطاقة في ريادة القطاعات المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية بـ 16 مشروع وصلت تكلفتها الاجمالية الى (833,7 مليون أورو)، وتمكن قطاع الأشغال العمومية من الحصول على نسبة 20% من المبالغ المستثمرة خلال 2006 والتي وصلت الى (311 مليون أورو) موزعة عبر 10 مشاريع منتشرة معظمها على طول مشروع الطريق السيار، واستقطب قطاع البنوك والتأمينات 24 مشروع بلغت تكلفتها الاجمالية (22,1 مليون أورو) تلاها قطاع الاتصال بـ 6 مشاريع تكلفتها (487,9 مليون أورو)، ثم قطاع الاسمنت والزجاج والمعادن بـ 6 مشاريع بتكلفة (169,2 مليون أورو) والسياحة بـ 5 مشاريع بقيمة (84,9 مليون أورو) وأخيرا قطاع الادوية بـ 5 مشاريع بقيمة (67,8 مليون أورو)؛

وشهدت سنة 2007 استقطاب قطاعات خارج المحروقات لحجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل قطاع التعدين الذي استقطب (1,6 مليار أورو)، واستقطب قطاع الاشغال العمومية (636 مليون أورو) وهذا بفضل الجاذبية التي أصبح يحظى بها هذا القطاع في إطار سعي الدولة للتطوير البنية التحتية[1]، ومن أبرز المشاريع التي استقطبتها البلاد سنة 2007:

- استثمار لشركة إعمار الإماراتية (2900 مليون أورو) على مدى 5 سنوات لبناء مركب سياحي في الغرب الجزائري؛
- استثمار الشركة المصرية "حديد عز" في مصنع الحديد بولاية جيجل بقيمة (886 مليون أورو)؛
- استثمار شركة المنيوم تونس التونسية ببناء مصنع المنيوم بقيمة (31 مليون أورو).

[1]ANIMA, Investment Network**, Investissement direct étranger vers MEDA en 2007 : La bascule**, Etude N°1 mai 2008, p 83.

وخلال سنة 2009 شهدت الجزائر استقطاب قطاع الطاقة للجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر، من خلال 10 مشاريع في هذا المجال من أبرزها مشروع (Total-Partex) للتنقيب عن الغاز في منطقة "أحنات" ومشروع (Andarko-Conco Philips) لبناء المركب البترولي والغازي في منطقة المرق.[1]

وابتداء من سنة 2011 والى غاية سنة 2015 شهدت الجزائر تدفق الاستثمارات الأجنبية الى قطاعات مختلفة وبنسب متفاوتة خارج قطاع المحروقات والشكل التالي يوضح أهم القطاعات:

الشكل رقم (03-05): توزيع تكلفة الاستثمار الوارد الى الجزائر حسب القطاعات (2011-2015)

الوحدة: مليون دولار.

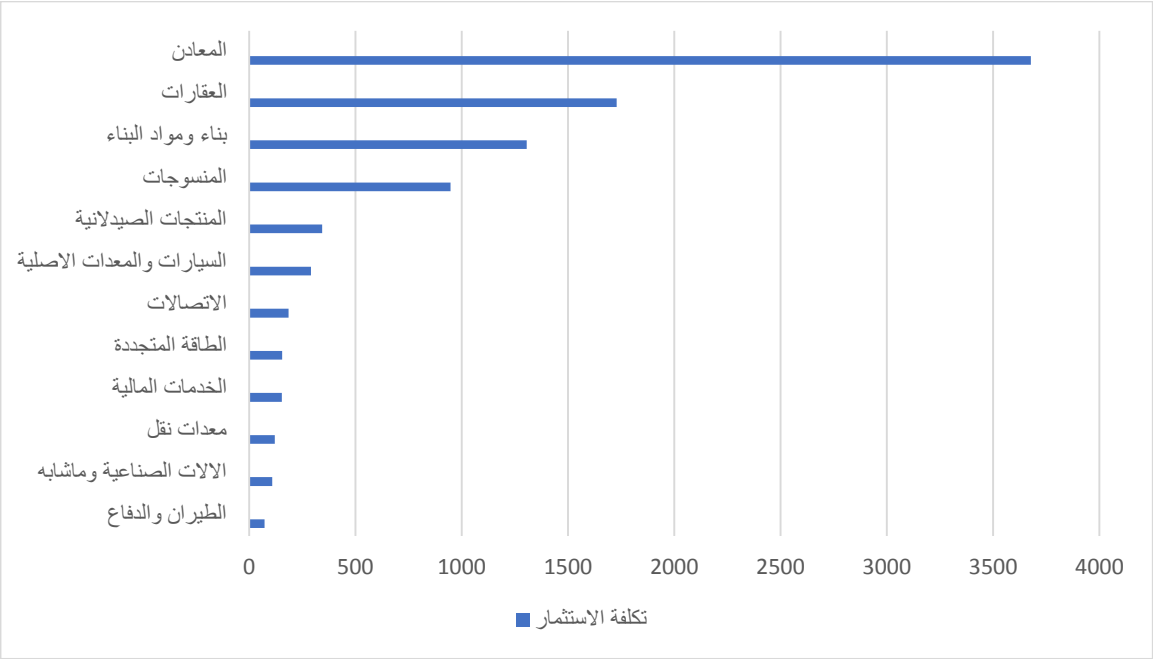

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2016، ص 119.

يمثل الشكل رقم (03-05) توزيع تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر من سنة 2011 والى غاية سنة 2015، ومن خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر منذ سنة 2011 تتركز في ثلاثة قطاعات رئيسية تجاوزت فيها تكلفة الاستثمارات حاجز المليار دولار وهي قطاع المعادن والذي يحتل الصدارة بقيمة (3,677 مليار دولار) وترجع أسباب ارتفاع قيمة الاستثمار في هذا القطاع الى الأسباب التالية:

- انشاء مصنع للحديد والصلب بشراكة تركية جزائرية في وهران غرب الجزائر بقيمة تتجاوز (750 مليون دولار)؛

[1] ANIMA, Op, Cit, p 83-84.

- انشاء مصنع للحديد والصلب في منطقة بلارة (جيجل) بشراكة جزائرية قطرية بتكلفة (2 مليار دولار).

ثم يأتي قطاع العقار في المرتبة الثانية من حيث تكلفة الاستثمارات بقيمة (1,729 مليار دولار) وهذا راجع الى اهتمام الدولة الجزائرية بتطوير بنيتها التحتية مما جعل هذا القطاع يتمتع بجاذبية كبيرة للمستثمرين الأجانب خاصة المستثمرين الصينيين، في المركز الثالث نجد قطاع مواد البناء يستحوذ على نسبة جيدة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبلغ قيمته (1,307 مليار دولار) حيث يشهد هذا القطاع تطور ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة بدخول شركات أجنبية للاستثمار في مواد البناء في الجزائر مثل شركة لافارج الفرنسية في مجال الاسمنت التي قدرت استثماراتها في هذا المجال بأكثر من (170 مليون أورو) بإضافة الى تواجد شركات أجنبية أخرى في مجال الاسمنت مثل شركة ايسك التابعة لمجموعة القلعة المصرية المستثمرة في مصنع الجلفة للإسمنت؛

فيما تتوزع باقي الاستثمارات الأجنبية على قطاعات مختلفة وبنسب مختلفة مثل قطاع النسيج وقطاع السيارات الذي شهد افتتاح أول وحدة لتركيب السيارات التابع لشركة رونو بتكلفة تصل الى (50 مليون أورو) ووحدات أخرى لتركيب السيارات النفعية مثل مصنع تيارت ومصنع رويبة ومصنع قسنطينة للمحركات بشراكة جزائرية المانية وقطرية.

مما سبق ومن خلال قراءة مختلف الاحصائيات عن الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر نلاحظ بأنه لا يعبر عن الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر كما يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يقتصر على قطاع الطاقة والموارد الطبيعية بصفة عامة، فيما نجده شبه غائب عن قطاعات مهمة مثل الزراعة والصحة والسياحة مما يعطل مساعي الدولة والتطلعات الكبيرة للنهوض بهذه القطاعات وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق النمو المنشود.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2014).

شهدت الجزائر ما بين سنة 2005 والى غاية سنة 2008 تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من مختلف مناطق العالم، حيث احتلت فرنسا المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع بـ 34 مشروع بتكلفة اجمالية تجاوزت (1,250 مليون أورو)، وتوزعت الاستثمارات الفرنسية على عدة قطاعات أهمها:

- قطاع الطاقة (استثمارات شركة Total بتكلفة 1,096 مليار أورو)
- قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- قطاع الكيمياء الصيدلة؛
- قطاع البنوك والتأمينات.

ثم في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع تأتي مصر بـ 9 مشاريع تتجاوز تكاليفهم (2,3 مليار دولار) تتوزع على عدة قطاعات مثل قطاعات الاتصال والطاقة والمعادن ومواد البناء، ثم اسبانيا وكندا وألمانيا بـ 7 مشاريع لكل منهم بتكلفة اجمالية تقدر بـ (514 مليون أورو) وباستثمارات توزعت بين قطاعات الطاقة والأشغال العمومية والبناء وقطاع التأمين والبنوك، بالإضافة الى دول أوربية وأمريكية أخرى مثل إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة في قطاع الطاقة ودول أسيوية مثل الصين وسنغافورة في مجال البناء والأشغال العمومية؛

أما الاستثمارات العربية فقد احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات التي تجاوزت حاجز الخمسة ملايير أورو في قطاع السياحة وقطاع المعادن، بالإضافة الى السعودية التي قدرت استثماراتها بـ (183 مليون أورو) في مجال المواد الغذائية، وتونس باستثمارات قدرت بـ (32 مليون أورو) في القطاع الصحي وقطاع النسيج.[1]

وبالنسبة لتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر بين سنتي 2009 و2011 فالشكل التالي يوضح التدفقات حسب بلدانها الاصلية كالتالي:

الشكل رقم (03-06): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر بين (2009-2011)

الوحدة: مليون اورو

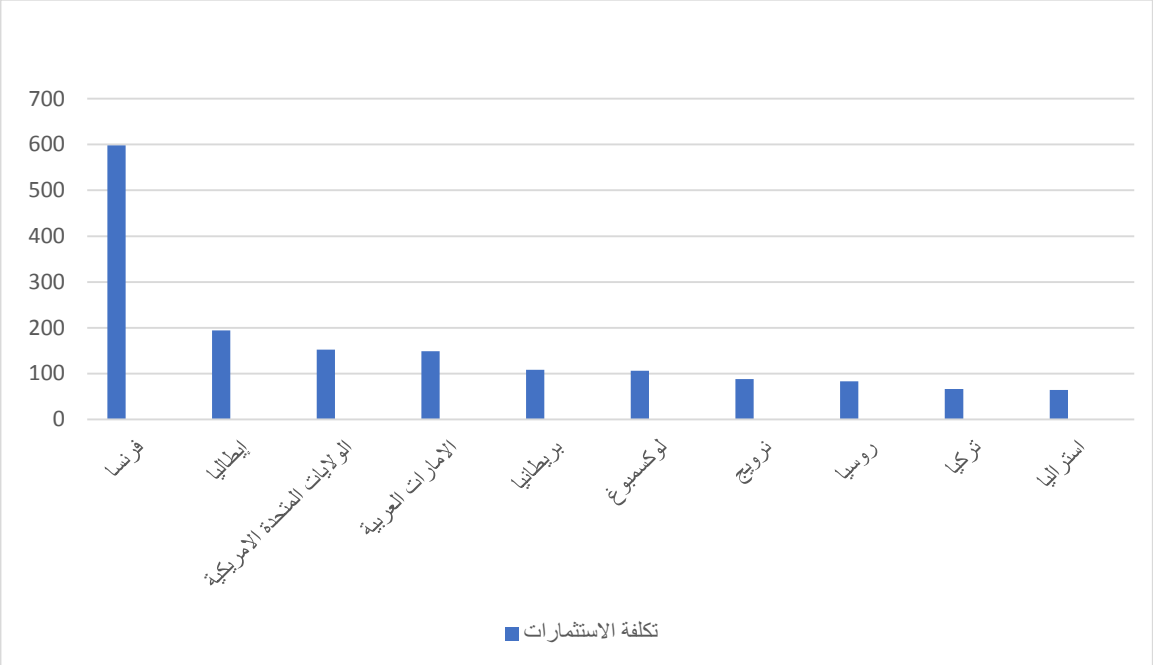

Source: Hind Ouguenoune, **la politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie**, Thèse de Doctorat Economies et finances, Université de la Sorbonne nouvelle, paris3, français, 2014, p306.

[1] ANIMA, Op, Cit, p 99-106.

يمثل الشكل رقم (03-06) التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر من سنة 2009 والى غاية سنة 2011، ومن خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن فرنسا تستحوذ على القيمة الأكبر من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق استثماراتها في قطاعات مختلفة أهمها قطاع الطاقة (بترول وغاز) وقطاعات أخرى مثل الخدمات المالية والبنوك، الصناعات الزراعية والصيدلانية.. الخ، في المرتبة الثانية نجد إيطاليا تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية باستثمارات في مجال الطاقة، ثم الامارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة من حيث قيمة الاستثمارات في مجال العقار والاشغال العمومية، ثم تأتي باقي الدول باستثمارات معظمها تتركز في مجال الطاقة.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للاقتصاد القياسي.

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتغير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء، للوصول الى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهدافه وعلاقته بالعلوم الأخرى.

وسنتطرق الى مفهوم الاقتصاد القياسي والهدف منه وعلاقته بالعلوم الأخرى من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي:

مصطلح الاقتصاد القياسي (économétrie) يحتوي على كلمة اقتصاد (économie) لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية، وكلمة القياسي وتعني القياس أو الحساب، أي التقدير الكمي للأشياء، فالاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية.[1]

ويعرف الاقتصاد القياسي على أنه: العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا كميا في الحياة الاقتصادية.[2]

ويعرف كذلك بأنه العلم الاجتماعي الذي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية.[3]

ويعرف أيضا بأنه توليفة معينة تجمع بين كل من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والاحصاء الا أنه ما زال يمثل فرعا مستقلا بذاته عن كل هذه الفروع الثلاثة.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاقتصاد القياسي بأنه العلم الذي يسعى إلى اختبار النظريات والظواهر الاقتصادية من خلال التعبير عنها كميا، بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والرياضيات والاحصاء.

---

[1] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2011، ص 09.

[2] أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 08.

[3] حسين علي بخيت وفتح الله سحر، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 18.

[4] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 02.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.

يتعلق الاقتصاد القياسي بكل من الاقتصاد والرياضيات والاحصاء، وسنحاول توضيح هذه العلاقة فيما يلي:

1. علاقة الاقتصاد القياسي بالنظرية الاقتصادية:

تقدم لنا النظرية الاقتصادية فروض مفسرة توضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتفسر سلوك بعض الظواهر الاقتصادية، لكن لا توفر أية قياسات لهذه العلاقة، هنا يدخل دور الاقتصاد القياسي في إعادة صياغة هذه العلاقات.[1]

2. علاقة الاقتصاد القياسي بالإحصاء:

ينقسم الإحصاء الى إحصاء اقتصادي وإحصاء رياضي، ويختلف كل منهما عن الاقتصاد القياسي فالإحصاء الاقتصادي يهتم بتجميع بيانات واقعية عن المتغيرات الاقتصادية كالدخل والاستهلاك والاستثمار وغيرها، ثم يقوم بتبويبها في جداول أو عرضها في صورة رسوم تصف سلوك هذه المتغيرات عبر الزمن، وبذلك فان مهمة الإحصاء الاقتصادي تعتبر مهمة وصفية، فهو من ناحية لا يقدم تفسيرات للتغير الذي يحدث في سلوك المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، ومن ناحية أخرى لا يقيس معاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المختلفة، في حين أن الاقتصاد القياسي يستخدم البيانات التي يقدمها الإحصاء الاقتصادي في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية، كما يقدم تفسيرا في سلوك المتغيرات الاقتصادية مستخدما هذه المعاملات؛

أما عن الإحصاء الرياضي فهو يتكون من طرق القياس الإحصائية التي صممت أساسا لقياس العلاقات التجريبية البسيطة في مجال العلوم العلاقات التجريبية البسيطة في مجال العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء ولما كانت طبيعة هذه العلاقات التجريبية مختلفة عن طبيعة العلاقات الاقتصادية فإن طرق القياس الإحصائية لا تعتبر صالحة لقياس العلاقات إلا بعد إجراء تعديلات عليها حتى تتلاءم مع الظواهر الاقتصادية، وعند اجراء هذه التعديلات فإنها تتحول إلى طرق قياسية تلائم طبيعة العلاقات الاقتصادية ومثل هذه الطرق هي التي يستخدمها الاقتصاد القياسي.[2]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 05.

[2] المرجع نفسه، ص ص 07-09.

3. علاقة الاقتصاد القياسي بالرياضيات:

يهتم الاقتصاد الرياضي بإعادة صياغة العلاقة التي تم تحديدها بالاعتماد على النظرية الاقتصادية رياضيا أي على هيئة معادلات ورموز رياضية بدون قياس أو برهنة عددية لتلك الصياغات، فالقياسات والبرهنة العددية هي من مهمات الاقتصاد القياسي.[1]

والشكل التالي يوضح علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى:

الشكل رقم (03-07): علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.

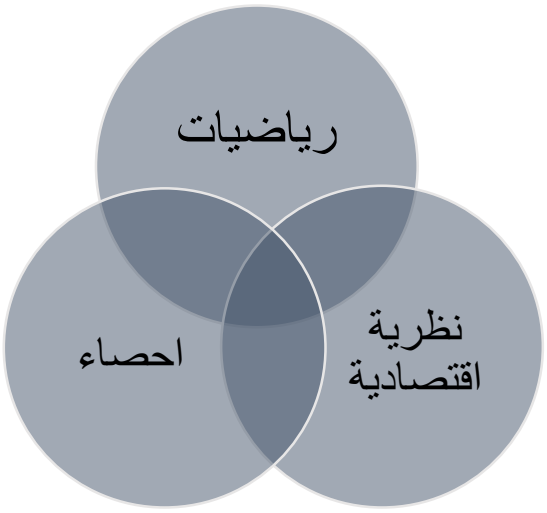

المصدر: حسين على بخيت وفتح الله سحر، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009، ص 21.

الفرع الثالث: أهداف الاقتصاد القياسي.

وتتمثل أهم اهداف الاقتصادي فيما يلي:

1. اختبار النظرية الاقتصادية:

يهدف الاقتصاد القياسي الى وضع النظريات الاقتصادية تحت الاختبار وذلك بالحصول على بيانات واقعية، لاكتشاف مدى القدرة التفسيرية لهذه النظريات للواقع الفعلي، حيث أن مهمة الاقتصاد القياسي هي محاولة النفاذ الى أعماق البيئة الاقتصادية لفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، ومن ثم فإن أي نظرية اقتصادية تحاول تحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية يجب أن يصاحبها اختبار لمطابقتها بالواقع وهذا باستعمال

[1] حسين علي بخيت وفتح الله سحر، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

أساليب الاقتصاد القياسي والتي قد تؤدي الى التوصل الى نظريات جديدة، او الى ضرورة تعديل نظريات قائمة.[1]

2. تفسير الظواهر الاقتصادية:

إن الهدف من دراسة الظواهر الاقتصادية هو معرفة أسبابها من أجل معالجتها، لذلك يمكن الاعتماد على الاقتصاد القياسي الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل حصر مسببات هذه الظواهر عن طريق إدخال وإخراج المتغيرات المفسرة، وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.[2]

3. رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية:

يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية، ولا شك أن معرفة هذه القيم يلزم لرسم سياسة اقتصادية سليمة، ومن جهة أخرى تستخدم بعض المعايير في اختبار معنوية التأثير الذي تحدثه السياسات الاقتصادية ومن ثم تساعد في تقييم مدي فاعليتها في التأثير على الظواهر.[3]

4. التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية:

إذا اعتبرنا أن الماضي القريب هو امتداد للمستقبل القريب، فمن الممكن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات مقبلة، وذلك بالاعتماد على البيانات الواقعية المتاحة عن فترات ماضية، ومثل هذه التنبؤات يساعد على رسم الخطط الاقتصادية الملائمة.[4]

المطلب الثاني: منهج الاقتصاد القياسي.

يتحدد منهج الاقتصاد القياسي في المراحل التالية:

1. تعيين النموذج القياسي:

ويعني تكوين الصيغة الرياضية (الكمية) للمشكلة المدروسة التي تربط بين الظاهرة المدروسة والعناصر التي تتحكم فيها، وتحديد طبيعة هذه الصيغة، وينطلق تكوين النموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع) نعبر عن هذه العلاقات النظرية في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة من المعادلات تأخذ الشكل:

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[2] حسين علي بخيت وفتح الله سحر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14.

[4] المرجع نفسه، ص ص 14، 15.

$$Y=f(X_1, X2,\ldots, Xn)$$

بحيث نرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.[1]

2. تقدير النموذج القياسي:

ينتقل الباحث الى مرحلة قياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين، ويعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس وهي تسمى مقدرات (Estimators)، وتنطوي هذه المرحلة على ثلاث خطوات على الأقل وهي: تجميع البيانات، حل مشاكل التجميع واختيار طريقة القياس الملائمة.[2]

3. تقييم النموذج القياسي:

بعد الحصول على القيم المقدرة للمعلمات المطلوبة يجب تقديم تلك النتائج لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها في اجراء التحليلات، وهناك مجموعة من المعايير التي نتخذها كأساس لعملية التقييم وهي:[3]

- المعايير الاقتصادية: ونستمدها من النظرية الاقتصادية، وتتعلق بإشارات ومقادير المعلمات المقدرة والتي تحدد العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية؛
- المعايير الإحصائية: وتسمى باختبارات الرتبة الأولى، وتساعدنا هذه المعايير في تحديد المعنوية الإحصائية للقيم المقدرة للمعلمات التي حصلنا عليها كما تحدد درجة الاعتماد عليها؛
- المعايير القياسية: وتسمى باختبارات الرتبة الثانية، وهذه المعايير تضعها نظرية الاقتصاد القياسي للتحقق من الافتراضات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة، مثل التأكد من عدم وجود ارتباط بين المتغيرات العشوائية الداخلة في النموذج.

[1] مكيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-28.

4. تقييم مقدرة النموذج على التوقع:

يعني هذا الجزء استعمال النماذج القياسية المحصل عليها في اجراء مختلف أنواع التقديرات والتوقعات لتطور الظواهر المدروسة في المستقبل، أي حساب قيم المتغير التابع في المستقبل بإعطاء قيم ما للمتغيرات المستقلة.[1]

المطلب الثالث: نماذج الانحدار.

تنقسم نماذج الانحدار الى أربعة أنواع: الانحدار الخطي البسيط، الانحدار الخطي المتعدد، الانحدار غير الخطي البسيط والانحدار غير الخطي المتعدد، درجة الخطية تحدد على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، فإذا كانت من الدرجة الأولى يتحقق الانحدار الخطي، وإذا كانت من الدرجة غير الأولى فنكون حينها في حالة الانحدار غير الخطي، أما عن صفتي بسيط ومتعدد فيتحددان بعدد المتغيرات المستقلة، فإذا كان النموذج يحتوي على متغير مفسر واحد نكون في حالة انحدار بسيط لكن هذه الفرضية نادرا ما تتحقق عمليا لأن الظواهر الاقتصادية تتأثر بمتغيرات كثيرة، وهنا نتحدث عن الانحدار المتعدد الذي يعد الأنسب للتعبير عن الواقع الاقتصادي، لكونه يحتوي على أكثر من متغير مفسر.[2]

الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط

وهو النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد، يكون هذا النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين نعبر عنها في شكل معادلة خط مستقيم ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر (معادلة منحنى)، فمثلا إذا كان لدينا مؤشرين (X ,Y) يمثلان ظاهرة ما، العلاقة الخطية البسيطة بين المؤشرين هي العلاقة المستقيمة التي يعبر عنها بواسطة معادلة مستقيم من الشكل:

$$Y = a + bX + \varepsilon$$

X : المتغير المستقل أو المفسر وهو يعبر عن القيم المسببة؛

Y : المتغير التابع أو وهو يعبر عن القيم الفعلية أو الناتج؛

ε: مقدار الخطأ؛

a و b : معلمات النموذج.

وهي تمثل أبسط العلاقات الرياضية التي تمثل بها العلاقة بين مؤشرين.[3]

---

[1] مكيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] ماصمي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[3] مكيد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 19، 18.

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الانحدار الخطي المتعدد هو امتداد للانحدار الخطي البسيط، حيث نتمكن من خلاله أن نأخذ في الاعتبار الحالات التي يوجد فيها أكثر من متغير مستقل (X) يؤثر على المتغير التابع(Y)، فهو يلائم الحالات التي نريد فيها اكتشاف كيف تتغير (Y) عندما توجد عدة متغيرات مستقلة تؤثر عليها آنيا وحتى إذا كان اهتمامنا ينصب على الدور الذي يقوم به متغير مستقل واحد، يكون من الأفضل إدخال متغيرات مستقلة أخرى والتي يمكن أن تؤثر بوضوح على المتغير التابع وذلك من أجل تخفيض حجم الخطأ العشوائي وهذا يجعل فترات الثقة أكثر دقة، ولاستبعاد أي تحيز يمكن أن ينتج لو أننا أهملنا متغيرا يؤثر بفاعلية في المتغير التابع.[1]

فإذا افترضنا مثلا وجود متغيرين تفسيريين فإنه يمكن صياغة المعادلة الرياضية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:[2]

$$Y= a + b_1X_1+ b_2X_2+ U$$

حيث أن:

Y : المتغير التابع؛

X_1 : المتغير المستقل الأول؛

X_2 : المتغير المستقل الثاني؛

U : مقدار الخطأ العشوائي.

1. تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

إذا كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي علاقة خطية، فإن تقدير النموذج يلتزم حساب ثوابته، ومن أجل حساب هذه الثوابت يجب أن يتحقق الشرط الأساسي لطريقة المربعات الصغرى الذي ينص على أن يكون مجموع مربعات انحرافات القيم التقديرية لمتغير المستقل أصغر ما يمكن.[3]

2. اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهي:

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص، 189.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[3] مكيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

1.2. اختبار معنوية المعالم (t):

يستخدم اختبار (t) لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع في نموذج الانحدار المتعدد وهو يعتمد على نوعين من الفروض:

فرضية العدم H_0: $b_1= b_2= b_3=\ldots b_k= 0$

الفرضية البديلة H_1: $b_1\neq b_2\neq b_3 \ldots b_k\neq 0$

وبعد حساب قيمة (t) تقارن مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية معلمات النموذج المقدر.[1]

فإذا كانت (t) المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من (t) الجدولية عند مستوى معنوية محدد ودرجة حرية (n-k) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، وإذا كانت (t) المحسوبة أقل من (t) الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة والمتغير المستقل لا يؤثر على المتغير التابع.[2]

2.2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

وهذا من أجل تقييم جودة وفعالية تمثيل النموذج للعلاقة المدروسة، وتستخدم عدة اختبارات نذكر منها:

- معامل التحديد (R^2): ويعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويشير الى النسبة من التغير الكلي في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة معا.[3]

حيث كلما اقترب (R^2) من 1 فهذا يدل على أن معادلة الانحدار تمثل تمثيلا جيدا العلاقة المدروسة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكلما اقترب (R^2) من الصفر فإن نموذج الانحدار المقترح لا يصلح لتمثيل الظاهرة المدروسة ويجب استبداله بنموذج آخر أو أن هناك متغيرات أخرى ذات تأثير كبير على المتغير التابع لم نأخذها بعين الاعتبار.[4]

- اختبار فيشر (مقياس F): وهو يختبر موضوعية معمل التحديد ومعامل الارتباط وكذلك جودة تمثيل معادلة الانحدار المقترحة، وعند حساب قيمة (F) نقارنها مع (F) الجدولية والتي تستخرج من الجدول الاحصائي للقيم الحرجة لفيشر، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية

[1] حسين علي بخيت، فتح الله سحر، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[4] مكيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج تفسيري كليا، اما إذا كان العكس فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه لا توجد علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.[1]

المطلب الرابع: مشاكل الانحدار:

تقوم طريقة المربعات الصغرى على عدد من الافتراضات، وهذه الافتراضات قد توفر في الواقع وقد لا تتوفر، وحتى نختبر مدى توفر هذه الافتراضات يتعين علينا إجراء بعض الاختبارات مستخدمين بعض المعايير القياسية.

الفرع الأول: مشكلة الارتباط الذاتي:

من جملة الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي، افتراض انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي U في السنة (t) وقيمه في السنوات السابقة؛

1. مفهوم مشكلة الارتباط الذاتي:

يشير الارتباط الذاتي بشكل عام الى وجود ارتباط بين قيم المشاهدة لنفس المتغير، وفي نماذج الانحدار عادة ما تشير مشكلة الارتباط الذاتي الى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي، وفي هذه الحالة تكون قيمة معامل الارتباط بين القيم المتتالية غير مساوية للصفر، ووجود مشكلة ارتباط ذاتي يخل بأحد الافتراضات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية، وهي تعني أن خطأ ما حدث في فترة ما ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات التالية بطريقة تؤدي إلى تكرار نفس الخطأ أكثر من مرة، أي أنه قد يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية بما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية.[2]

2. أسباب مشكلة الارتباط الذاتي:

تنشأ مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الأسباب التالية:[3]

- حذف بعض المتغيرات التفسيرية المهمة في النموذج؛
- سوء تعيين الشكل الرياضي للنموذج؛

[1] مكيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 440.

[3] المرجع نفسه، ص ص 444، 446.

3. طرق الكشف عن مشكلة الارتباط:

توجد عدة طرق للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، إلا أن أكثرها شيوعا هو اختبار ديربن واتسن (Durbin-Watson)، ويرمز له بالرمز (D-W)، ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين:

فرضية العدم: وتنص على عدم وجود الارتباط $H_0 : P= 0$

الفرضية البديلة: و تنص على وجود الارتباط $H_1 : P\neq 0$

قيمة D.W الاختبارية مجدولة بقيمتين، تشير أحدهما الى الحد الأدنى، ويرمز لها بالرمز (d_L) والأخرى الى الحد الأعلى ويرمز لها بالرمز (d_U) حسب درجات الحرية n و k (عدد المتغيرات المفسرة من غير الثابت)، ولمستوى معنوية معين ويتم الاختبار بمقارنة قيمة (D.W) المحسوبة بقيم (d_L) و (d_U) المجدولة لاتخاذ القرار الاحصائي المطلوب.[1]

ويمكن تلخيص مدى اختبار D.W في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): التوزيع الاحتمالي ل D.W (اختبار D.W).

قيمة D.W	النتيجة
$4-d_L < D.W < 4$	رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي سالب، أي أن p<0.
$4-d_U < D.W < 4-d_L$	نتيجة غير مؤكدة (أو غير محددة).
$2 < D.W < 4-d_U$	قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي، أي ان p=0.
$D_U < D.W < 2$	قبول فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي، أي ان p=0.
$D_L < D.W < d_U$	نتيجة غير مؤكدة.
$0 < D.W < d_L$	رفض فرضية العدم، أي وجود ارتباط ذاتي موجب، أي أن p>0.

المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص201.

الفرع الثاني: مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء

من مشاكل الانحدار أيضا نجد مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء، والتي سنوضحها فيما يلي:

1. مفهوم مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء:

[1] حسين علي بخيت، فتح الله سحر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 198، 199.

تتمثل مشكلة عدم ثبات التباين في تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري.[1]

2. أسباب مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء:

من أهم الأسباب التي تؤدي لهذه المشكلة ما يلي:[2]

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية كما يحدث في النماذج ذات المعادلات الآنية؛
- استخدام البيانات القطاعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية؛
- استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية.

3. طرق الكشف عن مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء:

توجد معايير عديدة للكشف عن هذه المشكلة منها:

1.3. اختبار بارت ليت:

تقوم الفكرة الأساسية لهذا الاختبار على تجزئة العينة المدروسة الى (u) وحدة من العينات الجزئية ومن ثم حساب تباين الخطأ لكل عينة جزئية بدرجة حرية (n-1) ومن ثم البحث عن احتمال سحب هذه العينات الجزئية من مجتمع معين، ويستند على فرضيتين أساسيتين:

فرضية العدم وتنص على أن العينات الجزئية محسوبة من مجتمع متجانس؛

الفرضية البديلة وتنص على أن الخطأ المحسوب من العينات الجزئية غير متجانس.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الاختبارات غالبا ما ينطبق على العينات التي تتوفر فيها أكثر من مشاهدة لكل قيمة من قيم المتغير المستقل.[3]

2.3. اختبار وايت white's test:

ومن خصائص هذا الاختبار:

- لا يتطلب معلومات سابقة عن أسباب مشكلة عدم ثبات التباين؛
- لا يعتمد على افتراض اعتدال التوزيع.
- يصلح عادة للعينات كبيرة الحجم، أي العينات من الحجم 30 وأكثر.[4]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 496.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 498، 499.

[3] أموري كاظم الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 508.

يتم الاختبار بمقارنة ($wh=NR^2$) مع X^2 عند مستوى معنوية معين، ودرجة حرية K، حيث إذا كان $NR^2 > X^2$ ترفض فرضية العدم وهذا يعني وجود مشكلة عدم ثبات التباين وإذا كان العكس فإنه لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين.[1]

الفرع الثالث: مشكلة التعدد الخطي

والذي يعتبر أيضا من المشاكل القياسية، وسنوضحه فيما يلي:

1. مفهوم مشكلة التعدد الخطي:

يشير مصطلح التعدد الخطي الى وجود ارتباط خطي بين عدد المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وانما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد.[2]

وتحصل مشكلة التعد الخطي عندما يرتبط اثنان أو أكثر من المتغيرات المستقلة بعلاقة خطية قوية جدا، بحيث من الصعب فصل أثر كل متغير على المتغير المعتمد في الواقع التطبيقي.[3]

2. أسباب مشكلة التعدد الخطي:

يرجع ظهور مشكلة التعدد الخطي لعديد من الأسباب أهمها:[4]

- تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتغير معا عبر الزمن نظرا لأنها تتأثر جميعا بنفس العوامل؛
- استخدام المتغيرات ذات الفجوة الزمنية كمتغيرات تفسيرية بنموذج الانحدار؛
- صغر حجم العينة بحيث يصبح عدد المشاهدات قريبا من عدد المتغيرات التفسيرية.

[1] أموري كاظم الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 468.

[3] أموري كاظم الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص، 471،472.

المبحث الثالث: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2014)

بعد التطرق الى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نظريا سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة هذا الأثر احصائيا من خلال صياغة نموذج يتكون من مجموعة من المتغيرات، بحيث قمنا بإضافة متغيرات أخرى بالإضافة الى المتغيرين الرئيسيين من أجل الوصول الى النموذج المناسب لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: تقديم النموذج والتعريف بالمتغيرات.

حيث يتم وضع نموذج بتحويل العلاقات الاقتصادية الى معادلة رياضية حتى نتمكن من قياس معاملاتها باستخدام الطرق الرياضية وتتكون من خطوتين:

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج؛
- التعريف بمتغيرات النموذج؛

1. **تحديد الشكل الرياضي لنموذج:**

النموذج هو عبارة عن نموذج خطي متعدد يتكون من متغير تابع وثلاث متغيرات مستقلة، حيث كانت صياغة النموذج كالتالي:

$$gdp = f(fdi, inv, x)\ u$$

2. **التعريف بمتغيرات النموذج:** يتكون النموذج من المتغير التابع والذي يتمثل في النمو الاقتصادي معبر عنه بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (gdp)، والمتغيرات المستقلة الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) والاستثمار المحلي (inv) والصادرات (x)، وتعرف هذه المتغيرات كالتالي:

- النمو الاقتصادي: ومعبر عنه بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (gdp) ويعرف بأنه القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة داخل حدود بلد ما خلال مدة زمنية محددة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi): يمثل رأس المال الأجنبي ومعبر عنه بتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- الاستثمار المحلي (inv): هو مجموعة الأموال الموظفة في مجالات مختلفة داخل البلد، ويعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت؛
- الصادرات (x): ومعبر عنه بقيمة صادرات البلد من سلع وخدمات؛
- (u): الخطأ العشوائي.

الجدول رقم (03-07): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والصادرات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2014).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	الاستثمار المحلي (INV)	الصادرات (X)
2000	54790	438	11329.11	22031
2001	54745	1196	12502.75	19132
2002	56760	1065	13947.15	18825
2003	67864	634	16347.91	24612
2004	85325	882	20495.46	32083
2005	103198	1081	23084.61	46001
2006	117027	1795	27108.85	54613
2007	134977	1662	35533.62	60163
2008	171001	2594	49989.83	79298
2009	137211	2761	52462.75	45194
2010	161207	2301	58488.00	57053
2011	200013	2580	63343.94	73489
2012	209047	1499	64384.99	71866
2013	209723	1693	71700.82	64974
2014	213983	1507	78713.88	62886

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على.

البنك الدولي متوفر على الموقع: www.worldbank.org

الديوان الوطني للإحصاء متوفر على الموقع: www.ons.dz

المديرية العامة للجمارك على الموقع www.douane.gov.dz

UNCTAD, World Investment 2011**, non-equity modes of international and development** New York and Geneva, 2011, p 187.

UNCTAD, World Investment 2016**, investor nationality: policy challenges**, New York and Geneva, 2016, p 190 .

يمثل الجدول رقم (03-07) تطور الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر والصادرات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، ومن خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2014) لأسباب مختلفة تم ذكرها فيما سبق، في

حين نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر خلال الفترة (2000-2014) وهذا ما انعكس على الاستثمار المحلي بالإيجاب بحيث نلاحظ أن الاستثمار المحلي في زيادة مستمرة خلال الفترة (2000-2014)، مما يدل على التوجه العام للجزائر في اعتمادها على الاستثمار المحلي أكثر من اعتمادها على الاستثمار الأجنبي، في حين نلاحظ أن الأرقام المسجلة في الصادرات تشهد تذبذب ملحوظ وذلك راجع للتذبذب في أسعار البترول، والذي أثر على الصادرات الجزائرية بما أن الجزائر تعتمد في صادراتها على الطاقة بأكثر من 95% من صادراتها للخارج.

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي.

لأغراض هذه الدراسة تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج (Eviews) لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، ومن خلال ادخال بيانات الجدول رقم (03-07) تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): تقدير اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

Dependent Variable: GDP1
Method: Least Squares
Date: 04/20/17 Time: 11:12
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17039.81	3335.975	5.107895	0.0003
FDI1	-9.880227	2.469969	-4.000142	0.0021
INV1	1.763799	0.095006	18.56506	0.0000
X1	1.226457	0.116121	10.56191	0.0000

R-squared	0.995332	Mean dependent var	131791.4
Adjusted R-squared	0.994059	S.D. dependent var	60160.55
S.E. of regression	4637.192	Akaike info criterion	19.94478
Sum squared resid	2.37E+08	Schwarz criterion	20.13360
Log likelihood	-145.5859	Hannan-Quinn criter.	19.94277
F-statistic	781.7865	Durbin-Watson stat	1.914292
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

من خلال الجدول رقم(03-08) كانت صيغة النموذج الخطي المتعدد كالتالي:

$$Gdp = 17039.81 - 9.880227\ fdi + 1.763799\ inv + 1.226457\ x$$

1. **تقييم النموذج اقتصاديا:**

- الاشارة السالبة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد تدل على أن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) هي علاقة عكسية، أي أن تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي الى تغير في الناتج المحلي الاجمالي بـ 9.880227 وحدة وهو عكس النظرية الاقتصادية، أي أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك راجع الى عدة أسباب، أهمها أن تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يصل الى المستوى الذي يمكن أن يؤدي الى تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، إذ أن الأرقام المسجلة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر تبقى متواضعة كما أن هذه التدفقات مركزة على قطاع واحد (قطاع المحروقات) مع إهمال باقي القطاعات مما سيعود بنتيجة عكسية على باقي القطاعات وعلى النمو الاقتصادي.
- الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد تدل على أن العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) هي علاقة طردية، أي زيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة يؤدي الى تغير الناتج المحلي الاجمالي بـ 1.763799 وحدة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية؛
- الاشارة الموجبة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد تدل على أن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) هي علاقة طردية، أي أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي الى تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.226457 وحدة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية؛

2. **تقييم النموذج احصائيا:**

تتمثل عملية التقييم الإحصائي في إجراء الاختبارات المعنوية والفروض المبنية على اعتبارات إحصائية بحتة بغرض تقويم أداء المتغيرات المستقلة والنموذج ككل، حيث تتطلب هذه المقاييس فحص مقدرات النموذج المتوصل إليها من جهة، وفحص النموذج كله من جهة أخرى، ويمكن الاعتماد على مؤشرات أولية في هذا الامر، وتتمثل في المقاييس الإحصائية التالية:

1.2. اختبار المعنوية للنموذج:

لاختبار المعنوية للنموذج نقوم بالاعتماد على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة مدى جودة النموذج ومن خلال الجدول رقم (03-08)، فإن أول معيار هو معامل التحديد (R^2) وانطلاقا من نتائج التقدير فإن النموذج مفسر للظاهرة بنسبة (99.5%) بواسطة المتغيرات الخارجية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi)، الاستثمار المحلي (inv) والصادرات (x)، بينما ما نسبة (0,5%) ترجع إلى عوامل أخري لم تأخذ بعين الاعتبار منها الخطأ العشوائي (u).

أما المعيار الثاني هو اختبار فيشر (F) وهو اختبار المعنوية الكلية للنموذج ولأن (F) المحسوبة تساوي (781,8) وهي أكبر من (F) الجدولية (F=2.20) وهذا يدل على وجود متغير واحد على الأقل مفسر للظاهرة المدروسة، أما المعيار الثالث هو اختبار (t) ستودنت وتستخدم لدراسة المعنوية لمعالم النموذج كل واحد على حدى عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 12(n-k) حيث أن:

نموذج الانحدار غير معنوي فرضية العدم $H_0: \beta_i = 0$

نموذج الانحدار معنوي الفرضية البديلة (رفض فرض العدم) $H_1: \beta i \neq 0$

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن:

- القيمة الإحصائية للمتغير المستقل (fdi) أكبر من القيمة المجدولة أي (4.000142> 1.782) كذلك ما تبينه القيمة الاحتمالية المرفقة، حيث بلغت (prob=0.0021) أقل تماما من المعنوية الإحصائية (0.05)، ومنه نقبل الفرضية (H_1) أي($\beta i \neq 0$) يختلف معنويا عن الصفر، و بالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (fdi) والمتغير (gdp)، وبذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج يؤثر فعلا على الناتج المحلي الإجمالي؛
- القيمة الإحصائية للمتغير المستقل (inv) أكبر من القيمة المجدولة أي (18,56506> 1.782) كذلك ما تبينه القيمة الاحتمالية المرفقة حيث بلغت (prob=0.0000) أقل تماما من المعنوية الإحصائية (0.05)، ومنه نقبل الفرضية (H_1) أي ($\beta i \neq 0$) يختلف معنويا عن الصفر و بالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (inv) والمتغير (gdp).
- القيمة الإحصائية للمتغير المستقل(x) أكبر من القيمة المجدولة أي (10,56191> 1.782) كذلك ما تبينه القيمة الاحتمالية المرفقة حيث بلغت (prob=0.0000) أقل تماما من المعنوية الإحصائية (0.05)، ومنه نقبل الفرضية (H_1) أي($\beta i \neq 0$) يختلف معنويا عن الصفر و بالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (x) والمتغير (gdp).

2.2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

ويتم اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام اختبار ديربين واتسون Durbin-Watson (D.W) وهو اختبار لدراسة إمكانية وجود ارتباطات خطية بين الأخطاء وهناك فرضيتان:

- فرضية العدم: التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي $H_0: p = 0$
- الفرضية البديلة: ويعني وجود ارتباط ذاتي $H_1: p \neq 0$

وباستخدام برنامج (Eviews) ومن خلال الجدول رقم (03-08) وجدنا (D.W =1,914292) وعند مستوى معنوية (5%) و (n=15) (k=3) وباستخدام جدول DW فإن (d_L=0.82) و (d_u=1.75) وبالتالي

فإن قيمة DW المحسوبة أكبر من(d_L) و (d_U)، وهنا تكون نتيجة الاختبار عدم وجود ارتباط كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-08): اختبار DW.

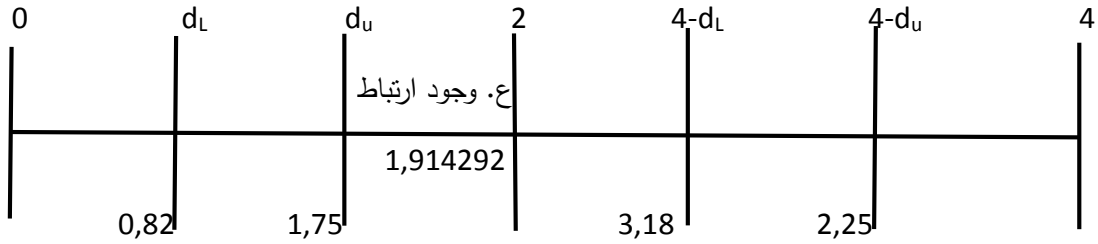

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

3.2. اختبار تجانس تباين الأخطاء:

وتكون عملية تشخيص النموذج من خلال الاختبار التالي:

أ. اختبار Jarque-Bera: وهو اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر والمختار وبذلك نقوم بحساب إحصائية جارك بيرا ونجدها من خلال الشكل رقم (03-09) فهي مساوية لـ (0,939264)؛

وبالتالي فإن: $S=0,939264 < X^2 = 5.99$ ومنه فإننا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي بمعنوية 5%.

الشكل رقم (03-09): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera) .

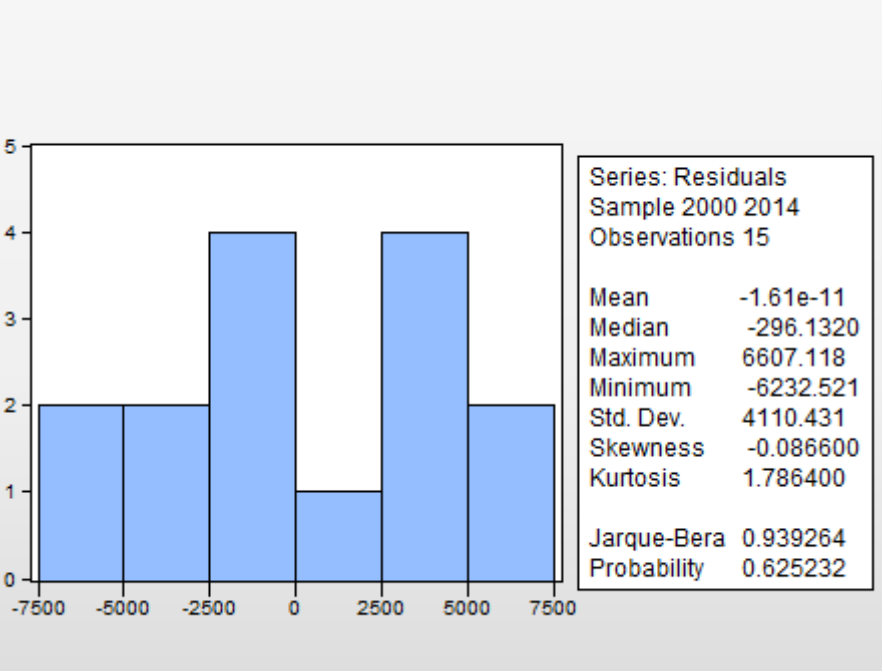

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

1) مقارنة بيانات القيم الفعلية والقيم التقديرية للنموذج:

الشكل رقم (03-10): مقارنة القيم الفعلية والقيم التقديرية للنموذج.

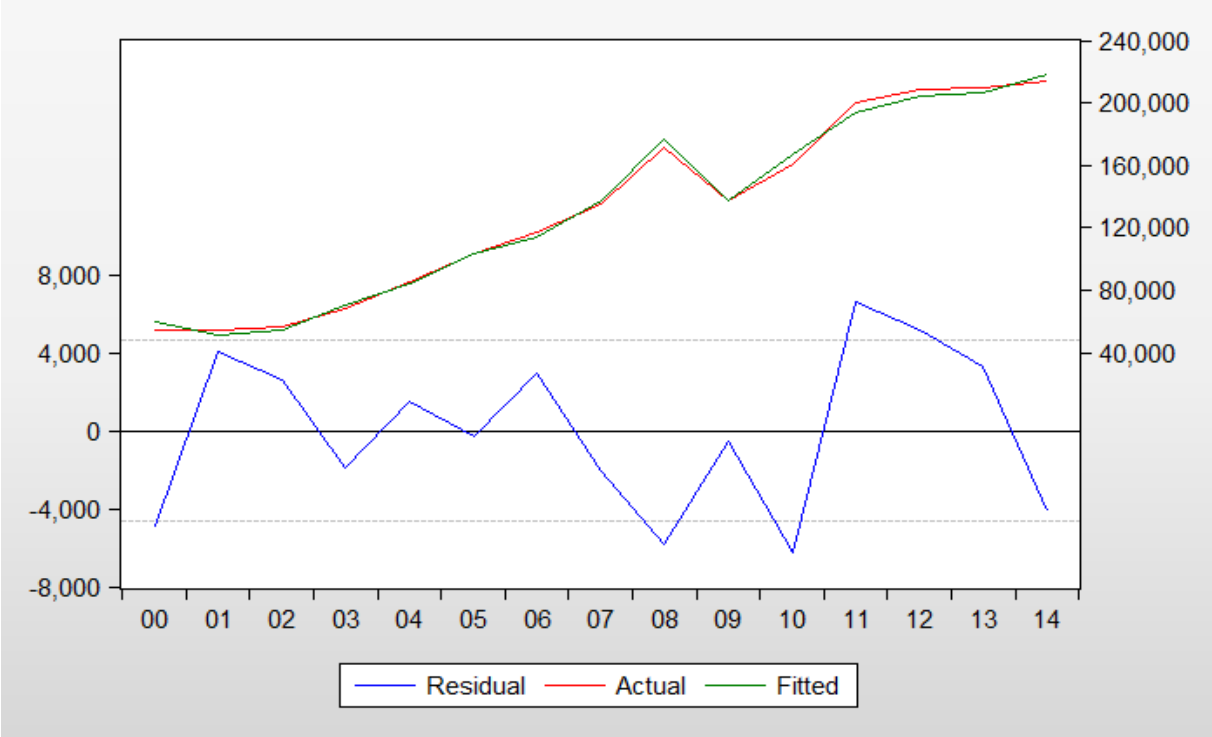

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews).

من خلال الشكل رقم (03-10) نلاحظ أن هناك تطابق بين منحنى القيم الفعلية ومنحنى القيم التقديرية وهذا ما يجعلنا نؤكد على جودة النموذج وإمكانية اعتماده في تحليل وتفسير النتائج.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل من خلال المبحث الأول الى أهم المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والى غاية يومنا هذا، بداية بمرحلة عودة الاقتصاد الجزائري الى السوق وما ميز هذه المرحلة من اعتماد على الزراعة وغياب شبه تام للصناعات الأساسية، ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة التخطيط الإداري والتي شهدت تبني الدولة لمجموعة من الخطط التنموية، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي جاءت بعد أزمة النفط سنة 1988، والمرحلة الأخيرة وهي مرحلة الإنعاش الاقتصادي والتي صاحبت الارتفاع في أسعار البترول والتوجه نحو تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لبناء اقتصاد قوي ومن خلال هذا المبحث أيضا تطرقنا الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، وتوزيعه القطاعي والجغرافي حيث استنتجنا بأن ارقام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا تزال ضعيفة ولا تعبر على الإمكانيات الكبيرة التي تتميز بها الجزائر كما أن معظم هذه الاستثمارات تركزت في قطاع واحد هو قطاع المحروقات مع إهمال باقي القطاعات؛

ومن خلال المبحث الثاني تعرفنا على الاقتصاد القياسي باعتباره هو المنهج المستخدم في قياس أثر ظاهرة اقتصادية ما، واختبار فرضياتها من خلال التعبير عنها كميا، تعرفنا على علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الاخرى كالنظريات الاقتصادية، الاحصاء والرياضيات، وتطرقنا الى أهداف الاقتصاد القياسي والنماذج المستخدمة في القياس وأنواعها؛

وفي المبحث الثالث تم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، عن طريق صياغة نموذج قياسي والتعريف بمتغيراته، وتقديره احصائيا واقتصاديا حيث كان النموذج مفسر للظاهرة إحصائيا، أما اقتصاديا فقد كانت نتائجه عكس النظرية الاقتصادية أي أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر كان سلبيا.

الخاتمة

خاتمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الاستثمارات في أي دولة، لما له من مزايا نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، وكذا مساهمته في تحسين الأداء الاقتصادي للدول المضيفة، وبالتالي تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي، والجزائر من الدول التي سعت الى جذب هذا النوع من الاستثمارات من أجل الاستفادة من مختلف المزايا التي يوفرها، لذا قمنا بهذه الدراسة من أجل معرفة مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا في الفترة 2000-2014.

ومن أجل إجراء هذه الدراسة تمت معالجة الإشكالية السابقة من خلال الاعتماد على جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، فالجانب النظري تمثل في فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إبراز مفهومه، أشكاله وتطوره التاريخي بالإضافة الى الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد أهم أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تطرقنا في هذا الفصل الى محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له، وفي الأخير تم التطرق الى مختلف الآثار الإيجابية والسلبية التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومختلف المعوقات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مختلف الدول، أما في الفصل الثاني فقد خصصناه للنمو الاقتصاد من خلال إبراز مفاهيمه الأساسية، كما تطرقنا الى محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه، والنظريات المفسرة له، بالإضافة الى مختلف نماذجه التقليدية والحديثة، حيث أن النمو الاقتصادي يعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم عرجنا على العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، من خلال إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل العمالة وميزان المدفوعات والاستثمار المحلي وبالتالي تأثيره على النمو الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي فقد تمثل في الفصل الثالث والذي تمحور حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2014)، حيث تناولنا فيه تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وكذا تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، كما قدمنا تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، وفي الأخير قمنا بإجراء الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد من العوامل المؤثرة في اقتصاديات الدول المضيفة، ولكن تأثيره يختلف من دولة لأخرى حسب حجم تدفقه وحسب القطاعات المستثمر فيها وحسب درجة اهتمام الدول

المضيفة بهذا النوع من الاستثمارات، بالإضافة الى أن معدلات النمو تتأثر بعوامل أخرى داخلية مثل الاستثمار المحلي.

اختبار الفرضيات:

قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات من أجل إجراء هذه الدراسة، وقد كانت نتائج اختبارها كالتالي:

1. من خلال تحليلنا لواقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2014، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه الفترة كان منخفضا عموما ولا يعبر عن الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، وهذا بسبب وجود مناخ استثماري غير جذاب وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق بشكل ضعيف للجزائر خلال الفترة (2000-2014).
2. من خلال تحليل التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر، تبين أن قطاع الصناعة والمتمثل في قطاع المحروقات يستحوذ على ما نسبته57% أي أكثر من نصف مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن قطاع الطاقة يستحوذ على الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).
3. من خلال اختبار (t) ستودنت وهو اختبار لدراسة المعنوية لمعالم نموذج الدراسة، تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (fdi) وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغير التابع (gdp) وهو الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر فعلا على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).
4. من خلال اختبار (t) أيضا، تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين المستقلين (inv) و(x) وهما على التوالي الاستثمار المحلي والصادرات، وبين المتغير التابع (gdp)، وبالتالي فهذين المتغيرين يؤثران أيضا على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال إجرائنا لهذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي لقيت قدرا من الاهتمام في السنوات الأخيرة، حيث حاولت العديد من الدراسات إبراز أهميته الكبيرة ونتائجه الإيجابية على الدول المضيفة باعتباره مصدرا من مصادر التمويل؛
- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تحسين معدلات النمو للدول المضيفة وذلك لما له من مزايا نقل التكنولوجيا وتوفير العمالة وتدريبها إذا أحسنت هذه الدول استغلالها في الإنتاج، كما أنه يؤثر في العديد من الجوانب الاقتصادية للدول المضيفة؛
- رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات وثروات كبيرة، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيها ما يزال ضعيفا وقليل الأثر على قطاعات النشاط الاقتصادي، كما أنه يتمركز في قطاعات محدودة؛
- المستوى الضئيل للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر دليل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني اختلالات كبيرة، ولا يجذب اهتمامات المستثمرين الأجانب؛
- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، لا يجعله من العوامل التي تؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- من خلال إجراء الدراسة القياسية تبين أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى انخفاض معدلات النمو، وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية، وذلك راجع الى عدة أسباب أهمها أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يصل الى المستوى الذي يجعل تأثيره إيجابيا، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات مع إهمال باقي القطاعات مما سيعود بنتائج سلبية.

آفاق الدراسة:

إن معالجة موضوع ما يأتي كمواصلة لدراسات سابقة من جهة، ويفتح المجال للبحث في مختلف الجوانب المتصلة به من جهة أخرى، ومن خلال اجرائنا لهذا البحث يمكن طرح مجموعة من المواضيع نرى أنه يمكن أن تثري وتطور هذا البحث، وهي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة في الجزائر؛

- أثر تدفقات رؤوس الأموال على الاقتصاد الجزائري؛
- المناخ الاستثماري وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

I. الكتب:

1. نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2012.
2. نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2016.
3. حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011.
4. حسين علي بخيت وفتح الله سحر، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
5. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
6. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
7. أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2002.
8. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، المكتب العربي للمعارف القاهرة، مصر،2015.
9. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2007.
10. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2006.
11. فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010.
12. محمد مروان السمان، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة، عمان، الأردن 2009.
13. شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة الاستثمار**، دار المسار للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2012.
14. علي عباس، **إدارة الاعمال الدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

15. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2010.

16. سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010.

17. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2007.

18. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999.

19. عدنان داوود محمد العذاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2016.

20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002.

21. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004.

22. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.

23. خالد مصطفى قاسم، عبير محمد علي عبد الخالق، **إدارة الاعمال الدولية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2015.

24. اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012.

25. اشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.

26. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2007.

27. متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظريات والسياسات**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.

28. مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2011.

29. غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط3، 2006.

II. البحوث الجامعية:

1. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2013/2012.
2. بسعد حكيمة، **أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
3. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.
4. بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
5. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010.
6. عبد الله الحترسي حميد، **النمو الاقتصادي ودوره في الحد من انتشار ظاهرة الفقر بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013.
7. عبد الحفيظ خزان، **تفعيل دول اسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
8. خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016/2015.
9. فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رِوس الاموال على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر 2011 /2012.
10. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر 2008/2007.
11. نسيمة سابق، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016/2015.

12. سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2010/2009.

13. دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، 2013/2012.

14. معاذ صغير، **تقدير دالة النمو في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر 2013/2012.

15. بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

16. نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس جامعة سانت كليمنتس، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

17. العمري الحاج، **دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013/2012.

18. كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2012.

19. قمومية سفيان، **أثر هيكل تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية على النمو الاقتصادي**، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013.

20. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010

21. كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

22. كرامة مروة، **انعكاسات الازمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

23. لعماري وليد، **الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.

24. ماصمي أسماء، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2014/2013.

25. عمر يحياوي، **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر 2013/2012.

III. المؤتمرات، الملتقيات والمحاضرات:

1. بن عزة محمد، **أثر برنامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، مؤتمر دولي بعنوان: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، الجزائر يومي 12/11 مارس 2013.

2. صالح صالحي، **الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989**، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، الجزائر 2016/2015.

3. فالي نبيلة، **التنمية من النمو الى الاستدامة**، ملتقى دولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل، 2008.

4. قمري زينة، بوالشعور شريفة، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر** ملتقى حول سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط، باتنة الجزائر يومي 11-12 نوفمبر 2013.

5. بلال ملاخسو وآمال تحتوني، **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2015.

IV. التقارير:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت 2013/2012.

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت 2014.

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت 2016،

4. مؤتمر الأمم المتحدة، **تقرير الاستثمار العالمي**، نيويورك وجنيف، 2015، ص 12.

V. المجلات:

1. حسين عبد المطلب الاسرج، **سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، الكويت، العدد 83. ديسمبر 2005.

2. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 9، 2013.

3. زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد الأول، 2004.

4. مفتاح صالح وبن سمينة دلال، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 44/43، مصر، خريف 2008.

5. أحمد عبد العزيز وآخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010.

6. لرباع الهادي، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية** المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 06، 2015.

7. بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، بحوث اقتصادية عربية، مصر العددان 70/69، 2015.

8. صائب حسن مهدي، **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، الكويت، المجلد رقم 11، العدد 3، 2009.

VI. المواقع الالكترونية:

1. الديوان الوطني للإحصاء متوفر على الموقع:www.ons.dz .
2. المديرية العامة للجمارك على الموقع: www.douane.gov.dz.
3. البنك الدولي متوفر على الموقع: www.worldbank.org.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

I. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. Hind Ouguenoune, **la politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie**, Thèse de Doctorat Economies et finances, Université de la Sorbonne nouvelle, paris3, français, 2014.

II. التقارير:

1. ANIMA Investment Network, **Investissements Directs Etrangers et Partenariats Vers les Pays MED en 2009**, Etude N° 14, Avril 2010.
2. ANIMA, Investment Network, **Investissement direct étranger vers MEDA en 2007 : La bascule**, Etude N°1, mai 2008.
3. IMF Country Report, **Statistical Appendix: Algeria**, N° 05/51, February 2005.
4. IMF Country Report, **Statistical Appendix: Algeria**, N° 08/102, March 2008.
5. IMF Country Report, **Statistical Appendix: Algeria**, N° 13/49, February 2013.
6. IMF Country Report, **Statistical Appendix: Algeria**, N° 14/341, December 2014.
7. IMF Country Report, **Statistical Appendix: Algeria**, N° 16/127, may 2016.
8. IMF, **balance of payments manual**, 1993, p 86.
9. UNCTAD, World Investment Report 2003, FDI **Policies for Development National and International Perspective**, New York and Geneva, 2003.
10. UNCTAD, World Investment Report 2005, **Transnational Corporation and the Internationalization of R&D**, New York and Geneva, 2005.
11. UNCTAD, World Investment Report 2008, **Transnational Corporations and Infrastructure Challenge**, New York and Geneva, 2008.
12. UNCTAD, World Investment Report 2011, **Non-equity Modes of International and Development,** New York and Geneva, 2011.
13. UNCTAD, world Investment report 2012, **Towards a New Generation of Investment Policies**, New York and Geneva, 2012.
14. UNCTAD, World Investment Report 2015, **Reforming International Investment Governance**, New York and Geneva, 2015.
15. UNCTAD, World Investment Report 2016, **Investor Nationality: Policy Challenges**, New York and Geneva, 2016.